الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد و

آله اجمعين الطيبين الطاهرين قد وقع الفراغ من تسويد

هذا الكتاب المستطاب المسمى بمطول وطبعه وانطباعه مع كمال

الدقة والاهتمام في تنسيخه وتصحيحه ومقابلته وطبعه وانطباعه

في عهد السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان ناصر

الدين شاه قاجار خلد الله ملكه وفي دار الطباعة عاليجاه رفيع جايگاه

المقرب في صنايعه الله قلي خان مع مباشرة العالي الجناب مقدس الالقاب و

عمدة العصر فخر بلد الله كهف الحجاج والمعتمرين حاجي ملا محمد

تقي الخوانساري وفقه الله بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي

بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم والتمس من معالي الاخوان

والخلان ان نظروا الى هذه النسخة الشريفة ووجدوا فيه

سهوا او نسيانا غمضوا بكرمهم العميم فان الانسان في

السهو والنسيان عفا الله تعالى عن ذنوبهم وستر عيوبهم بلطفه

الكريم وانا كاتبه يوم السابع وعشرين شهر جمادى

الاولى سنة الحقير محمد اسمعيل بن [illegible] الخوانساري

عفى عنه وعن والديه بمحمد وآله الطاهرين ١٢٧٥

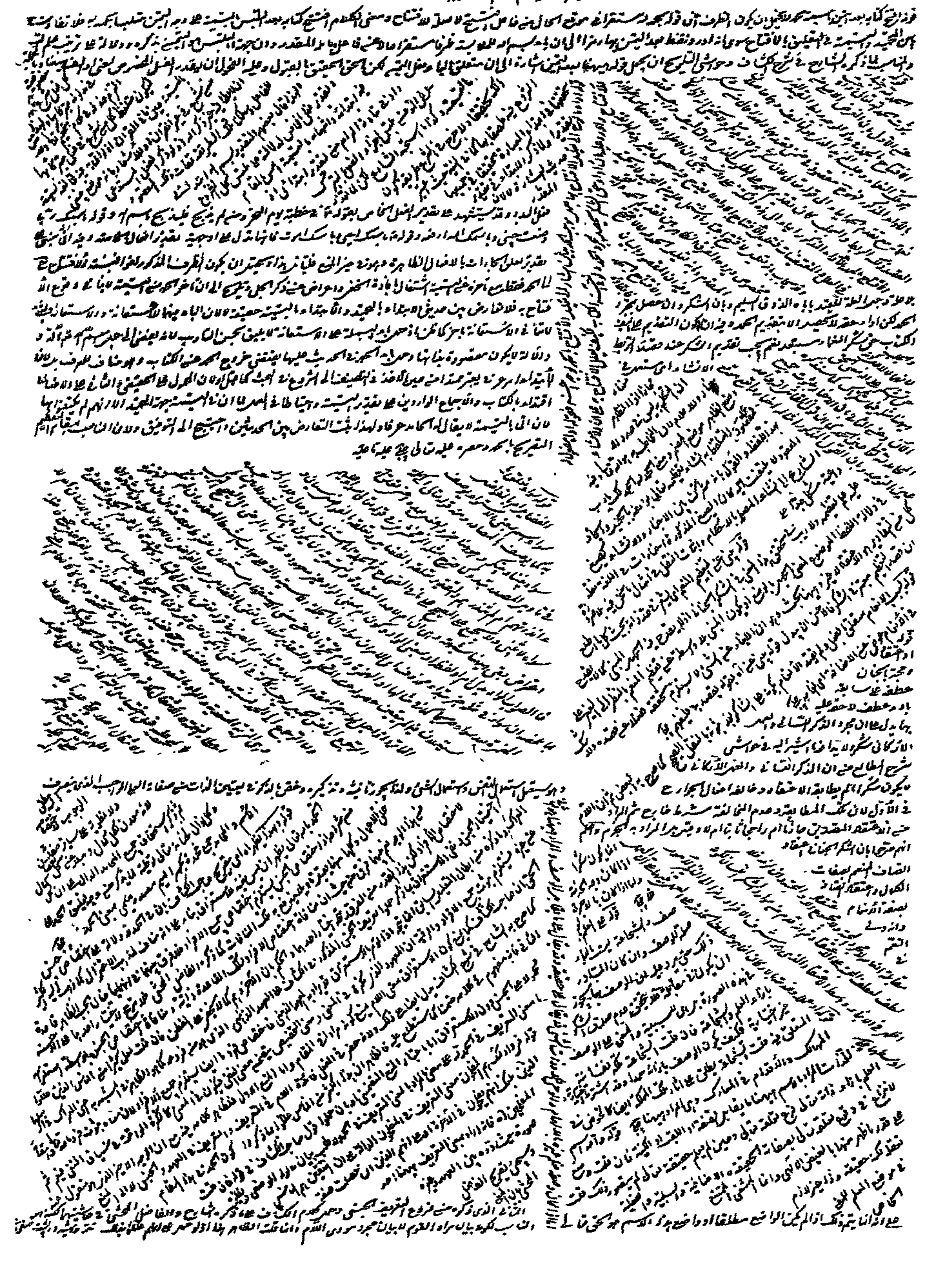
هذا كتاب المطول للمحقق التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان
وأتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأودع بدائع أفانين فطر الأنام في طرف
الإنعام والإفضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من ضئضئ الكرم والتماجد وأشرف
من نبع من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين هم تلاد الأعراق المحقة وأشرف
وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **أما بعد** فإن أحق الفضائل بالتقديم
وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة بما في
الصنائع من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق
التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح
لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله تقريب للغوص
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كأنه في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شفاء
عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل بمظهره يثاب إثارة تراكيبه وصفي ومنه عذب عبابها
أساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا
ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد
يحومون في تحريره حول القيل والقال ويقتصرون من تقريره على نكر المقال
والحال لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا ترتفع

غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل صباحهم اللجاج و
العناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه لغرر الدقيق الشان و
التفطن للسحر المختبئ المكان واني بعدما هذبت بعض الفنون وطرت واحلت في مستودع
اسراره فلاح نظري بحسب صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط التشعف باخذ
العلم من افواه الرجال على الترحل الى جانب خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل
صرفها الله تعالى عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى
اقتناء ذخائر العلوم والمعارف والتقاط الاثارة من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وابالغ
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص
المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين
جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شابيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا
الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب اراء المتقدمين
منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لان
علمه غاية السحر ودلائل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه
عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده و
معاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
اشتد شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس امال الاذكياء والافاضل وهكذا ديدن
الزمان على العبر يفني العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبة المحصلين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد عجزوا
عن توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرائده الاستار ترى بعض شراحه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد سلكوا طريقا من غير دليل فضلوا كثيرا و
ضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا

اقتحم موارد الدهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
ستما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر
كنوزه المخفية واودعته فوائد نفيسة وشرحت ما كتبته القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان
الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر انتخبتها من عيون التحقيق و
تمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في ردها او رد كلمة من مذهب
التعسف والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما
وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام
الآخذين في هذه الصناعة واعرضت عما وقع لبعض شارحي هذا الكتاب عن غير بصيرة ور
الناشي عما عن خطر واحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الاعتراضات وحين
فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي
في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من
تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد
خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد
على اهاليها سيف العدوان وابيد من كان فيها من السكان ولم يبق من اوطانها الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من خربها الا رسوم [illegible] شعر كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسج عليها عنا
كب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله
المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملا
ل وصنوف البلبال الى ان الفظني ارض الى ارض وبحرني رفع الى خفض حتى انخت بحرم ستره حماها
الله تعالى عن الآفات فقر الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد
جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار
العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل الملك ممدودا ولواء الشرع العزيز
معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته واضاء روض الفضل الى نمائه ونظم شمل الكلا



حاشية تابعة صفحه ششم و هفتم صفحه ...

كون مدلول اللام الجنس دون الاستغراق ... كلام الكشاف على اثبات اللذة ... وهو مستبعد ... الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرده ... الى جميع كل ...

فارادة الاستغراق ... فهم لفظ المعنى ... المعنى منه في كل مقام ... الذي ذكره كثير ... كون الحمد ... الجنس ... الاستغراق ...

[illegible]

وصاحب الكشاف ... الاستغراق ... التعريف والحقيقة ... المذكور ... المسند اليه ...

[illegible]

قوله ... عطف ... على العام ...

البرهان البرهنة مصدر ... الرجل ... كلية اي ... منها ... قولهم ...

اصحابه ... المعنى ... تفرق ... البدو ... متعلق بالمنفي ... قول المعتزلة ...

الا ... تنوين الاسم المطول ... المضاف كما ... الاعراب ... قوله ... لا

لا ... ولا معطي لما منعت ... تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف ... زيد ...

المطرف ... الفتح ... خبر المبتدأ ... قوله ... خبر مبتدأ ...

اي ... للنفي ... كلية وهذه الجملة ... التبيينية ... الاعراب ... لفظا ... يجوز ان يكون

... مستقلا ... لا ... التعريف ... المفتاح ... الظرف ...

لا ... متعلق ... لا ... التشبيه ...

وهو على ما ذكر نظائر هذه التركيب ...

[illegible]

او لا يجوز ... مطلقا ... وقال ... لا يجوز ...

... المحذوف ...

... الخلاف في جواز حذف ...

... المحذوف ...

[illegible]

... الاستحقاق الذاتي ... الاستحقاق ...

[illegible]

بعد الشتات ووصل حبلهم بعقب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان و
ان يشعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان الاسلام ظل الله
على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي
آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد
العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف رافع الوية الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص
القرآن ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصافي نيته في
احياء سنن رسول الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اية سلكا بحر
ولكن تراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحيى بنيل رضى منه الزمان وكم
مكلف بالضنى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فهوى الى السماك لواء الشرع قد مسكا
وبادها الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صافي المعين
مبتسما والملك اقبل بالاقبال متسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وريثما فتحوا
عينا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة
بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو الذي صرف عنان العناية
نحو اعلاء معالم الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين
بسحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العلماء بمزيد الاقبال والاكرام شعر
اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام فالحمد لله الذي اذهب عنا
الحزن ووسمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بنعيم الحضرة مغبوطا محظوظا وبعين عناية
ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض
على سجال التوفيق حتى جعلت ما جمعت وشمرت الذيل لتنقيحه وترتيبه واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بي في اثناء ذلك من الفكر الفاتر ومنح
بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة للحضرة العلية وخدمة للسدة السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام و
ملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام

الرجوع من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويذكروني بما غاب عنت في هذا التأليف
من الكد والعناء والى الله اضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم الحق طالبون وعن طرق
العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا
لعمري موضوع عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو
من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق
بعض ما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء يتعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو
اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون
النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر
الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به
حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب و
العدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلاما
عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس

قوله وصحابة الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص منه لا نه لا يسمى به الا من [illegible] استعمال في اصحاب الرسول كالعلم ولهذا نسب الصحابي اليها [illegible]
ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول [illegible] وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول والاصح ان الصحابي لا يحتاج الى ما عدا الرواية ما ذكروا [illegible] العرف والظاهر ان المراد
ههنا كل مسلم [illegible] صحب النبي صلى الله عليه وآله ولو ساعة واما الملازمة [illegible] المفهوم المعكوس [illegible] الحديث اصحاب الجنة واصحاب النار [illegible] وهذا قيل كان اهل الرواية عند زمانه [illegible]
[illegible] حاشية [illegible] فانها [illegible] في الاول [illegible] في الدنيا [illegible] الشرط وزيدت ما واد غمت النون في الميم [illegible] حرف الشرط والتفسير مذكور في شرح [illegible]

قوله في الوجه ما تقدم وهو ان ظرف لشيء استعمال الشرط لانه اذا استخدمنا بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية المجردة
[illegible] على المعنى [illegible] من حروف [illegible] الاسمية لجواز [illegible] اكرمني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرف كان عامله
والجواب الواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس ووجب بان المعنى لا يثبت اكرامك في امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته [illegible] الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته [illegible] قوله وعلم توابعها لم يرد به
المضاف ههنا [illegible] عطفا على المضاف [illegible] اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا [illegible] مقام المضاف في الاعراب
كما هو المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه [illegible] على اعرابه لان توحيد الضمير في [illegible] لا [illegible] توابعها معطوف
على المضاف اليه [illegible] البلاغة بان يكون البلاغة على معنيين المذكورين [illegible] لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان [illegible]
ويكون علم البلاغة [illegible] اضافة العام الى الخاص كعلم النحو [illegible] وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة
في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية مع ان المشهور [illegible] الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة [illegible]
انما سمي [illegible] التعقيد [illegible] علم البلاغة [illegible] علم [illegible] البلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر
المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة [illegible] ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة [illegible]
المضاف اليها [illegible] افراد ضميره وههنا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب [illegible] في اثني عشر [illegible]
[illegible] مفتاح شرح المفتاح ولم يعد البديع [illegible] ولا علم البلاغة [illegible] السكاكي [illegible]
وجعل [illegible] الفنين [illegible] العلوم الادبية في قرن واحد [illegible] هذه العلوم [illegible]
كشف الاسرار [illegible] وجوه [illegible] البلاغة في الكشاف المذكور [illegible] المذهب المنصور [illegible]
القرآن لكونه في [illegible] طبقات البلاغة [illegible] البديع في معرفة دقائق اللغة العربية [illegible]
[illegible] الافادة والجواب عن الاول ان الحق في هذا المقام [illegible] البديع [illegible] موضوع علم البلاغة
بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم [illegible] ايضا [illegible] علما مستقلا من العلوم الادبية [illegible]
[illegible] المعاني والبيان [illegible] الحكم بالاجلية [illegible] ولعل المتقدمين [illegible] قوله [illegible]

قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز [illegible] اقامة المضاف اليه مقام المضاف [illegible]
في نظم القرآن استعارة [illegible] قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه
الآية حنيفا حال [illegible] المضاف اليه [illegible] اذا كان المضاف جزء من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه
مقامه مثل [illegible] ان [illegible] وجهها [illegible] في عامل [illegible]
الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر [illegible] ابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه [illegible]
بالوجه المذكور [illegible] ضرب زيد [illegible] المضاف نفسه [illegible] والصحيح انه لا يبطل القول الاول
اذ لو كان العامل معنى الاضافة [illegible] المذكور لم يكن التخصيص بجواز ما اذا كان المضاف جزءا [illegible]
[illegible] كل مضاف اليه وهو باطل [illegible] في الصورة الثلاث التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث قال ولا تجز حالا من المضاف

حاشية ما بين صفحة هشتم و نهم و صفحه چب

قوله كيف التوفيق يعني ان بينهما منافاة من وجهين احدهما ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في الذوق ... جعل هذا العلم كاشفا عن حجب الكشف فيه وثانيهما ان السكاكي نفى امكان الكشف والمصنف اثبت الكشف لكنه زاد ساق الكلام في الجواب على وجه يفهم منه ان المقصود دفع المنافاة في واحد ... وفي الاول حيث قال ولا دليل للذوق ومن كلام المفتاح ايضا ما ينافي هذين الوجهين فانه ايضا اثبت الكشف بهذا العلم بوجه وفيه ...

[illegible]

قوله وقد يشير لنا هذا اي انه بهذا العلم يكشف عن وجوه الاعجاز ... قوله لا طريق اي طريق مفض اليه لا انه جزء ولا طول حذفه بدل او على انه صفة ولا طول جزء يكون جعل اسم لا ظرفا لغوا متعلقا بانه طريق منه معنى الوصول ... قوله لا علم بعد علم الاصول كاشف للقناع لا يخفى ان المقصود من هذا الكلام الحكم ودليل المطالبة يحرز المحاورة ان علم الاصول كشف عن المعاني وان غيرها كاشف وما اكشف ... ظاهر كلام السكاكي والمصنف المصرحين بان الكشف انما يحصل بالعلمين ... بان الكشف لا يعرف الا بهذا العلم ... وقد يشير الى هذا اشارة الى كون هذا العلم كاشفا بلا قصد الى الحصر وقد يقال ان الكشف قد جرد عن معنى التفضيل وجعل بعد علم الاصول متعلقا بما ذكر من معنى الفعل والمعنى ان هذين العلمين

[illegible]

قوله هو القرآن الذي صيغ ... الكلام المنزل لكنه ... ذكره في هذا الكتاب لانه صرح فيه انه ... المعنى المعقول ثم نقل الى الكلام المنزل فان تحقيق عبارته في شرح الكشاف على ما ذكره هنا فيقال المقصود انه نقل ... ظاهر ... في هذا الكتاب ... شرح الكشاف ... في هذا الكتاب ... الاستعارة بمعنى المستعار منه

قوله الكلام المنزل اشارة الى الكلام المعهود المشهود ... القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية كانت او نبوية ولا حاجة الى ... بان المراد ما انزل لفظه ومعناه مجمع

[illegible]

حاشية قوله فلهذا اختار النظم اي لان النظم عبارة عن تأليف المخصوص ... الاعجاز ... باعتبار ... المخصوص الذي هو النظم ... اللفظ ... يشعرون الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن ... باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه ... اللفظ ... المقام واما الوجه الثاني فهو ان فيه

استعارة لطيفة فتدبر حاشية ما بين صفحه هشتم و نهم و صفحه چب

مبنی علی انه المتبادر الی الفهم الشایع فی الاستعمال لاسیما فی المصادر وعند خفاء قرائن

الاستغراق او علی ان اللام لا یفید سوی التعریف والاسم لا یدل الا علی مسماه فاذن لا یکون ثمه استغراق وما فی علی ما انعم مصدریة لا موصولة لفساده لفظا ومعنی اما لفظا

فلاحتیاج الموصول الی التقدیر ای انعم به مع تعدیته فی المعطوف علیه اعنی علم لکونه

لتعلم مفعوله ومن زعم ان التقدیر وعلمه علی ان ما لم نعلم بدل من الضمیر المحذوف او

خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدیر اعنی فقد تعسف واما معنی فلان الحمد علی الا

الذی هو من اوصاف المنعم امکن من الحمد علی نفس النعمة ولم یتعرض المنعم به لقصور العبارة

عن الاحاطة به ولئلا یتوهم اختصاصه بشیء دون شیء ولیذهب نفس السامع کل مذهب

ممکن ثم انه صرح ببعض النعم ایماء الی اصول ما یحتاج الیه فی بقاء النوع بیانه ان

الانسان مدنی بالطبع ای محتاج فی تعیشه الی التمدن وهو اجتماعه مع بنی نوعه

یتعاونون ویتشارکون فی تحصیل الغذاء واللباس والمسکن وغیرها وهذا موقوف

علی ان یعرف کل احد صاحبه ما فی ضمیره والاشارة لا تفی بالمعقولات والمعقولات

الصرفة وفی الکتابة مشقة فانعم الله علیه بتعلیم البیان وهو المنطق الفصیح المعرب

عما فی الضمیر ثم ان هذا الاجتماع انما ینتظم اذا کان بینهم معاملة وعدل یتفق الجمیع

علیه لان کل احد یشتهی حصول ما یحتاج الیه ویغضب علی من یزاحمه فیقع الجور ویختل

امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا یتناول الجزئیات الغیر المحصورة بل لا بد لهما من

قوانین کلیة وهی علم الشرائع ولا بد لها من واضع یقررها علی ما ینبغی مصونا عن الخطاء

وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان یمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما یتقرر بآیات تدل

علی ان شریعته من عند ربه وهی المعجزات واعلی معجزات نبینا القرآن الفارق بین الحق

والباطل فقوله علم من عطف الخاص علی العام رعایة لبراعة الاستهلال وتنبیها علی

جلالة نعمة البیان کما اشیر الیه فی قوله تعالی خلق الانسان علمه البیان ومن فی من البیان

بیان لقوله ما لم نعلم قدم علیه رعایة للسجع والصلوة علی سیدنا محمد خیر من نطق

بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانین وافضل من اوتی الحکمة اشارة الی القوانین

لان الحکمة هی علم الشرائع علی ما فسر فی الکشاف ولفظا اوتی تنبیه علی انه من عند الله لا من

عند نفسه وترک الفاعل لان هذا الفعل لا یصلح الا لله تعالی وفصل الخطاب شا

الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام المبين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب

البين من الكلام الملخص الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى

الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون

النبى فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل

خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل

واهيل وال واويل والاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد

اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ و

فعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا

ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له

بقدر الامكان وسيجئ زيادة لهذا تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف

بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر

لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء

الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والمقصود ما تقدم علم البلاغة هو

علم المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واد فها سرا الاجل الى

تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما

سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى

بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق

العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم

قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على

الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى صلى

الله عليه وآله وسلم فى جميع ما جاء به ليقتفى آثاره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية

فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة

العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكره فى الفتاح

من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا

معه كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر المستفاد من

قوله وبه يكشف هنا الا ابدال على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلوم

او بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم ولئن الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه

بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في

علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا

طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه

الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز عادة لكنه بحقيقته لامتناع

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا في علمه الشامل

ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة بحت الاستار استعارة

بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام والتشبيه للاعجاز بالصور

الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وتعد

جريان هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل

على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما تقتضيه

العقل لا توالیها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالیها

في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد

وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائفة العلمين مدخل فيه لانهما لا يتعلق

بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى

ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة

سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه

كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا لكونه اعظم لكونه

احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع

كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مرتبة بعضها اليق من بعض فوضعها فيها احسن وان شئت

ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر فانها كانها عقد قد انفصم

فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

هو متعلق بحذف بغيره قوله جمعاً لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان

مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب

الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي

ولا تأخذكم بهما رأفة ومثله كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم

ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة

نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن

القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ من الحشو وهو الزائد المستغني عنه وعن التطويل

وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد

هو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابل لا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار

خضا لما فيه من التطويل مفتقر اخبار اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى

التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا للتأليف مختصرا يتضمن

ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه

منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب

غير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب توكيده فيعلم

انه مؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات

التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد

بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة

ولم ال من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح

المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف

هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه

من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل

مد اليد الى الشيء لياخذه من ترتيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او

المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال

تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو قال

الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على
كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتني
القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في
وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا وتلويحا اثباتا على ما ذكرناه
تعريضا اثباتا للثالث حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد غيرها فوائد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من
القوم بالتصريح بها او بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض غرر
على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره فوائد
وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا بعزته لتقديم المسند اليه ههنا جملة حالية لا مقتضى
للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه قصد
الاستمرار يعني نظرا لحصوله من المضارع كما سيجيء من قوله لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع
به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع و
هو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فيكون
من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف
الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود
فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في
هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو
الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا

فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلم منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل

ويبنه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخا

والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في

المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا حاضرا فيه تعريف لمهد

بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال

مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في

علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب ايراده قبل الكلام وحصولها ان تعرف على التحقيق

والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش

للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة

حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط

له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة

الكتاب اشكل عليهم امرها احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل

العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اواخر المعاني والبيان

الثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما

منهم ان هذا معنى المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة

في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة

هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته

من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال

كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة

هي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال

كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما

يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفتها الاخيرين فقط اي فانته

عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين

المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وتكلموا بها

لاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من
تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع في تفسير الفصاحة الخلو
مما ذكر لكونه لا نماما تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى
النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصها كون الكلام على وفق
مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما
باعتبار ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه مختصر ويليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس و
غيرهما الا ان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس و
الذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة
المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك
مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح
استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل
اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلافه

المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرا
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا وليس كذلك بل منشأ الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القرب المخرج كالجيش والشجي وفي
التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو متنافر كملع بمعنى عدا وليس ذلك بسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح
بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير عربية عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن كونه عربيا فلا تخرج سورة
منها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في كلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فان
هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا تخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام
غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة

كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم
تكأكأتم على كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في
الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة
فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكؤن علي كما
تتكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بلغة الهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة
والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فهذا قريب
من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استحدثه ابن
السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة
فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من
كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة العادة وهي بحسب قوم دون
قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد آخر لفصاحة المفرد وانا نريد با
لوحشية غير ما ذكرتم فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا
اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم
استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث
واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمع كونه مخالفا لاصطلاح القوم لا نرى ما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى يخرج
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف

القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والاعلال في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرء السمع عن سماعه كما يتبرء السمع من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو من قبيل تكاكاتم وافرنقعوا وجحيش والطلخ وقد ذكر هنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وفيه نظر لانه ليس شيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا الجحيش والطلخ دون نحو ذلك وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى وعسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى

ويسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة الكلمات واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر

الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة متنافرة

كانشام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم و

الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه

حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان

كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و

تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي

بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل

صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب المصعب

كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل

جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه

في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر وصدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من

الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى

معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد

في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا نكتة

لطيفة وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح

باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء و

الهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك

الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في

التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح

بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه

امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل

في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع

اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا فهو وهم لانه
لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون
الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان
ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل
منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بالبعض منها لكنه
مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظى كما توهم بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابرهيم
بن هشام بن اسمعيل المخزومى وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى
ليس فى الناس مثله حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اعطى الملك والمال يعنى
هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله
احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى
هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى
اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع
الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وقيل مثله مبتدا وحى خبره وما غير عاملة على
اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تلفا فى
المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه وليس حى يقاربه مماثلا
له فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل
بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى
انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود
كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب
بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناى

الدموع

الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزمه فراق الأحبة من الكآبة والحزن
وأصاب لأنه كثيراً ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني قال الحماسي
أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضي ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه دوام
التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها
بالدموع حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة لا إلى ما قصده الشاعر
من السرور الحاصل بملاقاة الأصدقاء ومواصلة الأحبة ولهذا لا يصح أن يقال في
الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك ويقال سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي ألا إن
عيناً لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فإن قيل استعمل الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة
لكونه لازماً لها عادة قلنا هذا إنما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى الثاني ظاهراً حتى
يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو
بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب والجريان على
عكس المقصود فإني إلى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل إلا الحزن و
الفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال وأطلب الحزن و
الكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا إن نصبت لتسكب بتقدير أن ليكون عطفاً
على بعد الدار وإن رفعته كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأحزن الآن ليحصل في
المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع
تحت الطلب لكنه أكيد به ولازمه ملازمة الأمر المطلوب لظن الدهر أنه
مطلوب فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من
التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة

من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من
عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل
الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثيرا ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى قول ابي طيب و
تسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس تستوي فيه المذكر و
المونث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها
صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك حمامة
جرعى حومة الجندل اسجعي فيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اى بحيث اراه و
اسمع صوته كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا يخل بالفصاحة وكيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في

الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله سلجة في خبارة ثم قال
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب
وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع
الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف او
كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة
التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار
بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هذا التعميم
ان اوجبا ثقلا او تنافرا فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد
وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمت
ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها و
الفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربان
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد
بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل و
الانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم
لذاتها ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها
ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور
الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها
تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار
بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير

يسوغ ذلك منه لا تسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله تقتدر بها على التعبير
عن المقصود دون تعبير اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه سواء
كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان الازمنة او لا ينطق به فقط
فلكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليتم المفرد والمركب و
ذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردنا ان نلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فنقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليتم المفرد
والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي
فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى
الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام

فيه على خصوصية ما في الحال باعتبار توهم كونه زمانا له واضيف المقام تعتبر اضافته
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فضمير تفاوت المقامات يختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير اعتبار اللائق بذلك
واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او
بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس
الاسناد ككونه غنيا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او
اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او
غير مقصور ونحو الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
او جملة اسمية او فعلية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين وفصلهما واما الثالث فكالمساوات والايجاز والاطناب
على وجوه المذكورة في بابه وهذا ايضا اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا
فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام
تعريفه ومقام الاطلاق في الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبهه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام
حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من الاطلاق والتنكير والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة
الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام
الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جملتين

باب عظيم الشأن كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب

بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما

نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي

مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات

اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ولكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن

فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها

لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان يكون فطنا

فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبت معها مقام ليس

لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فلم

مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي

مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كرنبه مثلا كر مع المسند

المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية

او الظرفية مقام آخر اذ المقصود بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا له مع

المسند السببي مقام ومع الفعل مقام الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام

بجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته اي الكلام للاعتبار المناسب وانحطاطه

اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب المراد بالاعتبار

المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب

البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى

اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة

الى ما سبق ولان الارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون

العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد

البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق و

غيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى



الفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك

انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير

لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما

يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان

احدهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه

الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال

واحدا والا لبطل احد الحصرين وكلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى

الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو

فيما بين الكلام على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرره في مواضع

من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على

قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق

وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في

الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت فان تخرج فانا خارج الى غير ذلك

كذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل

من ذلك موضعه وتجيء به على حسب ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل

منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي

الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما

علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع

الواو من موضع الفاء والفاء من موضع ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف

والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي

له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ

انفسها من حيث هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب

موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو غير

لغو في غاية القبح بل ودهذه اللفظة منكرة في بيت اخر متبجة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة

صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ

له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح

لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته

المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما

يتحقق عند تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه

من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف فى قوله

تعالى قليلا ما تتذكرون اى فى كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة

ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ فى دلائل

الاعجاز فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ

دون اللفظ نفسه وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعانى مطروحة

فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ

فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى

البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها

المعانى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم

المجردة من غير اعتبار التركيب ومح لا تناقض لتغاير محلى النفى والاثبات هذا خلاصة كلام

المص فكانه لم يتفحص دلائل الاعجاز حق التفحص ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه

فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر فى صدر المقدمة ولا نزاع فى رجوعها الى نفس

اللفظ والثانى انها وصف فى الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة

والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا فى ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال

لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع فى ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام

المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذى يدق فيه النظر ويقع به التفاضل

هو الذى يدل بلفظه على المعنى اللغوى ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود

فهنالك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعانى الاول بل على ترتيبها فى

النفس ثم ترتيب الالفاظ فى النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات

ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التى بها يستحق

الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك مما هي فيها لا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي
يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما
تلك المعاني الاول وحيث نفى ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولسنا نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح بمرادنا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يمكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في المنطق تجوزوا فعبروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على
تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم
لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات
والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت
في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما
ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك
كذلك يوجد بين المعنى في البيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم
وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا اشد مما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك
كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء
يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء
في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة وتؤكد
امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في
الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق
اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون

اللفظ على وصف ذاتي كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع

ان يوصف بانه دال وبها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في

الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر

ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليس للبلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم

البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية

فياتي بكلام هو في الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم

الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها

ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير

علام الغيوب ممنوع كما نرى كثيرا من مهرة هذا الفن نراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ

فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو

حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه مما هو من المراتب العلية

ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ ذلك حقيقيا

كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر و

ما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه

ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز

قلنا اما الاول فمبني على ما لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو من

غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب

الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه

وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه ما

بين النوم والتفطن ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف

الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن

معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان

تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه ايضا

منه اى من الطرف الاعلى نا سرو ما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فى شرحه

ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته وفى

نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف للبلاغة

اذا غير الكلام منه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح

الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف

والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من

بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة

وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد

لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج

عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة و

الفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا

بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة

يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة

فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح

حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان اللغة والصرف

والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان

الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو

ظاهر والثانى ان البلاغة فى الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا

مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويتحصلان

الى الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق

لمقتضى الحال فلا يكون بليغا المام من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا

لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان

البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره

تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة ما لعله لغا

ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز كلام الفصيح و

توقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه

فلهذا قدم الكلام الفصيح والتمييز قد سبق ان فصاحة المفرد و

الكلام كلاهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المصنف ما بين قول

الكلام والمفرد وكان مفرد الفصيح كالجمع من معنى المشترك

بلا صورة فاحترز عن توهمه والتمييز لم يسبق وصف مطلق اللفظ

بالفصاحة حتى يعلق تسميته على تقديره

دون م

لهما والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام

على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى

الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده

واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بالبلاغة المتكلم لانه

عاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم

انهما غرض منها وغايتها فلا وجه الى التوجيه فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين

الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل

ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا

لا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله والثانى اى تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة

ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه التمييز السالم من الغرابة عن

غيره اى معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من

المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن

غيره يتبين فى علم متن اللغة اذ به يعرف ان فى تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم و

كالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم ان ما عداها

مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ معناها تبيين الاشياء وتمييز

السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين فى علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف

للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين

اى يوضح فى علم متن اللغة كالغرابة اعنى تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن

اللغة اى العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او فى علم

الصرف كمخالفة القياس او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى او يدرك

بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اى

ما يتبين فى هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك العلوم

ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين

فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما

ما بقى راجع الى ما العقد انه لو عبارة
عن المعلومات والحس لا مدخل باعتبار
الحس وجه معلومية كمية الامور التى يجب
ان يحترز عنها ليترتب عليها ما ذكر قوله اعلام
ادعى لتبيين ما ذكر من حيث اعتبار الامر
المذكور لا يعلم ان الباقى اى شئ حلبى

الا ان هذا لا يستقيم فى قوله ويدرك بالحس
فينبغى ان يراد بحصيله بالحس على سبيل التوجيه حلبى

ربما نسب ذلك ... علم ... الله
... ثبت منه الواضح
... حلبى

يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز به عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطأ وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان ظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين فمن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته بما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بان ذلك البيان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم وهذا اقوى لوجه الشبه بين العلم والجو كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من

استحصالها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم
المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولهذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي يعني
انه علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة
الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا
دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون
حاصلا للكل من عرف منه مسئلة ثم المراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما
لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يعرف معنى التعريف والتنكير و
التقديم والتأخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان
الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان
احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما افصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية

للتأكيد

للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التى بها يطابق

اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا

فى القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها

هى التى بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام

يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى

الحال ان الكلام الذى يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام و

يصدق هو عليه صدق الكلى على الجزئى مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام

مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام

حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هى التى بها يتحقق مطابقة هذا

الكلام لما هو مقتضى الحال فى التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال

اللفظ العربى باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها

تخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال

اللفظ العربى لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعانى بانه تتبع

خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف

عليها عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره لوجهين الاول

ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شئ من العلوم به والثانى انه

فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة

عمن له فضل تمييز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء ولا خفاء فى ان معرفة البليغ من حيث

هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها فى كتابه بقوله البلاغة هى بلوغ المتكلم

فى تادية المعانى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه و

المجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو

الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع

المعرفة كما صرح به فى كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من

تتبع تراكيب البلغاء حتى انه معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعانى وبقرينة

الادباء مشحونة بالمجازات الثانى بعد تسليم دلالة كلام السكاكى على انه متصف التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها التراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لانهم من قوله
توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له فى
المورد الذى يليق به والمقام الذى يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا
كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفى
شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب فى مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
فى تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله فى نهاية المعانى وكذا
قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغى وعلى ما هو حقه وليس المعنى على
انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا فى غاية الحسن ونهاية اللطافة و
العجب من المصنف وغيره كيف خفى عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكى
انه اخذ فى تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشىء بنفسه فافسد فليتأمل فيما
يصون عن الاخطار بها نظائر البيان ثم الاوضح فى تعريف علم المعانى انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربى لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعانى فى ثمانية ابواب انحصار
الكل فى اجزائه لا الكلى فى جزئياته والا لصدق علم المعانى على كل باب وظاهر هذا الكلام
يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الآتى خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبرى الثانى احوال المسند اليه الثالث احوال

المسند اليه الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكو ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكونا احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق هذا الكلام في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند ومسند اليه واسناد والمسند قد يكون له متعلقات كالفاعل والمفعول والحال وغيرها اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاعتبار لتخصيص بالخبر لان الانشاء ايضا كذلك مما ذكره وقد يكون لمتعلقاته ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والمفعول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تفسير هذا بالترديد بين النفي والاثبات ففساد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند

او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة متميزا بين الفضلة والعمدة والمسند اليه

او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتشعب طرق و

هو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم بزيادة اهتمام

وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال

القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة

بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال

يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء

بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه

ذكرها في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة

الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو

الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر

عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف

بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع

وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة للمتكلم فلا دور واتفقوا على

انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار

في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه

فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع

وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع

بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذا

او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون

نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة

في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين

صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر

فاذا قلنا ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ

نقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان
النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ
فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب
والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك
فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق
عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او
كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول
لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم
يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا
مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم

تشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ويحتمل انه راجع الى
قولهم نشهد انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى
انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة حقيقة
لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق
اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا الى الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار بقوله
او المشهود به اي انهم لكاذبون في المشهود به في قولهم انك لرسول الله لكن لا
في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق
للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فينبغي ان لا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين
بون بعيد فظهر بما ذكرنا ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم
وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على
من عند رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال
كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن
سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله صلى الله عليه و
اله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلعم فقرء علي فقال ان الله
صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيقه

كلامنا الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثانية عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب لانه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه به فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر

فخبر عنه اى عن علم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الافتراء الكذب عن
عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء
فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو
سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا
قصد لما به من الجنة فان قلنا الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا
يصار اليه بلا دليل قال الاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر
فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة و
استعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر ولا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا
بانه ان عبر عنها بكلام تام تسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا تسمى
تقييدا او تصورا كما في قولنا يا زيد الانسان والفرس واياما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب و
جهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجها عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو وبالجملة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست
كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة
في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب

الأول في أحوال الإسناد

الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تفسيره بانه الحكم بمفهوم لمفهوم انه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدء بابحاث الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها ولا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان قصده الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها والمشهور ان ليس قصد المخبر افادة انه فاذا وقع النسبة او انه

عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد بهذا ما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء وهذا صح ضرورة بدا الاوفقد وجد منه تصريح بانه يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وانه لا يحقق الكذب اصلا ويلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه خروجه وعدم الخروج احتمال عقلي وهذا يصح اذا قيل للمعنى ان تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقوله يحتمله لا يريد به ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان فائدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بعينها الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقادات الملزوم بدونه يمتنع فهو بعينه الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى اللزوم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه

لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما
بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان
يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ المقدر
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل
حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون
حاصلا للتورية وحينئذ يكون [illegible] هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل
في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غاية انه
يكون علما جديدا فالجواب عن الاول انا لا نعلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن
المخبر ضروري لوجود علتها اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو
جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان كان تمام فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم
يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثالث ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره لا يقال انه علم ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا
اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا
محضا قلنا ليس المراد بالعلم هذا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما

اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديه هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال الا دعى ان قوله ولقد علموا لمن اشتريه الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم خالين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق لما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوه الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي نفي شيء واثباته ومارميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا قائم في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا فلا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم هي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونحو

التأكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم

طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم

الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما

ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب

كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل

به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة

وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى

اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية

ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين

فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون

وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسلا من الله تعالى بناء

على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا عن

الرسالة الى التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر

لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله تعالى لا من رسول

الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث

لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم

اثنين الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا

بثالث اى فقويناهما برسول ثالث وهو بولس عليه السلام او حبيب النجار ويسمى الضرب

الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه

المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب

التأكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى

الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس

كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع

هذا الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى

التأكيد فليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى تركه التأكيد لكن ترك هذا القسم

لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق

مقتضى الحال لان المقتضى لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال و

لا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا

لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار

ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب

على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف

مقتضى الظاهر بعنوان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله اخرج على

الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما يلوح اى غير السائل

ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر

اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس

النبى استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى في الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح في

شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من

قوله واصنع الفلك باعيننا صار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا

محكوما عليهم بالاغراق ام لا فطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا بان اى

محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر يعنى ان النفس

اليقظى والفهم الشائع يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته

ومثله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم يا ايها

الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما يأتى بعد الاوامر والنواهى

وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحح الكلام التأكيد

والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا

لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة قال

جاء شقيق عارضا رمحه ان بنى عمك فيهم رماح

فهو لا ينكر ان في بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات

وقضوا مادة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر

وخوطب خطاب الثقات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله قوله ثم انكم

بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة و

الاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر تلك الشيء ارتدع

عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر

الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد لكنه لا

يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا

فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن فيه بصدده فان قيل

التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا

يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل

والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد

قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا

على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع

كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والمرتاد بلين احدهما ما ذكر في

السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه والثانيهما

ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس

محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب

فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء

فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار

لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث

الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي في وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو

او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه

قوله وهو انه كلام معجز فيتم

الضمير في به راجع الى المفهوم

هذا الكلام مبني على مصطلح اهل النظر

الى مصدر تاملوها اى تاملها والنظر فيها

بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المقام مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور فينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهذب ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه صبي في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وبلوغه مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك وردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد بان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الي

فلان ثم انه فعل جزائي ما نرى وعليه قوله تعالى وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون

ومن خصائصها ان لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه

من يتق ويصبر لا ابتر وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة

لان تصلح مبتدء كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش والفتى

في الدهر والدهر ذو فنون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع انها احسن كقوله ان دهرا

يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها خفاء الخبر نحو ان مالا وان ولدا وانه

وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن حذف الخبر ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم

المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا

يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف

في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس

ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان

منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث و

المحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما

مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة و

وفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد

يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم

كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان

هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده في ادعائه تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك

منكرا لتطابقه اعتقاده وعليه قوله عز وجل ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله

يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا

فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد

مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى

الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد

ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معنى كقولنا الحيوان جسم

فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد

دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح فاته وانما اخترناه لان نسبة الشيء

الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله

على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي

باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل

دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان

ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما

الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل

فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب

اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب

المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه

على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر

لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى

الحال وظاهر انه البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية

فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه

والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل و

المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واخرج بهذا ان لا يكون المسند

فعلا او معنا كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك

الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضارب

لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف

اعني له وبهذا القيد خرج ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق

الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فادخله بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف

المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويكون من ظاهر

حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه

قائم به وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه
باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه
مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فانه اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا
المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت تعلم والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ
والثاني انه لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان له ملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير
مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز او لانه الا

بلنفسا لبه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد

به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بدلالة لنه على الثاني

اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما

الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار فانها وصف الفاعل والمفعول بالمصدر

فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار

غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل

وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة

المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال

وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ

له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو

كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد للمبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء

بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل

او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى

المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد

وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في

الحقيقة ولا في الظاهر وان يبدل اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له

فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما

نام ليلي قال الشاعر يمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من

ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر واما

نفي معنى الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر

الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي

فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت

ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون

مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت

هاذى صائم اونهاره اشبه ذلك فليتأمل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى
مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له
يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتأول متعلق باسناد
وحقيقة قولك تأولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى
يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اليه
انتهى اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة
للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفصيل التعريفين بقوله وله اى للفعل
ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به
والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان
الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل
او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده
الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير
المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى
ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة
كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ
من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما
قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذى يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس
فرفع بها الاسم ونصب الخبر بها فان الغرض بيان تقديرهم فى نفوسهم وجهة
راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى
المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت

الاناء ملائة وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد

جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التاليف للشعر

فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب

ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا و

تنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره

صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبني للامير المدينة في السبب الامر وضربه التاديب

في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه

للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل

واغا هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب

الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي

يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشائه الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول

الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى

المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم

فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب ويوصف به فعله مثل جد جده كذا في

الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول

بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة

حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه و

بعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل

وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي

لانه قال المجاز العقلي ان تسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس

التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من

قبيل الاسناد الى السبب فانه قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشتمل هذا التعريف

من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل

الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين

وقولنا نوم الليل واجرينا النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية

فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد

الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز كذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه

واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه تجاوز موضعه الاصلي فالمذكور في

الكتاب انما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد

المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما له كما

في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل

مسروقا والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك

شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سال

الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مجرورة بقرينة اضافة التسييل اليها

فافهم ودع ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف قوله

قولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل اذ اثبات

الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه

مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع

ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلنا اي سر في بيان فائدة هذا القيد

وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون

الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز

العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة

للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا

يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة

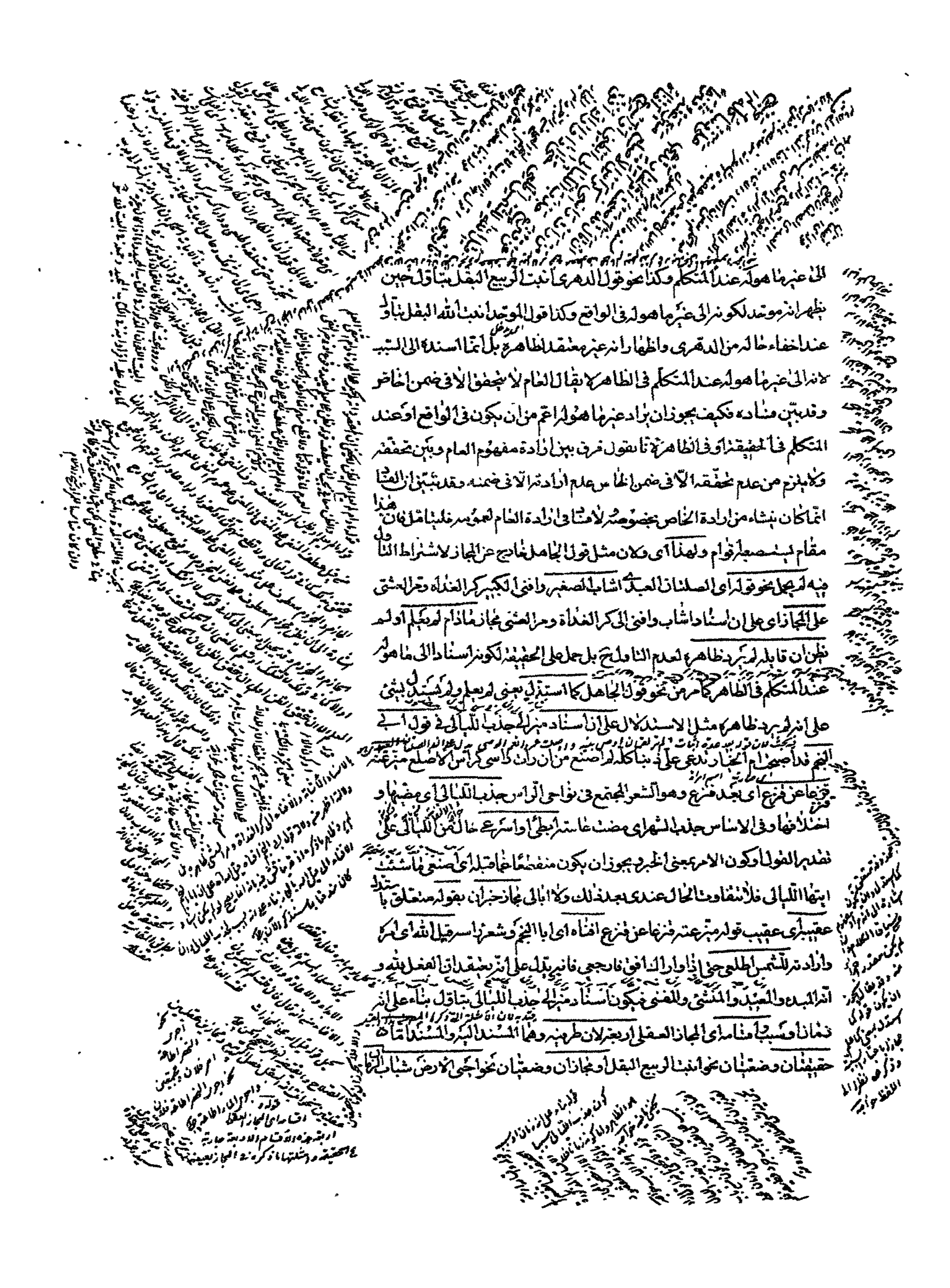
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من

التاول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه

بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف

فائدة يعلم منه [illegible] بطلان الطرد [illegible]
قول الامام ببطلان العكس [illegible]
الكلية صحة هذا التعريف لجواز ان يكون
[illegible]

ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل و بمقتضيه لا ما يحضر عنده و
يرتسم فيه و نحو كون الحليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر فاشار ههنا الجواب لئلا يتوهم
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده و ثبت و هذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز
التعبير به عنه و حينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يكون حصولها
من احدهما قصدا و من الاخر ضمنا و لا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن
ان ينسب الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم و لضرب من التاول لكن اسناده الى
الاول اولى لانه السابق فى الذكر و المقصود بالثانى اخراج الكواذب و على هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى
العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل و فى نفس الامر و حينئذ يرد عليه
نحو قول الجاهل و المعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل و خلق الله الافعال كلها
واضل الكافر بالتاويل و القصد الى ان اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس
الامر و بالجملة ان اراد غير ما هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر و ان اراد
عند المتكلم فى الظاهر بقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل و لا و
الكاذبة بقوله عند المتكلم فى الظاهر فصار قوله بتاول ضائعا و اسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسدا قلنا اراد بالاسناد الى غير ما هو له بحسب مفهوم الظاهر الاعم اعنى
ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بحسب ما اعتقد المخاطب فى الواقع او عند المتكلم
فى الحقيقة او فى الظاهر و حينئذ يتناول نحو قول الجاهل و الاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيها الى غير ما هو له فى الواقع و قول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتاول و بقى التعريف شاملا لما يخرج عنه ما لا تاول فيه و يدخل فيه
نحو قول الدهرى و المعتزلى انبت الله البقل و خلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه



الى غيره ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين
يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل بتأول
عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه فقد تبين ان الفساد
انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه لا منافي ارادة العام لعمومه فليتأمل فان هذا
مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول
فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم
يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه
قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذبه الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على
تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصنعي ما شئت
ايتها الليالي فلا تفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم وشعره اسر قيل الله اي امره
وارادته للشمس اطلعي حتى اذا وارى الافق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله و
انه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بتأول بناء على انه
زمان او سبب ومنه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان

فان المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات

والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر

الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة

عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة

او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجاز

واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد

ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل هما

كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة واما مجاز ثم انه لا مانع من ان يستبعد

من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام

في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون

مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فاما المجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو

اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب لحاني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى

ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال

وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا الم

يقل منه قوله نعم او نحو قوله نعم ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم

ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات

مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الذبح الى فرعون الذي هو فعل

جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام

وهو فعل الله عز وجل حقيقة الى ابليس عليه اللعنة لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل

وسوسته ومقاسمته اياهما اني لكما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف

تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو

لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم

الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض

اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى

مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تمثيلهم المجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي
صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا
الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تامرك ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني
يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
قيام المسند بالمسند اليه من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب [illegible] ومرض ومات و
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له
لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول وما
احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان
لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا
اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله او قول ابن المعتذل يرينا صفحتي قمر يفوق سناها [illegible] وجهه حسنا اذا ما زدته

نظرًا اي بهيك الله حسنا في وجهه لما اوده من دقايق الحسن والجمال يظهر بعدا تامل الامعان وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمني نفسي لاجل حق لي عليه وعبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بي في هلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله عز وجل فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى لو تجرد في الاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذا الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وفي الامام الرازي منه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير الهازم لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان نسبة الفاعل المجازي المذكور بالفاعل



الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يعبر عنه بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي

وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى

فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على

مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا

لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصب في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم

ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان

اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك

في صحة هذه الاضافة ووقوعها بدليل قول الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله

تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للتشغيب لان قوله نهاره

صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام

في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر

بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم

وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل

وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على

السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما

لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع

من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة

بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات

على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة

وهذا وهم لظهور انه ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة

بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء

كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب

تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد

بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد

بعبثة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له ولكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر بغير ما يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي فنذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا نراك ما ذهب اليه البعض في نحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارية كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارية مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غيره ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية و المعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مط فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكبه من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البان في حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في

كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقايق الاشياء **الباب الثاني**

المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره و
تنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كون
مسند اليه الحكم مؤكدا ومتروكا التاكيد وكون مسند اليه المسند مقدما او مؤخرا معرفا
او منكرا ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدم على
سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما
مقررا في علم النحو اشتهر دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول
فقال للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس
الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك
الاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من
العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد
خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عدول بل يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر
دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او لاختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن
لسانك تعظيما له او اهانة له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعينه
اي تعين المسند اليه ونحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او
محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال

هذا القول فاطّراده وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال

الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم ان مقولة بني زمقلو

بالذم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه

المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا الرجل فتى من شانه كذا وكذا

وقد يجيء بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند

اليه المحذوف وهو الفاعل ونحو بني الفعل للمفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين

المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما

المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يذكر

ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة ففي

الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الحد الذي لا يستطيع المتكلم على اجرائه على اللسان

او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسئل عنه

لا امر يحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه

السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف

التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه اولئك على

هدى من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى

فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كلا من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت

مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث

الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي و

لهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث متعلقا بالزمان وقد يكون بسط الكلام في

مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا

حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل

او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا

كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى

كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعينه نحو زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف

عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان خصوص الخبر وارادة تخصيصه بعين وكلاهما لا

ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان
عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خبر من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لانا نجا ان المقتضى ما يكون
مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من ان
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
هذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه و
حقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة
المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه
وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة
اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الظهور

في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها
رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها
اي برؤية حالهم مخاطب اي بخطابهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا
تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن فخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القرآن كثير نحو ولو ترى لانه اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما
اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع
لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها احضاره اي المسند اليه
بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنس نحو رجل
عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو
جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع
واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند
اليه معين فان قيل هذا القيد يغني عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين لا يكون الا العلم قلنا
بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يخرج به الاحتراز
عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاول والثاني بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه بغير احضار الا بتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله
باسم مختص به وبعد التسليم فالنكتة التي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جمهور النحاة
اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وفاسدوا انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يضاف الى ما ذكره

بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احضاره بما ذكره في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف
فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام
انما تكون بواسطة قرينة معتبرة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
ثم وتقديس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عما يصلح له الاسم نحو ابو
لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابستها
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور والملابس الحقيقي
مقام طيب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على
اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني
العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو
قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل
هيهنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت به كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام

او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك
مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي بتعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
تقديم ذكره على ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب وبالعين بخلاف
الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها
مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى مشار اليه بحسب الذهن لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة
بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة كان معناه لقيت انسانا
مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا
تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها فهذا
هو المقام الصالح للموصولية ثم للمصنف فيه اشارة الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم او لم
يتعرض لها لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او
لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه واستهجان التصريح بالاسم وزيادة التقرير
اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف
والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة
التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة
العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكنت منه كان ذلك يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه
عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لانه
في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند
اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام

في غير المسند اليه نحو لسقط اعنا المسيح بجاف صحبي ونحن عبيد من خلق البيحا فانه تدل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور انه لا يتمثل لزيادة التقرير بحفظ و المفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستحسان التصريح بالاسم لا تترفال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو كونه او وقد يه التي هو في بيتها الابيه ثم قال والعدل عن التصريح باب من البلاغة واوكد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لا اخر ذكر زيادة التقرير عن الحكا فانهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد سطرت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مثالا جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ونقده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر منافي للاخوة ومباين للمحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غيره ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم

وشان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق

بناء الخبر ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الانتها

بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه وشان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو

خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة لجندها غالت ودها

غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة

وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر

فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الاول

ذريعة اليه الا ترى ان قولنا ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترى لهم البيت فيه ايماء

من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه

من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد عبر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر

بالصلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع

على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا

موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت فان لزين

توهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة

لكنه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير

اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الاعتبارات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا

الرأى عند المتأمل وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاء

الذى اكرمك او اهانك والذى سبى اولاده وذهب ماله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل

عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى بتعريفه المسند اليه

بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض فالمقام الصالح هو ان يصح احضاره فى ذهن

السامع بواسطة الاشارة الحسية فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب

او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد

كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار اليه

تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قولك اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا فى ضرب

على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى نعمو

بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله

اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله

اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك

هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت

كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق

به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث

التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا اللفظ

مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد

الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره

في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي

تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريبه وحضوره نحو هذا

العبد قد قام او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة

بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد

كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة

بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه شيء ثم

يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب

ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل فهالني ذلك الضرب اي هذا المذكور عن قريب

فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ

البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه

اي تعقيب المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف

على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول

عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده

اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة

ذلك ثم عرفنا المسند اليه بان وكده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او
لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك
باللام اى تعريفه اى المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران
كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت
رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير
واحد او كقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك
لان التعريف للماهية وقد يأتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى
الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن و
جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل فى ضمن بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه ان موضوع الحقيقة
المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد

جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة
في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولاشتباههما يقول هذا في المعنى كالنكرة
ينبغي بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا لما تكلفوا ولعل
بما ذكرنا من تقريره كلام ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في
المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار و
فيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا الا ان الموصول هذا ايضا يعامل معاملة
المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم
فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة و
علم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
انضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى

الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما
ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او
جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني
ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء
في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين
او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو
عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا
حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلنا الخلاف انما هو في اسم الفاعل
واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي

واما ما ليس في معنى الجمع فنحو المؤمن والكافر والصايغ والحايك فهو كالمفرد المشبه و

اللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو

سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول باللاتي واللاتي

نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء

كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد

واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل

جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او

رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس

لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق

ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يصار اليه الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ

يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا

في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المعقل

وقيم شرا غلا العشيم ما نقيم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة

نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل

رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق

وبالرفع تجوزه وللقائل ان يقول لو سلم كون الاستغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم

ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام في الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة

الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل

نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب

المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا اتجه بالخلاف نحو

جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا

على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع

حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين

من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين

من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على

تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد [illegible]

رجلا او رجالا عامان فنحو [illegible] والافكان لا رجل ولا رجال لنفي العام

وان اريد ان نفي رجل او رجلين عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد

مستلزما لنفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون للمفرد اشمل من الجمع ولما كان

ما ذكرتم فان ادعوا ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى
يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد لصحة
اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
دون الكل بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظا
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على انه اراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن مما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه
في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي
قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم
لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب
العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى ان هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل من انه اراد ان المفرد
وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
يفيد شمول الافراد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل
ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت

وايضا الدلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات

مختلفة مبنيا ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل

بالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان الجمع او منفيا مما قرره

الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك

بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان

المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله

الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول

الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف

نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله

واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب

الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء

واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المقرر

عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة وقد ذكره توجيها لكلام ابن عباس

رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد

بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت

فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض و

هو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان

فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما يدل

على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت

الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في

نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من

قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كلها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه

هو بعينه وبالاضافة اي بتعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره

وبهذا ظهر ان السيئات في قول عمر بن عبد العزيز للكاتب وقد حكاه صاحب الكشاف في طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سين بناء على القاعدة المبهمة ولما لم يتنبه لهذه الدقيقة صار الى المجاز ... بالقرينة الصارفة عن الحقيقة ولا ارتفع الوثوق ...

المسند اليه فی ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثی هوای ای مهوی وهذا اخصر
من الذی اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضیق المقام وفرط السآمة لكونه فی السجن
وحبیبه علی الرحیل مع الركب الیمانین مصعد ای مبعد ذاهب فی الارض وتمامه جنیب وجثمانی
بمكة موثق والجنیب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقید ولفظ البیت خبر ومعناه
تاسف وتحسر علی بعد الحبیب وتضمنها تعظیما لشان المضاف الیه او المضاف او غیرهما كقولك
فی الاول عبدی حضر وفی الثانی عبد الخلیفة ركب وفی الثالث عبد السلطان عندی تعظیما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا الیه لكنه غیر المسند الیه المضاف وغیر
ما اضیف الیه المسند الیه وهو المراد بقوله او غیرهما او لتضمنها تحقیرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
او المضاف الیه نحو ضارب زید حاضر او غیرهما نحو ولد الحجام جلیس زید ونادمه وقد تكون
الاضافة لاغنائها عن تفصیل متعذر نحو اتفق اهل الحق علی كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه یمنع عن التفصیل مانع كتقدیم بعض علی بعض من غیر مرجح نحو حضر الیوم علماء البلد
كالتصریح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر
اهل السوق او لتضمن الاضافة تحریضا علی اكرام او اذلال ونحوهما نحو صدیقك او عدوك بالباب ومنه
قوله تعالی لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهیت المراة عن المضارة اضیف الولد
الیها استعطافا لها علیه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذی ارسل الیكم
لمجنون واعتبارا لطیفا مجازیا وهو الاضافة بادنی ملابسة من غیر تملك او اختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طریق الی احضاره سوی الاضافة نحو غلام زید بالباب او لافادة الاضافة
جنسیة وتعمیما كقولهم تدلك علی خراب الارض المخبر من راعیها یعنی علی جنس الخراب وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنی الجنسیة والفردیة فاذا اضیف فضنا هی من خواص الجنس دون الفرد
علم ان القصد به الی الجنس كالوصف فی نحو قوله تعالی ولا طائر یطیر بجناحیه علی ما سیجیء انشاء
الله تعالی واما تنكیره فللافراد ای تنكیر المسند الیه للقصد الی فرد غیر معین مما یصدق
علیه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصی المدینة یسعی او النوعیة ای القصد الی نوع منه نحو وعلی
ابصارهم غشاوة ای نوع من الاغطیة غیر ما یتعارفه الناس وهو غطاء التعامی عن آیات
الله وفی المفتاح انه للتعظیم ای غشاوة عظیمة تحجب ابصارهم بالكلیة وتحول بینها وبین الادراك
لان المقصود بیان بعدهم عن الادراك والتعظیم یدل علیه واوفی بتادیته او التعظیم والتحقیر

يعني انه بلغ في ارتفاع شانه وانحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط

له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب

حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من

الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة و

التكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات

بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك

فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر

الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير

قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهات

التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل

بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير

في نحو قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد

من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح

اى فوحة وجوابه انه اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون

التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف واذا اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهومها

بحيث لا مدخل للتنكير اصلا ممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة من

العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن

اى عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح التقليل

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد

لقولهم نعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو

والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختص به او

كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب

وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام

للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فوهم بعضهم انه اراد بالاستشهاد التعليق

بمجرد التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه بتقديره اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او مما يخص

خلو الله كل خابر منه ويتعسف ظ بل هو نصا المفتاح انه مثال لكون المقام الافراد شخصا او

نوعا لا التنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله

وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول

المطلق هنا للنوعية لا التاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير

ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل

هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى

بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه

لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله

قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا او الى ما ذكره بعضهم من ان قوله

ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجرا

كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال صح المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره

من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم

التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله

يوما بحيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي يبعد نذر من جبولك وقليل

شيء يسير من فيضان جودك واحسانك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد

التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلعم ففي هذا

الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد

نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الا

بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه الخ الصحيح ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير

على ما هو المناسب من ذكر التنكير يعقب التعريف وتقديمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير

الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وتقديم من التوابع

ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد

به معنى المصدر وهو الانسب ههنا الموافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الو

اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقو

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول

في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن

كلدة من ضبيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي

جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا

الالمعي واليلمعي الفطن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبران او منصوب صفة لاسم ان ونبقه

اعني وخبره في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا

فالالمعي لبس مسند اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي

انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا

اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع

عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة

التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا

لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد

المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر

عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما

او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر

الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل

ذكر الوصف لو اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى

ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف

لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي في منه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث

وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا

الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرط فيه

تنكير الموصوف لان الجمل لما كانت لها محل من الاعراب يجب جواز وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي

من الجملة نكرة لانه انما يكون بالحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من

قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية لصلة

لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجب

ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة

كما سبق في بحث الاشتراك والاستغراق ان النكرة المنفية مع نفي نفس في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي تقارنه الاستغراق العرفي ... في بحث عطف البيان ... ان الوصفين ليدل بها على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه هذا ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافي الاستغراق المصطلح

شمنه الحكم المعلوم للمخاطب حصو مثل ذكرها والا تشابه لسبك كانت فوقوعها صفة او صلة
انما يكون بعد تقرير القول فان قيل فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان
الذي براقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد
بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم
والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك هذا كما ان الجملة
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه بحث لما اشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا
انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت لنا ههنا معرفة وفي سورة
التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون
معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من
النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير
اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به
غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على
معناه مثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد
التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
وربما كان القصد الى مجرد التقرير والقصد الى ما سنطلعك عليه في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع
الفعل وقد ذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من مباحث التقديم و
التاخير يطلعنا عليه هو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب شيئا من ان تاكيد المسند اليه لما يفيد
مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لو اريد ان التاكيد لما قيل مجرد التكرير نحو انا عرفت
وانت عرفت انه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التقديم بل التكرير
الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه
على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر مبحث
المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما سنطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب شيئا من انه لمجرد

تقرر المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سبأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مؤخرا على انه لا كيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما تطلعك اشارة الى ما اوردة في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد تقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي و[illegible] هذا
غير اسلوبا لكلام وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان فكانه قيل الرجل كل فرد فرد
عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا الانسان كل واحد فواحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما
تاكيدان معنويان يفيدان الشمول والاحاطة في الجملة الاسمية ويكونان في قوة الشمول الصناعي
مثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في
امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يتوهم من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقوية
الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
او لكنه غير ما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل
واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا يعنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون لفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه

انتهى كلامه واما ثانيا فلان كلاهما في كونه يدفع توهم عدم الشمول نظرا الى ان الشيء بحسب

مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه يدفع توهم ان يكون

الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي نسوة لهما

او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يفيد الدفع ايضا لان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا

اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر عرض بالبحث في نحو ذلك فانما يندفع ذلك بتأكيد المسند اليه

لان توهم التجوز انما وقع فيه واما ثالثا فلان تعقيب المسند اليه بعطف البيان قد يكون باسم مختص

به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى

جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء

الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان

كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه

بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في

قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة جرى عليها الموصوف

نحو يا ايها الفاضل الكامل ثم انه قال الاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة

المبهمة وهو اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت فما معنى المص في قوله تعالى لا تتخذوا الهين

اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف

البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه

عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا

ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكلا الشاخصين في بحث التأكيد على ما هو

دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل

الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى

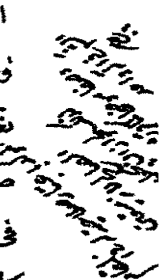
العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في

الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله

لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي يقصد

صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص

فاذا اريد الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فهذا
كلامه وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعى لان التأكيد انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين و نفخة
واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورده فى المفصل فى قوله
تعـ نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحدة صفة
صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعـ وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل
فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق فى باب الوصف فالاثنان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان من حيث
الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرر بهذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للوصف ويتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصـ على ما توهم القوم
استدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى الصفة تابع يدل على
معنى فى متبوعه او تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب لم يذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية فكل منهما
تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى
فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها اما ان تكون للتخصيص او تأكيدا او مدح او ذم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض مزيدا لا لانه عليه شيئا اخر كالتخصيص
والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحدة للدلالة على معنى الاثنينية والوحدة ويكون
الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى المضى والغرض منه التأكيد بل
الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج هذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان
البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعـ وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من



على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل

منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى نحو جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فا

لمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى

اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين

وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم

يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل

دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه فى بدل

الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه

لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث

تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا وملخصا لما

اجمل ولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير

وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة امثاله فى الكلام وهو من اضافة

المصدر الى المعمول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والتكثير فيه الايماء الى ان البدل

هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس

التقرير ومعنى ان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى صراط

المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار

بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع

مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع

يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا

ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض

النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح المتبوع لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير

بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير و

الايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشىء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند

اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل

اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية

احترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلاً للفاعل مع انه ليس

من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين

اولا ومن الاخر بعده مترا خيا او غير متراخ كلنا اي مع اختصار احترز به عن نحو جاءني زيد

وعمرو بعده بيوم او سنة وفيما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى

خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة

الفعل للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على

ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة

الفعل لما بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس

الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم

فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى

اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه

ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام

فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحاصله ان ما من كلام فيه امر زائد على مجرد

اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك

انه وكالامر في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم

ان الجائي زيد وعمرو ومن الشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فهل يكون العطف لافادة تفصيل المسند اليه

حتى لو قلت فجاءني زيد فعمرو وكان نفي الخبر عقيب مجيء وبمعنى انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد

او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاء

الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى

النعت بالكل فشرب فنام ولو سلم فلا دلالة لما ذكره على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او ردا للسامع

عن الخطا في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا

جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا

المعنى في الايضاح ولم يذكر المص ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه

للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو

قوله او رد شايع بعض الخطاء اي الاعتقاد الغير المطابق الى الصواب اي الاعتقاد المطابق ...

لدفع وهم المخاطب بعمرو ايضا المجي كزيد بناء على ملابسة بينهما ومثله لا انه للاستدراك

وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما

يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا

جاء لعدم عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقدهما جاءاك معا فلا ان يكون

قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما

جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل انه لا بد من الحكم نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد

وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد

لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع

عن ثبوته وانتفائه في المعنى فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت مجي عمرو مع احتمال مجي زيد وعدم

مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة

حكما في لكن وهذا ايضا كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع

المتبوع كالمسكوت عنه والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجي

عمرو متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في

النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل المثبت

مطرد وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كيد الغلط قلت هذا معارض

بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك

مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد

او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد

او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز الجمع بينهما لكن

من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومقاعد السكاكي من حروف العطف اي المفرد والجمهور على

ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل

المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وقد اتبع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب

المسند اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه

وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند يكون من الاعتبارات

قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو المجي من حيث تعتبر نسبته اعم منه ان يكون اثباتا او نفيا فمعنى نسبة المجي الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا والاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المنفي في حق المتبوع ثابت للتابع فلا وجود للصرف على قوله

الراجع الى المسند اليه انا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند
اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح اما تخصيصه للمسند اليه وحاصله قصر المسند على
المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيص المسند اليه بالمسند
يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى
عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند به ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن
غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند هذا معنى قصر المسند
عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل
كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم
الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا
يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما مثل قولك هو البطل الحامي لا تريد ان البطل
ولا تقصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامي وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك نعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك
هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد

هو يفاد من الاسناد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رزاق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو
التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر
للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا
والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و
تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه
تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد فتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامنا ايضا مشعر باطلاق
التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال
اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري
من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد
الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط و
قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم يقول

وبهذا تبين ان ليس المراد بالجون المستحدث من الجماد ادم ﷺ ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه
السلام ولا التفتيش على ما وقع في الشرح ولانه لا يناسب لسباق واما التعجيل المسرة او المسائة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن
الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى
واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدال على ان المطلوب تماما هو اتصافه
المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال فالدال على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار وفهم لما
من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية
انما يكون تصديقا لا تصورا وانا اردنا بذلك وقوع الخبر مطلقا اي ثبات وقوع الشرب مثلا فلا
يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يعترض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على [illegible]
بل انما يدل عليه لفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل انما
زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان
الرفهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان
خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما
انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله تعالى هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص
ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحال المقتضية لذكر المسند اليه
فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا ايضا لكن في بيان
كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عند التفاهم فلا وكذا في [illegible] بل الاعجاز كلاما
ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ان [illegible]

لتخصيص الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب المفتاح قيل انما

فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز وان ولي حرف النفي اي كان المسند اليه

بعد حرف النفي بلا فصل من وليه فلان وليا اي قرب منه نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع

انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه

من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل

به ولا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من

توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا

اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا

ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق

الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر

المسند اليه فيقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض

اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك

تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى

انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا

المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي

ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول

فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل

واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل

الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية

الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة

على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق

النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد وعند

بعضهم توجيهان احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته مبدلة عن الواو

لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه

ايجاب فلا يستعمل بمعنى كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه نحو ضمير

الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين ومنزله في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل منكرة منفية يدل على ان هذا البحث مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه يجب فتح اللغز لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب به يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومونثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هيهنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذه الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عكس نقيضه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى احدا الا ان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا بقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ثم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح ولا يلزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز ان يكون اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا ان كان عاما لو قوع في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كان وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بحسب التقدير في العبر واعترض عليه بعض المحققين بان النفي بعد تعيين الفاعل هيهنا هو السلب الكلي اعني عدم تعلق رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان نفسا ما لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك وانت مثبا ذكره الغير

وهم وحصر في نفسك هذا السلب عن عدم رؤيته احد من الناس اذ لو اختلف الفعل ايجابا
وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وفيه
فساد تبر ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت باتي تارة للتقوى وتارة
للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص معناه لمن اعتقد عدم
السعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي اصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال
لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك وحدك او انت بمشاركة
الغير ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء
ثبت انه مقول وبهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط
وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت اياه هذا كلامه فاذا اعتقدنا
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه
اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان نقول له انا ما قلت شعرا قط انا
ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم
يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان
لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح
في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع
بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل الا رد على
من اصاب في نفي الفعل واخطأ في من نفي الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة

المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او مشاركة الغير فليتأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد
ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كل ما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته فيتناقضان على امتناعه بما ذكرناه لا بما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فمقصودك الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا انه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بعينه ان ذلك الضرب
الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
ثبت فيه انه ينبغي ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك انتهى وهذا التحقيق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنك الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منك لنفس ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب عموما
على افراد غير زيد والاثبات لزيد في غيبة التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد
والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه فاثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي توظف في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد مع منفيا عنه هذا محال وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجدى بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى ا
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد
فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مما انفرد هو في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع

هذا الا انضا عن ان تكون الفاعل معروفة للمتكلم غير معروفة للسامع هذا الحال والا عطف على ان ولي
حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا
او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن
قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي
والى الاول اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره او غير المسند اليه المذكور
به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان
غيرك انفرد بالسعي في حاجتك وكان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد و
يؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو
وحدك مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والذي يكون
مطابقا على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي ولو عكس وقد يأتي لتقوي الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع
انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في باب
المسند اليه وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى
تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف لانه يتفرع عليه الفرق بينه وبين تأكيد
المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
وكذا من لا تكذب انت مع انه تاكيد ولهذا ذكره بلفظ كذا لانه اي لفظ انت لا تكذب انت لتأكيد
المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له غلط
فيه ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذا الحال
الذي انت تكلم فيها مسند الى غيرك الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان ولهذا قيل
ان نفي الكذب مقصور فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي يقصد صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت
سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ
في فاعله فقصدت الى الخطأ بل اذا قلت اي المثال الاخير ابتداء معينا للسامع صدور السعي في حاجته منك
لكن تشوبه بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح واما ان يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في

فائدة

بحث التخصيص ولنا حصل لبنان المثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة في هذا الكلام

على سبيل السهو او التجوز او التشبيه انما لا ينبغي النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت

ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك وسعينا في حاجتك لتفيد

وجود السعي منك صح من غير ان يتكاذب بتجوز او سهو او تشبيه بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة

وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان تكاذب بتجوز او سهو وتشبيه اما

الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته

لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم مدلوله فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا

ان لم يعرف انه ليس معناه او تشبيها ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك

في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان

فلانسبة الى الغير لما هل انه كان تجوزا والا كان سهوا او تشبيها فالتجوز او السهو والتشبيه على الاول

من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والتحير تبنى عن التمرة هذا الذي ذكره

من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس

او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس ولا رجلان فيكون تخصيص

واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر

فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من

الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم

يدر جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس

الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في

الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر

كلام المصنف انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على

المنكر والبناء على المعرف بل ما في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى

لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تخصيص معنى التقوى

وقد اتفق راي عبد القاهر والسكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط

وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

فقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا على ما ذكره المصنف

التقديم للتخصيص ...

بالتخصيص نحو ابو القاسم قوله فيكون اما تاكيدا في المعنى وانما كان في علاقة المعنى لان المؤكد عين المؤكد فلما كان المؤكد فاعلا معنى لم يكن المؤكد فاعلا ايضا في المعنى لاتحادهما حسن

قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وحق الثاني ان يحمل على التقوي والواجب في الثالث ان يحمل على التخصيص

ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدءا واصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد حينئذ الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو على انه فاعل لكنه مع جواز انفصال الضمير

الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر والا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم الظاهر منه قليل جدا في كلام العرب

فيتعين فاعلية زيد فلا يجوز تقديمه فلا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدا اعني التعريف والتخصيص فيتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في

عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يجوز ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي الحصر فيه عنده لا بد له من تقديره تاكيدا

انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال

بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن والله يستهزئ بهم وامثال ذلك مما بني المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب

السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا

فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي

ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث

لان قولنا انا عرفت محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكره ذلك من اراد

التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف الى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص

بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل

معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان

اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر وهو عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه

فاعل معنى فقط والا اي وان لم يكن الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين

بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا

قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره

ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه

في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف

قمت انا فجعل لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله

في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنى فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر

بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني

رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له

للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى

لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا

عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم

والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان

دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا

ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على تقدير

التاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلينوه اي هذا التقليد عن ظان استعمال الراي موارد استعمال

قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر لا احد الاشرار وهذا ظاهر واذ قد صرح

الائمة بتخصيص حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه تفسير الجمع بين قول الائمة بتخصيص وقولنا

بوجود المانع من التخصيص بتفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير

المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر

الاشر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فبان التوفيق بين

الكلامين بهذا الوجه عظيم لا يجب جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر والمستفاد من التنكير لان

الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل

التنكير للتفظيع ليحصل التخصيص النوعي لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه

ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ان يكون

ذلك الوجه لبعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط

اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف

بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير

من غير تقديره كونه في الاصل مؤخرا ويدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصر في نحو قولنا ما ضربت

اكبر اخوتك فهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وهو مبني على ما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه

نظرا الى ان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما

ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع

في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم

والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن

العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم

مقامه ضمير فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا

اعتبار محض ومنافيه كما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا

ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله فقد

بهافتين الجاف بلبلة وكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله الا يا نخلة

من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام على وجه بشر الحماسة لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء

يعلم من شدة الكمد ثم استشكيت لاشكائى وساكنة قبر بنيحا او قبر على تمهد فان قوله وساكنه
عطف على قبر نحو انا وانت وهو فى قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس
بمبتداء عند السكاكى بل هو تاكيد اصطلاحى مقدم والجملة الفعلية وكذا رجل جاءنى بدل اصطلا
قلنا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير فى قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءنى الا اخوك احد بالرفع على الابدال
لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة وقد ثبت امتناع تقديم الفاعل وقولنا بالتباس المبتدا
قائم ههنا بعينه واما قوله وكان مخافة كله ذلك الشهر فعلى تقدير ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل
ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر فى كان لانه لا قوله قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو
سلم فيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه فى ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
عليه على العامل واما تقديم التاكيد والبدل فى السعة على المتبوع والعامل جميعا مما لم يقل به احد ثم
لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر اعنى نحو رجل جاءنى لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص
بغيره اى بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكى فى شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير
والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم
كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا الا بقال التنكير
انما يدل على النوع غير بالتهويل او غيره والحصر انما استفاد من تقدير التقديم فلا يلزم منه شيء الا انا نقول
قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان
يكون الحصر مستفادا من الوصف الا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير فى صورة
المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعى لئلا يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما فى قولنا
رجل جاءنى بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه نقلا
لا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكا
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم فى التقوى لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام فيكون باعتبار الاسناد متقو
الحكم ويقال انما قلت يقرب ودان اقول نظيره لان قائما لما لم يتفاوت فى الخطاب والحكاية والغيبة
فى انا قائم وانت قائم وهو قائم وما اشبه الخالى عن الضمير فهذا معنى قوله وشبهه اى يشبه السكا

قائم مع انه متضمن للضمير والخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كالاسم الخالي عنه

نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول

معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله وتغيره يشتمل على امرين احدهما

المغايرة في اللفظ والثاني عدم كمال المعنوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون وجها في هذا

اي وشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكون

مقام الفعل الصريح بل في صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل وكذا

قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وكذا

انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت الجهتان لما الاولى فبان جعل قريبا من الفعل

في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فهو قيل لو كان الحكم بالافراد

والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما استند الى الظاهر

نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند

الى الضمير وحمل عليه كالمعرف في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح والحق في حكم الافراد نحو زيد عارف

ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير فعارف المسند الى الظاهر يحكم بانه مفرد مثله قال المصنف

اتبع عارف عرفت في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل

لهذا الكلام وقد يرى تقديمه على المسند كاللازم مثل غيرك اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك

لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد

غيره بالكرم هذا الناس يخدع اي الامير جاهل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب

بل عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه

ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا

لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له

من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان اخر سوى المتكلم يتصف بالانخداع وكان

في ثبوت عدم الانخداع حكما في المجاز لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم

يقصد بهما الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقوله غيري وانا تحوي

الغائب فيكم فكانتي شبابه المتيّم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل
له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال لكون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض
اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كان قولك
غيرك فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية فيلتزم فيه من
قلبه لم لكونه اي غير تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين
لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق ابلغ فقوله مما يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما او قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومتغيرا عن صورته
واللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو
كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل
انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التأسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا
لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام
على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل
يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة
بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان
كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لانفصل عنه ولا يمكن تقديره

الراطة بعد ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب لهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية وان كانت السالبة اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر اذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول والثاني في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي اذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على

التاسيس فح يجب ان يكون معنا نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان النفي اذا
قبل كل لسلب العموم يجب ان يكون بعده لعموم التسليب ليكون لفظ كل للتاسيس لا للتاكيد والتا
وبالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين ضد انتفاء احدهما ثبت الاخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر و
هذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما
افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
فاذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المسند اليه انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا

يكون تاكيدا الا انا نقول اما ان يشترط فى التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم

ان يكون كل فى قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفى عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط

لزم ان لا يكون كل فى قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفى عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا

انسان لم يقم على النفى عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفى الحكم

عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان

يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد على غيره

تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفى عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلناه

للنفى عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فلينا مل

فلان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها

قد بين منها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور

اعنى اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور فى كتب القوم ان المهملة هى التى يكون موضوعها

كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب والسلب فى كل افراد الموضوع

او بعضها والكلية هى التى بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم

انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفى بر انه قد بين فيها ان الحكم

مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شئ يدل عليه ضرورة ولا نعنى بالسور الا هذا والقوم وان

جعلوا سور السلب الكلى لا شئ ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية

كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ فى الاشارات وههنا يجوز ان يكون ما هية القضية

كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه فى الموجبة سور الجزئية على ما قال فى

الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة فى لغة العرب

فقال عبد القاهر فى دفع دلائل الكلمة كل تارة تكون لشمول النفى واخرى لنفى الشمول ان كانت كلمة كل داخلة

فى حيز النفى بان تاخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفى او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابى الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن او غيره فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا

او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفى اما ان يكون عطفا على داخله فى حيز

النفى واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على الحرف والمعنى وجعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا

من الدخول فى خبر النفى والتاخير عن اداة النفى شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه عليه

وأما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم

وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فإن خصص

التأخير باللفظي لم يخرج منه إلا المعمول المقدم على الفعل المنفي وإن جعل أعم من اللفظي والتقديري

دخل فيه الشيئان وأيا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وأما ما وقع في بعض النسخ من عبارة الشيخ وهو قوله

إذا دخلت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا يعني كما إذا قدمتها على الفعل المنفي العامل

فيه فإنه مؤخر تقديرا لأن مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالأقرب أن يجعل عطفا على قوله تقدم

الفعل ويكون المراد بقوله أخرت عن أداة النفي ما إذا لم يدخل أداة النفي على فعل عامل في كل على ما

بين المثال المذكور والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي لغير الداخل على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة

للفعل المنفي فاعلا لفظيا أو تأكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم ويقدم الناس

لأن كلا أصل فيه أو مفعولا كذلك متأخرا نحو لم آخذ كل الدراهم أو الدراهم كلها أو مقدما نحو كل الدراهم

لم آخذ أو الدراهم كلها لم آخذ على مثال التأكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لأن النفي

بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولن على ما بين في النحو وكذا إذا وقعت مجرورا أو ظرفا نحو ما مررت

بكل القوم وما سرت كل الأيام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل

الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل

أو الوصف الذي حمل عليها أو عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف

ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل

ما إذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن أو تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف ببعض

إن كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء

يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم أخذتها أنا وما أنا آخذا كل الدراهم فيفيد تعلق أدرك

المرء ببعض ما يتمناه وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال

الشيخ إذا تأملناه وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن

وفيه نظر لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله

لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي وإلا وإن لم تكن داخلة

في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما أضيف

إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أقصرت

الصلوة

بالرفع لانها فاعل قصرت ونام لسنيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله كل فرد ورد قوله اى قول ابى النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب
قال المصنف المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له فى اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثانى ما روى انه لما قال النبى صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو
لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه
فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس فى
نصب كله ههنا ما يكسر له وزنا وشيئا كان مراده انه لم يات بشىء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب
مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى
تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل فى كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءنى كلكم ولا ضربت
كلكم ومررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فى كلهن
على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على التشبيه اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن بالنصب قتلت
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع لانه لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا
اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما قبلها لاشتمالها
على ضمير لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة
متقدما ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة
عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله تعالى بالرفع والنصب ولا يقال ان كل الامر لله هذا كلامه
واما تاخيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجىء بيانه هذا الذى ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم [illegible]

نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم القرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح
العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد التفسير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المخصوص وتفصيله بما يبين مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون
الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعم
الرجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون وفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب لما
تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام
تاخير المخصوص في اللفظ الا انه لا يعتبر بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيهما ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله
فانها لا تعمى الابصار اضافة الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو
هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم
ربه رجلا على المناقشة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه
ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجي على عقبه في ذهن
السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مشاقاة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكان

لا يكون لنا تحصل بسببه ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو
الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقدم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى
فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون
وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه من بلغ
عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زارت عليها في الظلام رداء ومن النجوم قلائد ونطاق وقد يعكس اي يوضع المظهر
موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي
بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب
الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فأبرز في معرض
المحسوس كأنه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له ذلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند
اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما
فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي للتهكم بالسامع والتعريض كما اذا كان فاقد
البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته
بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة
تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

تتعبد فقال شجاك هذا الامر اي احزنك وغالبك على ترك بدين فلي قد تظفرت به ثلاث اي يفيد بذلك

بقل بر ادعاء ان فلانا فد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان

المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند

السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره

من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب

المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي فما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله

وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة

او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا له الى امر يتيح له الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال

التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه

اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت

بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي المامور

الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف

اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت

لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لما تنبيك على ان يكون العاصي

في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكين من صفة

كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي

يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم ان

الذي يجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان

اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى

الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة وفي

العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور

وهو ان يكون التعبير باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة

مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة

ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة

على معنى سواء كان التعبير باسم مظهر او مضمر غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره

وسواء كان كل منهما قد اوقع في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يوقع فلكن كان مقتضى الظاهر

ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وتسمية هذا النقل

عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه

وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم

الثلاثة كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى

بكسرهما خصص هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا

من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد

صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند

الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير

عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف

ذلك مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو

انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية

لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير شيء ليس من الالتفات منها

نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل

غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير

الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لم يبصر حبيبك وفي التنزيل أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم

لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها ما تكرر الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن

معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو فارد في هذه المسئلة فانك الذي لا نظير

لك في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات فيه

لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب

فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ومما يسبق الى بعض الاوهام من نحو يا ايها الذين

آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كليث

غابات كريه المنظره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان

المصنف في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال بعود الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى
لامن من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده و
كثرته لرددته ومن الناس من تكلف لاخراج بعض ماذكرنا مثلا وهو ان يكون التعبيران في الكلام من
وهو غلط لان قوله تعالى بل كنا حوله لنريه من اياتنا فمن قرء بياء الغيبة فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات
ليريه ومتعلقاته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون
مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد و
بات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نباء جاءني وخبرته عن ابي الاسود في
الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي عصر تمض منها فبات له ليلة
من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف فقد التفت امرء القيس ثلث
التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهبه كالسكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في باتت ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصلح تخيير ثلث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وعن الثاني انا لانسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا
عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون والمعنى ومالكم
لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله

ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت

لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى

اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من يناجى فى وقد قطع النص بانه وارد

على مقتضى الظاهر ونعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا

مشعر باختصاصه فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون ويجافى فى الاية والبيت التفات

عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر

عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق ان منحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان

مثل ترجعون ويجافى من خلاف مقتضى الظاهر المقتضى على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك

الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة

ولم يجى ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله بأى نواحى الارض

ابغى وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم

قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقى معنى طحا

طروب فى الحسان له طلب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد

ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب فى

طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يكلفنى

ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى

شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شط اى

بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت من

المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق

كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم

ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب

مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات

ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام

ان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله تعالى

لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك

لجه ذاتي تسيب مثلك انك ذو انشاج فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول

امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا النص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء

هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب

في يزجركم الى الغيبة في اولئك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة

الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله يزجركم

بنو كنانة وبقوله اولئك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق

الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم

العفو ظهير للمقر من فاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت

ايتها الخيام انسي يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم

ان السامع اختلجه شيء فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة

فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه قال فلا صرمه يبدو

فتقبل له ما تصنع به فأجاب بقوله وفي اليأس راحة وجه آخر لحسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب

لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف

اي فقد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام

كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا

للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك

المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين

المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين

على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الجزاء الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم

فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب

بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب بقوله

خاطبه بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد

بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع

المهمات منزلا من غيره وتعميم المهم مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعا
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة لبيان اتم الكلام ويكون العبادة لذاته لا وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو تنبيها
على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق با
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان
العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب دخل في التميز واعرف فيه فكان
تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز يشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات
الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف
ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم
امر المعاش ويستعد لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه
يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة
اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما
يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام
المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه كان الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقوله
القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا
قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب
سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد

مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير
من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال وهب من
الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد
فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل
عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال
تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور و
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا
يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان
الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من
دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من
خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من
في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع ومثله في الكلام لا سيما في
كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من
الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول
يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع
من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان
بمعنى الاستقبال لم يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثبوته
ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قولك انك ميت وقولك انك تموت فان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل بعد

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو
موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله انّ الدّين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك اليوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة
وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
قفي نادي اسيرا ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو
عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له
ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في
الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان
هو ان ياتي بالمعروض عند المعروض عليه نزل منزلة المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس فقلبوا
الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار اي ذهب السود من الناس وانصفوا
بعض اللئام حتى لو نسبوا على هذا الوصف سنة لا يبالي الانسان منهم هجينا كان او غير هجين
فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الهمزة
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر
بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في
الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام ولا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال زيد
شريف كان ابانا نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمتعلق طبعا

كانا مثل ام حمار الا ان المقصود التسوية بين ان تكون امرها طيبا وان تكون حمارا او ام

وقلبه اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه

كمال البلاغة وامن الالتباس ياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي

مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل

كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجائه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا

كان لونه ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع

الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة في التسر

تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج

عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على ضربين احدهما ان لا يتضمن اوهم عكس المقصود

كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت بالفدن

بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع ونحو الما

قوله كما قد امرت بهما الرجال لياخذوهما ونحن نظن ان المحلوط لن يستطاعا وقوله الى

ان يقول لكنه يتضمن من المبالغة شيئا لنا فيما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه

ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالتشبيه اليه كالسياع

بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد

اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال

من الضمير في انصرفت ولم اصب مجتمع خرج وذلك لان الجذع عبارة عن حداثة السن والقارح قد صرح

بتناهيه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والافخام في المعارك بالجذع

كما يقال الاقدام غرور اي تجربة فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود

بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة من الضمير في لم اصب اي معناه الذي اصبت

الغنيمة وجد اي لم اصبها لضعفه بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه

لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويخلد منه الدم ولانه في قوة كلمة البلاغة على انه

جرح ولم يمت علاوة بان الاقدام يستعمل للتمام ويحمل على ترك الفكرة في العواقب وقريب نحو

من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت جرح يصلح قرينة على ان لم اصب

لم يجرح ولما جعل بمعونة الفطنة وقرينة عليه مع ما فيه من تنبيه النظم ودلالة الكلام على اثبات
الجرح له لانا في تلك الدلالة اذا جعل جذع البصيرة حالا منه لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه
الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعل بمعنى لم اعف فلا انسب ان
يجعل جذع البصيرة مفعولا لا نافيا الاحال لا لانه احسن تاديته للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا
لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقارح الاقدام
عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت
ما اردته من الاعداء ولم يبالوا لو اما ارادوا مني فانا على بصيرتي الاولى ولم يكن لي ندم في الاقدام
ولا غلب في اجتناب التطرق والاحتراز بل قد مضيت القدما في الحرب فانه ما طال ممارستي وتكرر ما ارى

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه واما قال في المسند
حذف ترك المسند لكونه عانيا بالطبعه وهو ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج
فوقا الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض
واشار الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوى وشدة الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قصدا الحق للغمام بحذف المسند فانه لا يشبه التاني في الاحتياج فيجوز
ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي ابن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب فالاساس للنادي في رحله اي منزله ومأواه وقيار اسم جمل او لفظ البيت خبر
ومعنى التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا
غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان فان في ارتفاع قيار وجهين احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم
نفقد اي يكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشرك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق والتصريح بتقديم قيار على خبر ان قصدا للتسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر
في غير ذوي العقول ايضا بيانه ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار بالجاز ان يتوهم ان له مزية

على قياد في التالي التابتر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقد للبنائي الاخبار عنهما وتعقيب
الظاهر تنبيها على ان قياد امع انه ليس من نوعي المعقول قد ساوى العقلاء في الاستحقاق الاجبار
عنه بالاعتراف قصد الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية قال ان الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة
معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئون التنبيه على
انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والرأي مختلف هذا تصريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وعلى عكس البيت
السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والد
مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المبرد في قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
مثل البر والبحر مثلا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان مثل البر متزعا والبحر ايضا
متزعا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية
التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا
ووالدي ايضا بريا او كان البر منه متزعا والبحر ايضا متزعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان
زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقوله فمنه منطلق وعمري في عمركن لك فخذ فو الاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال
لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلابد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا فيل للسببية التي يراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات
وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات فتكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل
فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون ليس في الجملة وقال المبرد انا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ
مضافا
اي فبالمكان زيد والزمخشري تقديره لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد
بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي في الاعشى ان محلا وان مرتحلا

وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا
في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق الذين توغلوا في المضي لا رجوع
لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند ههنا ظرف قطعا لما سبق من قصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو
ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان عددا
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكلفة بشانه والمترجمة عنه وفيه
ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله
ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر
ظرفا ولم يعتضد انه بدون ضيق المقام فهم وقوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره
لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول فابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم
اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث المقصود من الاتيان بهذا الكلام تفسير المقدر
فلو اظهر لم يحتج الى التفسير لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل
المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا بناء على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على ان
الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
عند الاختصاص جملة فعلية وان انا ليس بمبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة
عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند
اليه اى فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو
ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند
اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل
اجمل يدل على حصوله له بناءا في الاصل من المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا او حمله على

لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها اتى بالنظر الى المسند المخصوص
اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل اليه موفق لاحتياج المرتبات الا الوجه
الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء فعلى ذلك المسند فانه كالركن
الزائد بالنسبة اليه فحذف ما هو كالزائد اولى وارجح وايضا ان المسند تحفظ
الفائدة فلا يناسبه الحذف

فحذف المسند موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر بقرينة حالية على حذف المسند و

وليس على خصوص حذف الجزاء على اجمل قرينة لفظية وحالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة

شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف فاصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه

فكثيرا ما يقول الصبر جميل صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف

المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ

التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا

صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع والشكوى

ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الناس في الوجود الهة ثلثة او ثلثة

الهة فحذف الخبر في الموصوف والمميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق

العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ودرجة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال

صاحب المفتاح قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك

ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع لانه وذلك

اذا وليها جملة وكانت الجملتان مشتركتين في احد الجزئين من غير المسند اليه والمسند يقدر على ايقاع

المفرد بعدها نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك

او عندك عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال

لتكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا

مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو ان يقع الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت و

ازيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين

ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال

محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا

هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل

على ان المحذوف فعل المذكور فاعلا لا ان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل

اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد

ان السؤال عن فاعل الفعل ومن صدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقهما بهذا المعنى كذا

القرينة على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقهما

للتهويل ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولا

انما قدم الفاعل لا عن الفعل فتقديم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من جعله

جملتين لما فيه من الزيادة وانا لو اقع عند عدم الخبر جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق

السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مفعولا عطف على محقق اي كوقوع الكلام

جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل

من يبكيه فقال ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والجرور

يكفيه رائحة من الفعل او يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء

ومختبط متعلقه ليبكي المقدر ليس يقوى من جهة المعنى وقيام ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط

الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع

مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال

المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي من اجل اذهاب الوقائع ماله او

بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى المتعدي اليه

استحضارا للصورة وذلك لا لارادتها بل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل

الفعل مبنيا للمفعول ورفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل

مضمر جوابا للسؤال المقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا

بتكرر الاسناد فقد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان

باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا

انا لاستشعار يزيد وكذا اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون ذلك فقد يقال ان

الاسناد اجمالي في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل لا عن الاسناد اليه

الاجمالي لا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا او بوقوع نحو يزيد

فضلة بل جزء جملة مسند اليه فيما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل

نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب

وهذا لا يتاتى في الفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد

بنصب يزيد بالبناء للفعل للفاعل على خلافه فيسلامته عن الحذف في الاضمار واشتماله على

ايهام جمع المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان لا يكون هناك

بدون الاهتمام بالفاعل وتقديم مع الفاعل المضمر يوهم ان الاهتمام بدرسم

به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع الاول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم

المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر

المسند اليه من ان الذكر هو الاصل لا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف

التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز

العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى

بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغيرها وان يتعين كونه ذلك

المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب

اليه كقولك زيد تعالوا كما لا عند قيام القرائن كسل كسيف وناظر توثيه نحو ذلك وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى

في الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو

كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم

فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة

تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي

بحسب التكرير نحو عرفت عرفت وبحروف التأكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال ان تقوي

الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام واعلم ان نحو قام مع عدم قصد التقوي

كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني انا قلت

هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرير الاسناد فعدم افادة التقوي اعم

من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة

فعلية واما تأكيد فقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه وقد وقع

في بعض نسخ المفتاح على البدل المصنف لا نصا المفاد فسر الفعلي بما يكون

مفهومه محكوما بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا

لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت

الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا

سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق باعتبار

اسناده الى الجملة التي وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكنه

غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا حينئذ مسنده اليه ضرورة وقد فسر الاستاذ التقوي في كتابه بانه

الحكم بمفهوم المحكوم به وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت

مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه متصف بهذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب

انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسند الفعلية

الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد

التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق

ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون

ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه

منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان

يكون المسند هو منطلق وحده فالظاهر ان مراد الشارح ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه

ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا

بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فانه حكم محض ثم المذكور في قسم النحو

من المفتاح ان نحو رجل كريم ابوه وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه موصوف سببي وعلى هذا كان القياس

ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المصنف ثم اورد

صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها اكرم من البر [illegible] وفي الدار خالد اذ التقدير

استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة

كان المسند في المثال الثاني جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم

اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف

مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم

يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره

استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به يصح التركيب وجميع ذلك خبط فان

السكاكي لا ينكر ان المسند الفعلي ايضا ما ينقسم مفردا كان او جملة ولم يذكر في المسند ههنا مثالا لان

ما اسم فعل فكل منهما مذكور بامثلة واعراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا ذكر المصنف ايضا

على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يكشف عنه تقديم المسند على المسند اليه

فلو كان في هذه الامثلة افراد المسند لكان المناسب اخراجها عن هذا الكلام لانه وقع منه في ضابط الافراد

ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا كما
للفطن العارف بصناعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت
عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند اجل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق ثبوت
لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يسند الى الاسناد الى ما
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده
المسند متعلقا بما قبله بسببه فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته لمبتدأ اثر اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وبغير ما منطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان نحو اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع ونزل اللفظ
انا في موضع الالتباس مع رعاية الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد

او انطلق ولم يبق في كلامه ما يدل على ان المفرد المسند السببي يجب ان يكون جملة بل الكلام
مشعر بانه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة ومن ههنا يلحق
لما توهم ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال
في قوله هو ان يكون مضافا محذوف اي ها هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله
انا كالمسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او في كون المسند
سببيا كون المسند كذا ويكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع الكلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه

واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة على اخصر وجه وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد
يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة
المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه
يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل
وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن
تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر وعرف يتوسم اي
الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة وتغيى ان
على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك
كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم
من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي
ان يكون بالاسم وان كان لغرض لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل
وقال ايضا موضع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير ان يقتضي انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه
يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه

وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير فرق والا لم يختلفا اسما وفعلا

واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرها بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه

ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان زيادة التقييد توجب زيادة

الخصوص وهو توجب زيادة البعد او لقوة الفائدة كما في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال

وهو ان خبر كان تام هو بمنزلة المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون

الخبر بكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة

على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي وايضا وضع الباب

لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل فهو مفهوم الخبر

على انها اي تلك الصفة متصفة بمعنى ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام

المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف

بالصيرورة اي الحصول والوجود بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها

فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر من تحقيق

كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة

كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع

السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض المتعلقة به وفي تصور

الحاضر ان المتكلم ممكن وقادر على التكلم فيتولد منه غدا وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط

نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات

اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه

على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت

اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان

خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية

نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فعلم بما ذكرنا ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة

بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال في بحث تقييد المسند الجزئي واما

نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا

لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده

ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط

لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب

الذي فيه قرينة بقوله في نفسها فمنشأ منه وتخليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون

من ان القضية اذا جعلت جزء من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال

الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية

ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عنده وقد صرحوا بالشرط وعليه ضعيف كما

وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا ان جئتني اكرمتك بمنزلة قولنا اكرمتك على تقدير مجيئك

والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل

العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه

موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس

وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب صدقها باعتبار مطابقة الحكم

بثبوت الوجود للنهار حين وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم

به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم

وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك

الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا

وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية لا نرى ان قولنا كلما

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة

انا نحكم بان النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية مقيدة بمفعول

فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث لكن لا بد من النظر

ههنا فان ولو واذا لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل

ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية او على ضرب

من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط

فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها تستعمل في المعاني المحتملة

المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما للشرط في

الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم بلا وقوع يشترك بينهما فليتأمل ولذا ذكر

في المفتاح انّ الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط فحوان تكرموا اكرمك حيث لا يعلم القائل

انكرمهم ام لا فبنى في المثال على شرائط الخلو عن الجزم باللا وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكرمك

اياكيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر انّ الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط

لانّ الشرط انما هو انتفاء كونه اياه مرفوله لم يشترط الخلو عنه ايضا انه لما احتاج هذا المثال الى

التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم انّ الجزم ههنا انما هو بوقوع الشرط ولذلك انّ

لانّ اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوع موقعا لانّ النادر

غير مقطوع به في الغالب لذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا

لانّ الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان يؤول

الى المعنى على الاستقبال لانّ اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثلا في نحو فاذا جاءتهم

اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان

تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيّروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه

من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لانّ المراد الحسنة المطلقة التي حصولها

مقطوع به ولهذا عرّفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق فان كان تعريف الجنس

بطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف

نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان

تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو انّ عدم التكثير وعدم القطع بالحصول

انما هو في نوع معيّن او فرد معيّن واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير

فلا لانّ القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا

في ضمنه والفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد

به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح

حيث جوّز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على

مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة

اليها ولو سلم فيجاب بكونها القصد الى حصة معيّنة من الجنس والمقدر انّ المراد الحسنة المطلقة

المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل

على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة

الوقوع وقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبنا و

على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج

اليها وكثرة دورها فيما بينهم و يكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا

بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى

لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صار

لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين بدلوا

انهم احقاء باختصاص هذه النعم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوء

معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير

لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولانه ليس الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر في الاول

دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة امرا موجودة فتوافق لفظ اذا وفيها

بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم خصا

بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود

وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فلا

اذا علمها يكون ممتنعا الامر جوما واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة

كما هو المقتدر وبهذا يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار وادخل في الالزام

لكونه اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة

ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة

معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من

غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها

اي حتى في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة

ولهذا نكرت السيئة لدلالة تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله

فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم ومعرفة في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول

فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى ان الناس المستحقون

بان يلحقهم كل ضر لبعدهم عن الحق وارتكاب الضلال فعبر بلفظ اذا والماضي على ان ما يناله يسير من الضر

لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول

بقوله تعالى وانا انما قلنا لان الانسان لعرض في ثاني تجاهر بفتح بلفظ اذا والماضي على ان تأويله ومثل

هذا الانشا بالشرط يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا

لاقتضا المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول

ان كان فيها اخبرك متجاهلا خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح

وينقض الليل افعل كذا متجاهلا توطئا وتضجرا وترغيبا على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن

يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او لتنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم

بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه

مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام

لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق

بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن

وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين

فيمن قرأ ان بالكسر فوقوع الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد

التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض

والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر

عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء

العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل

ما امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك

على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي

قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي

حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل كالتعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن

ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي

الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول للمخاطبين ان قمتما كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون على من يقطع بقيامه ...

لم ارتياب قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بانه مع المرتابين يحتملها اي يحتمل

ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصويرا لان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال

المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون للتغليب

اي تغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل

الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا ايضا لان تغليب الشرط يكون مقطوعا به

فلا يحتاج في استعماله ان الى اعتبار الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود

والعدم لانا نقول لما صار لتنزيل المعنى على حده والارتياب في المستقبل ولذا زعم الكوفيون

ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال واذ ذكر

كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته

فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي لقصته لان الحدث

المطلق الذي هو مدلوله لم يستفد من الخبر الذي يستفاد منه الى الزمان الماضي لذا ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانهم انما ينكرون العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اورد

جعل الشرط ما سيأتي تعين كان ليستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير

مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان

في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا

الموجودين الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام والتغليب عن المقطوع

باستعمال الشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم التغليب يجري في فنون كثيرة

فمنه تغليب الذكور على الاناث بان يجرى على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة

اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عد الانثى من الذكور القانتين

بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل

ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب

هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت

من القانتين المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون

بتاء الخطاب في القياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا

لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين

لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام ومما اشتهر انه انما

غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم

وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فيغلب على المؤنث

كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين والعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين

اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على اجرائه على المذكر

خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى

الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا قالوا الزيدان بالمسمين بزيد فلا يطلق

القرآن لا على الطهر والحيض لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه فان الاندلسي يقال العينان

في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم

فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين

موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع

له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا

الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم

فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من

حيث ان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك

من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم

قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت

فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم القوم فعلتم

قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب فالمعنى يعمل نبينا محمد وجميع من

سواك من المكلفين غيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لانه لا يجوز ان

يخاطب في كلام واحد اثنان واكثر من غير عطف وتثنية وجمع فانهم قال الله تعالى فمن جعل ... فانهم

قالوا في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون

ان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر

بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى

لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالطلاق اللفظ المختص بالعقلاء

على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ودون قوله فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع

فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا

ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا

وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا

التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث

التكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه

تغليب المخاطب على الغائب لان المأمور ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام

غيبة وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ

كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح

وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار

القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مخصوص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى

هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى

ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعل لها

ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا

ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع

كانه موجود كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه

ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم

ذكر الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونها

لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اقبل امره مغلا ومنكون له فى النقل مستقرا لا يكون لما

بذكر تعليله بعده اى ولكون ان واذا للتعليق امرهو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون

الشرط فى الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق

بتعلق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت

الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار فى الزمان المستقبل كان كل من

ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعليتن استقباليتين اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع

تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يستثنى منه ان الجزاء يجوز

ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي الدلالة على الحدوث في المستقبل فيجوز

ان يترتب على امر يحدث الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف

ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيها

شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية

فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك

اياي الان فاعتد باكرامي لك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه

فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين

كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك قس على هذا فقد دما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي

بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان

في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك

بالكلمات وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر الجزاء

نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ومقوله ايضا وان رهلت اعوامها جن

صدورها فقد اصبحت في جدانفوس جال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل

اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار

كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما برازه غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب

المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الا

لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باولانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض

الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ

الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت

بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة

يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر

تصوره اياه فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا او غير

الطالب

ملفظ الماضي وعليه جرى على الظهار لو تعتبروا في الوقوع صدد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء

ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي كلاله على توقف الوعيد على ارادة التحصن من قبل تعليق النهي

عن الاكراه بارادة التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم

ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والا سند لا بان انتفاء الشرط يوجب

انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء فغايته التسليم لانه غلط من اشتراك

اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته

معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلامنا انما

عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذ جعله علامة الاترى ان قولنا ان كان هذا انسانا

فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس

لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه مختلف في ان المتعلق بالشرط انما

يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية

المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت

فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او المطلوب

منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه

ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن

الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه

الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي

او للتعريض اي يراد عنه الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى

والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب

لمحمد وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل

الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول

والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك

ان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على الاصل ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه

الى السكاكي والا فهو مذكور في جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي

مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي

فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب سياق الاية ان يقال واليه ارجع وفيه
حسن اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون
ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع
من الكلام المنصف لان كل من سمعه من المخاطب قال انصفك المتكلم بل ولان المتكلم قد انصف من
نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله
تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا
ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا
الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه
وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض مثله لا دلالة على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لثقفهم
والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاوليين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والا
لسن اليهم لانهما واضح اللزوم بالنسبة اليهما الان وودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا اجتنبهم
من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة
بتذكرها بينهم من القرابة والمعارفة وبما انشاؤا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء
الودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكنه لا يخفى انه بعيد جدا في
قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين
بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تطعني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اذا رجع

استاذنته

استاد نثر وانا استاد نثر خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الابيات ان كان من الضرب الثاني يكون مجموع الجمل الثلث لازما او احدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على لولا قلنا الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستبقائها مقتضيا ولا شك انه موقوف على ظفرهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فيتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم ولم يأخذه الا النبي عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانها تجعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف نبه الشيخ السكاكي على هذه العبارة وغفل الجمهور عنه فهو على ما ذكره ضده هو التعليق لامتناع القطع وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهي للجملة لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي ثبات وبالعكس
فهو في نحو لو جئتني لاكرمتك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام
لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني
مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب ثم يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس
لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله لسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا
لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا الذي
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المسبب او اللازم بل معناها انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى
لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان
وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا عند اهل المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فبنا على ما ادباب

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما

ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء

الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى لانهم انما يستعملونها

فى القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم

بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس اذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد

تستعمل على قاعدتهم كما فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ الظاهر ان الغرض منه التصديق

بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على

ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم

السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فى نحو قوله عليه السلام

نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ لا يلزم ثبوت عصيانه لان نفى النفى اثبات وهذا

فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء

لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك

الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء

على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو شتمتنى

لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما

فى الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمنى

لاثنيت عليك ففى هذه الامثلة انما يدعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استمرار وجوده

لو فرض وجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا

اكرامك اياى لاثنيت عليك يعنى اثنى عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق فى المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفى فان قيل هل يجوز ان يكون لو فى هذه

الامثلة على اصلها من تقييد انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم

الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على

ان الارتباط بالشرط غير معتبر فى مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والاتيان

تقييده بالشرط تكرار كما اذا قلنا لو جئتنى لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجىء ونحن نعلم قطعا ان

المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما لم يدخل في
لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد الدالك الشيء في قدم ابن
الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ الا ثبات وفي المنفي لا عموم للمثبت فيجوز نحو لو استقيم
لا تثبت عليك ان تقيد الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم
يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قيد ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض هذا
وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو استقيم لا تثبت عليك ثناء
مرتبطا بما ذكرنا فلا نسلم ان المنفي عام بل معنا لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيانا مرتبطا بعدم
الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيانا غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه فلا يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم
الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
والجواب انهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانهما تنتجان لو كانتا
لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء
لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي فكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى
قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك فهل يركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدئ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكره
اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قبل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير
فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا ممن اهله بان
اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا اخير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين

فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا منهم واما قوله تعالى لو جعلناه
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء
اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لوافق الغرض لان الثبوت ينافي التعليق والحصول
الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومعنى
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الشام لي
من الحرج الا ان القلوب خوالد بصفت ناسفر على مفازة بعيدا دون شوق دكاشر الى ماء دجلة
المعنى ان وضعت لكنها بلو وصلت الى ان وضع نكا نشبا الظام في ماء دجلة كان امر قد حصل
منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فتدخلها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه
كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا
بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت
نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان
قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب
امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع كما ان
الاسمية كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون
لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم

امتناعا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما انا ضربت وما زيد الا ضربت للاختصاص لا للتقوي لنفي
الاختصاص مع انه يريدون من هذا التقوي بعد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي
اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او دخلوها فعرفوا مقدار عذابها
وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في
قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي
المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل لو واذ فيها المختصان بالماضي حتى كان المناسب ان يقال ولو رأيت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو
رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعل الخطاب للنبي ولو للتمني
فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا
لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال
بعد ما فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فعلى انه يقدر كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما
نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا وتحقق
وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغيير النظم وقد يقال ههنا التقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع
من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني
حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل
لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني

من مصدرية مفعول يود عند من قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على
قوله للتنبيه بل يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ذلك
لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر التي من شأنها ان تشاهد كأن السامع يشاهد بلفظ المضارع تلك
الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر مهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك وفي الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يجزم بعد ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول العبد
اصابتني حوادث لو تبقى الى الان لتابعت متى اي ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لانه لا
اثبات المثوبة واستقرارها لا لانها امر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية لتقرر واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر ويفعل نحوهما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندك رجل فتقول
الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا لصاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة
نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على الظاهر ليس بصحيح لانهم يجوزون
كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صنعت على
ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة
بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان
في المسند اليه يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به الاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة فلو كان بخلافه كان على خلاف اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم

بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل
عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في
الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم
عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكونها لفائدة اتم لما مر من
ان زيادة الخصوص توجب تمة الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجيء للذات
التي فيها الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
لما هو ظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضاربت زيدا يحتمل
ان يكون من جهة التأديب وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا
ضرب ضربا شديدا بالوصف اما تركها اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر مثله في ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق
التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق ويختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله
باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند للمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
وشعري شعري ما قيل يجب المغايرة باعتبار الخبر اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي

والمشهور بالصفة الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما انحذف من لفظ المبتدأ والخبر
على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فرسه عمرو يقاوم الاسد فهو موجد
الضمير بان سمعتم والاخر لنبيه فهذا مفيد من غير تاويل ولا لزم حكم كذلك عطف على
حكما اي في فائدة السامع لانه حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بامر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان
يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد
اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وهذا
تمهيد لما سيجيء من بحث القصر وتمام هذا على تعريف العهد قال بنو فراس فان يكونوا ابراهم
من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بعينه ان الناصر للجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما اخبر ارتفعنا
الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المترتب على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني
فقد جنى جناية تسحق بها التنكير والمذكور في الكتاب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند ان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا يشعر لفظ
الايضاح لكن قوله بامر معلوم على امر مثله يأبى ذلك فيدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار انتسابه لغلام من غلمانه
الا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن الحق
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثل لا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان
له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسه اي ونحو عكس المثالين نحو
زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف
السامع اتصافه باحدهما دون الاخر حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فاينما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات باحد الامرين وكان الطالب بحيث يطلب ان يحكم عليه بالاخر

يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدء واينما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب

ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع

زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف

اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر

ذلك في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط

بحوض بحر انقعه ما ثم بجله التابح في لبده ان الصواب ماءه نقعه لان السامع يعرف له

ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف

زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان

ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا

يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون

انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر و

متى على ما ذكرنا سابقا من طرق التعريف فالثاني اي واعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على

شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا

غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع

اي الكامل في الشجاعة فيتبين في الكلام قصورة يوهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم

الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدء

نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد

والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما

يقال ان لام الجنس في مثل هذا المقام بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل

كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع

متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود ولظهور امتناع حمل الصد المتغيرة

في الوجود الخارجي على الامر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد

وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا باعتبار في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا

فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت

خبر فينبغي ان يجاب بزيد الشاتم فيكون بهذا السؤال محارضة يعني
ان طلب المخاطب بهذا السؤال الحكم على الشاتم وان كان يقتضي تقديم
لكن كون الاهم زيدا ان شتم يقتضي تقديم زيد فاجاب بانه منقوض نقضا

المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد

النبل لنا هنا بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره

لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس فيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم هو التقوى اى لا غيرها و

الامير الشجاع اى لا الجبان والامير هنا من بدا مكان غير معرف مثل نحو التوكل على الله و

التفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس حينئذ يتحقق مع واحد مما يصدق

عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم

ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على

الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في

الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ

نحو زيد الامير وعمرو الشجاع او الموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف

بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا

باعتبار تقييده بوصف وحال وظرف ومفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او

مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاجله وهو الواهب

قنطارا قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة

من الابل اما لكونه مخاضا او عشارا الاهبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء

كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لانا لا نقصد هنا

الجنس المخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها

الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه

لا محبوب في الدنيا الا انت بل حبيب كما في انت الشجاع ولا انا احد احبابك مثل محبوبك حتى

ان سائر المحبات فيها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصبه احد بظلم مثل الظلم الذي

اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ليس لغيرك

حظ في محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من

الجنس لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محبتك

ولا يتصور هنا في زيد المنطلق لا وجه الجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الذي

من شانه ان يسعى في ماجلت عرض غير معنى المجتبى ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد

بلفظه فيه اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكا على قتيل

رايت بكائك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن

جعلها جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيله

يحسن لا البكاء الا عليك على ما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت

لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر يحمد في المواطن كلها والجزع من

الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على

بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا انه

يراد اثبات المبتدا بالخبر ظاهرة متكررة لا يثبت غيره مثل قول حسان وان سنام المجد من ال

هاشم بنو بنت مخزوم فذاك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهرة امر فيها

معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا تكون للجنس فلا ينافي القول بكون اللعتيا

تعريف الجنس مفيدا للقصر اما قلنا قد سبق ان اللام التي لتثبيت للعهد انما هي للجنس

باقي المعاني من شعبه عرفه وكذا المعنى الذي يلي شرنا اليه بحيث صغر لفظ ما انما خص

حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر معه انما يكون فيما يعقل العموم والشمول

في الجملة وللمهو وفي زيد المنطلق يفيد نشاكل المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر

مفهوما وكذا قولنا انت زيد هذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف

كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح فان قيل الاسم

متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت

لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدا منسوب اليه لكونه منظوفا بمرتبة بل لكونه مسندا ومثبتا

به المعنى في الذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب سواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد

يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا عندنا هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب

هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي و

مسندا وقد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في

الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة

ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوى

يعرفه السؤال ولذا يجوز حمله على القصر افراد

كقوله تعالى اولئك هم المفلحون ومع تقدير العهد

وقد اشتهر ان جماعة يفلحون في الاخرة فربما

توهم ان غير المتقين يشاركهم في ذلك فاريد

قصر المفلحين المعهودين فيهم فقد تقدم هنا على

تقدير كون اللام للعهد قطع الشركة ويكن ان يجب

ان المراد ان القصر المستفاد من التعريف ما يكون فيما يعقل فيه العموم اي الاستغراق

هذا الكلام

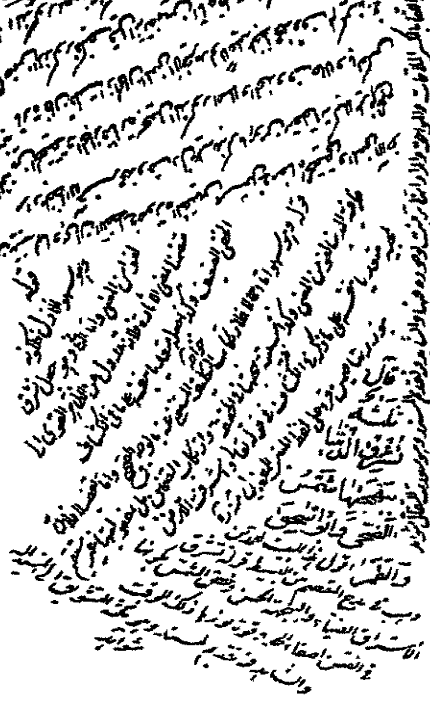
بهذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي
الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه
اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب لانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابتا
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق
والكذب فالغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا
مطلق خبر المبتدا ولان الانشاء عندهم اعم من الاخبار والانشاء الا ان الظرف في نحو ابن زيد
واين لك هذا ومتى القتال في ما اشتمل على خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب لبس ثابتا
للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك انا ان زيد فاضربه وزيد كانه الاسد و
نحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والجار السببي
بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف لانه لا يكون الا جملة وقوله
هذا سبب من ذا اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى
شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة
فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا في

لكن كان ينبغي ان يعترض اصل التخصيص بمثل انا سعيت في حاجتك وبحل خاتمي هذا الشبر
ذلك بما قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا لانك هو دلالة في التقوى ضرورة تكرر
الاسناد فكانه قيل للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه
تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو بيدي عرفت تقدم لعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوى في اعتباره ما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكره
في بحث انما ان لبيل التخصيص لا ما كيد لعلي تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من
ان المعرف انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
وبعض تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشابهته له فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار
اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها
او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة و
المصنف قد عبر بالجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير فيها انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
في يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع
ان فيها فساد المعنى لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على
غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مقدر لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذا
الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لانه
معنى قولنا زيد قائم انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور
الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه مقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة

او على الحصول

او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بغول الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في
جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم ولا يتصف بي وديني مقصور على الاتصاف
بي ولا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ظنا منه ان ما
ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على
الاتصاف بي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا ظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم
الى غيركم وديني لا يتجاوزني الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من
الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بحسب الاختصاص بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر
كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل
الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في
مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص اي
تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من
الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب
اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لصحة الابتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر
ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه وانما
الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة

مختص فلا يجب التقديم كقوله تعالى ولدينا مزيد وأجل مسمى عنده وارد على نحو في الدار رجل لا للتخصيص
اذ كان بسبب تقدم الحكم بكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص والحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على
الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او
التشويق ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العائد الى الموصوف عن ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم
عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام
في المجرد من الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة
بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما
جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرفت بدون تركه
لانه كلام يفتن عن خلط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا
الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية و
كلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكرر
الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد



الى الضمير

الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيها ان اسناد الفعل في هذه الامثلة الى ما عرفت وانت عرفت
وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله
في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسنادات
مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد فقوله امتناع اسناد الفعل الى المبتدأ
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام
بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل استند الى
زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني
على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده
الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه صريح بحيث يتوقف الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام متوسطا الضمير فلا تناقض لان المتعلق احد الامرين لان
اما استلزام كلامه التناقض واما افضاؤه الى القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صريح في ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لا نحمل عليها ؟
اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسناد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه في هذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل حينئذ يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ
في الدرجة الاولى هذا ما خطر ببالنا واورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لما ظنه

قوله
خارجة بقوله
في الدرجة قال
الفاضل المحشي اذا
كان الاسناد الاول
في هذه الامثلة هو اسناد
الفعل الى المبتدأ وكان هذا
الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد
بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا
على ما ذكره من القاعدة القائلة ان التقديم
المبتدأ على المسند اليه في الدرجة الاولى وفيه
بحث ظاهر هو ان القاعدة ليست كذلك
بل ان الكلام اذا قصد بها التجدد
يجب ان يكون المسند فعلا و
يقدم المبتدأ
على
ما اسند اليه الفعل
في الدرجة الاولى مع الفعل فيها
بين في هذه الامثلة لا تفيد ذلك التجدد
فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام
الشريف قول السكاكي وتقديم المبتدأ على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا فقد قدم
المبتدأ على ما اسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ههنا طريقة
كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت
جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله و
بتقديم المبتدأ على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى بيان
جعل المسند
فعلا بقرينة قوله لنية
على ما يشهد به الذوق السليم
والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد
وانت خبير بان عبارة السكاكي لعلها يشهد بما ذكره
حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى المقدمة

بعض الفضلاء وكتبت في ذلك كلاماً قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ وهو قولهم فالمبتدأ الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح و
التصحيح ولا يخفى ان هذا القول يتحقق ثلثة اسنادات وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ
اسناد جملة الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الجزء فانه
مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدأ كما يشعر به قولهم ثم اذا كان متضمناً للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة
الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يرجه ولا يطيف حياله ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافياً لما كان عند المناظرة متشبثاً بما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو
زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره فاصل وقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معاً باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة
الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى
الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدأ الى نفسه على
اسناد جملة الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي عن اسناد الخبر
لظهور ان تصاحبه انما هو مع الخبر عمرو وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضاً كثيراً ما يقال الفعل مع ضميره
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت

الاسنا

الاسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت ان اريد بالوصف الذي به يحصل امر

العرفان احد اللفظين مسند اليه الاخر مسند لظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء يقتضي

الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما يجري في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم

ليس الا بين المبتدأ والخبر وبين العوامل وبين الفاعل وعامله فلا يبقى ههنا من زيادة

اعتبارات الخامس ان اريد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله

الثالث اما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد

والاستبعاد وان اريد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاث لان الاسناد في اربعة الاول اسناد

مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ

الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لا يقول به احد على انه لا يخفى ضرورة فان قلت

قد ظهر مما ذكرنا انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ

وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك كلام الفاضل عن معرفة بتمام المقصود فما بال

في تصحيح كلام المفتاح وفي تحقيق اعترافه معه نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون

الثبوت قلت ما افهمه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات

مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعله فالاسناد في الدرجة الاولى

وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اخر اسناد الى ذلك

الشيء من جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون

الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا نحو دخلت على زيد فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار

اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث

التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ ولا انه لا

يستدعي المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه انما كان الاعتبار الثاني

متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد انما يتصف بانه المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على

شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى

المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عنه فانه ههنا الا

قال ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكون بعد صرف المبتدأ الخبر

الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية فيتكرر

الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منزوع لم يستلزم كل ما التناقض ولا اقتضى الاسناد الثاني غير على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت بجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا وتقديم ذلك الفعل المبتنى على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد بجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف فيفى عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل المبتنى على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله المبتنى وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت كما ذكره الشارح فانه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند اليه دائما فلا يصح ان تكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه بل يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد

وقد وضع هذا الباب لاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم

المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في

ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف

بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه

منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا

تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل

افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه ونحو ذلك لا افادة وقوعه مطلقا

اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم

ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة

ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود

الفعل لا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد

تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول

به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل

لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع

افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه

نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة

كالمذكور في ان السامع يتوهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه

بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان

جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير

الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان

لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار

تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة

او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات

العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام

او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية

عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة واما فيتم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما

بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله

المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام

ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في

بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا

في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور

في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام

خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت

اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن

لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك

اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم

من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة

فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء

وشموله لما مر اذ لو رجح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون

الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها

او تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء

معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه من مفادات الكلام وايضا المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم

والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث

الاستغراق من ان نحو خاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل وجود غير خاتم منزلة العدم لان

معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية

لان ما ذكره من الحصر بين مما لا يشهد به نقل ولا عقل ثم اذا حمل على التعميم فاذا وجد كل اعطاء

فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا اشعر هذه العبارة

والظاهر هنا ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم

والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله

تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية

اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وانصب عطف على المضارع

المنفي جملة اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا

فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول

مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه و

اخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع

وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها

فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره

فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر

المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان

يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم

ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه

بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام

وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل

قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب

تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء

من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول

فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم

بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام القرينة اعني

وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان

الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء

لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل فلو شاء علم السامع ان هناك

شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في

النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه وضعف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت

ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب

فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول البحتري

علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي

مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه

صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشية ولم

يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع

هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري

لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر

تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها

بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء

الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا

في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في

مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض

آخر لا يقال يحتمل ان يكون المعنى ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر

على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت

واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على

قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس

سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى منه الشوق غير التفكر بل ان عدم

القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى

منه غير التفكر فيحسن ترتيبه على الكلام فليتأمل ومما يجب حذف المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام

قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى ثم امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق

وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء

متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل

فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية

ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى

كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي

شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم

قبل ذكرها ابتداء اي ما يبدا الثم وهو قوله الى العظم ان الحز ينبه الى العظم بل كان في بعض اللحم ثم ترك
ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم
يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى
بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد
والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ
اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية به ذلك
بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل
على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى
دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التأمل الدقيق يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول لا الى نفس الفعل فان الحمل
على مثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو
فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في
غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما
يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والافادة لا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه
وهو قوله واما لمجرد الاختصار وهذا وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله ويجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بشيء لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه
للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد يعترض هذا البحث على بعضهم فقال ان ذكر المفعول نحو قولهم كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا
حذف فيكون الاعتماد على العقل فالظاهر انه لا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن
ان يقال يقدر كل احد ممن يجوز العقل والعرف ان يدعوه فقلت ولا تقييد للتعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما ذكر من الاختصار بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم بعيد مناسب ثالثا ان هذا لا يستقيم
في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف ان صح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها
للشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فقد مثل الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف الى انه حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم

السقي

السقي ومنعهما الذود وبيانه ان المسوق له الذود بل وغنم خارج عن المقصود بل يوهم خلاف المراد

لو قيل او قصد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود

والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع

اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى

انه يجوز الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في

هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي

من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غنمهما

وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فيه بنظر الاعتبار ما هنا

المفتاح نظرا للتأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية

على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك

فحذف المفعول لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة

من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه للاختصار اللفظي لظهور المحذوف

مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول

كقول عائشة ما رايت منه اي من النبي عليه السلام ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه

او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك في الله ثم

لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا حذف لتعينه لان الغرض هو ذكر المنذر به

وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال

ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك

عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاده وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه

زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ

في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده

زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ

لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم

في الامر والنهي فان اعتباره رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد

الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا يقال

ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما
ذكره في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ما زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطا في الضرب فترده الى
الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر الفعل المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
المذكور في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من
التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس المقصود التخصيص لانا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بان يراد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه
من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان
الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون فيتحقق المغايرة بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر هنا التخصيص لان الغرض منه مجرد تقوية
الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم
حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف فجعله
الفاء فاعبدون جواب شرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه
هو واما الفاء الثالث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها
على سببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا
يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزام

وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء

فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له

لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم

الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان

ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع

الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف في اقامة الملزوم في مقصد المتكلم اعني زيدا

مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف

عندهم من ان حق هذا الشرط حذف فربما ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة

في الكلام كما هو حقها ان لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء

الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر

اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة

مجوز لتخطيها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص

لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية

بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انك اذا جاءك زيد وعمرو

ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر

وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك في مثل قولك بلغني

قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة

سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان

التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما اكثريا

اكثريا كما يقال تحريك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى

ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السائل

او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه

وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل

فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند البلغاء

عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر نحو تكرار التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي الى الله
تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضيه وبذلك بهذا سقط
ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام فلا دليل على كونه للحصر
لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان على انه الاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه
اشار بقوله ويفيد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى فمهما كان امر غير نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء الهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى
مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وفيه
على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام
كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة
اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على هذا ان يكون

التشبيه من الثبوت ان يجعل باسم ذلك متعلقا بالقرائة الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم

الله وتقديم بعض معمولات اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي واصل ذلك البعض التقديم

على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان

اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة

احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو

اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط

اي اخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا

واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه

والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع

الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض اهم

بيانه ثم الاهتمام يجعل الاهم ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له

ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه

فاراد المصنف بالاهتمام ههنا الاهتمام العارض بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام

بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي

ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجل اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض

الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولان في التاخير اخلالا ببيان

المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه

لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة

اوصاف والتبست في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على

الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو

فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على

الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل وغيرها قسمين

احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي

الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول لا لغيره لكن ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه

اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال

لك ما الّذي تتمنّى و تقديم المفعول الثاني على الاوّل في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجنّ على انّهما

مفعولا جعلوا فان ذكر لله و ذكر وجه الحبيب اهمّ لكونه في نفسه نصب عينيك واما الاستر

بعرض له امر يوجب كونه نصب عينيك كما اذا توهّمت انّ مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره

كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية

على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع الالمام حديث

بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلّها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف

قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرض

انّ في التأخير اخلالا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا

وكذّبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني

الذين كفروا اذ لو اخّر لتوهّم انّه من صلة الدنيا لانّها ههنا اسم تفضيل من الدنوّ وليست

اسما والدنوّ يتعدّى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنّا بربّ هرون وموسى

بتقديم هرون مع انّ موسى احقّ بالتقديم واعترض عليه المصنّف بوجوه احدها انّ قوله وجعلوا

لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلّق جعلوا بالله منكرا الّا باعتبار

تعلّقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلّقا بالله وكذا تعلّقه بشركاء انّما ينكر باعتبار

تعلّقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا انّ كلّ فعل متعدّ الى مفعولين

لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الّا باعتبار تعلّقه بالآخر اذا قدّم احدهما على الآخر لم يصحّ تعليل

تقديمه بالعناية والجواب انّه ليس في كلامه ما يدلّ على انّ المنكر تعلّق جعلوا بالله من غير

اعتبار تعلّقه بشركاء بل كلامه انّ المنكر تعلّقه بهما لكن العناية بالله اتمّ وايراده في الذكر اهمّ

لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انّه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انّه جعل التقديم

للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع

فانّ الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما يقدّم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلّق من قومه

بالدنيا على تقدير تأخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على انّ الدنيا وصف الدنوّ

يتعدّى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمنا هم في الحيوة

التي دنت من قوم نوح اللّهمّ الّا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة

من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال لكنّه حقّ واعترض بعضهم

اجيب عنه بان احتمال خلاف المقصود وان كان بعيدا
يكون النوع حسب ... الحقا ...
الاحتمال ... الاشتباه
بالترجيل
فو ... التأخير
خواجه

بانه جعل تقديم وجه الحبيب على امتي من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك

وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول

والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما

للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يجب بمنع التقديم

على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة

لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس

القصر هو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي

الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء

اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة

والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء فهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على

الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود

ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى

لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي

وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه فسر الحاصل من

القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان او بوصف آخر او الى تخصيص الوصف

بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان

آخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد واحد

لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر

ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشا

توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي

باعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن مظنة الكذب كما لا يخفى عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي

مثل زيد شاعر لا عمرو وليس غيره الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا

عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم بهذا الحيثية فالمعنى اذا دخلت النفي على الوصف المسلم

ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمتعين لان ما اقتضى

ذلك تثبيته شعراء وفي قبيله كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ا...

ثم تركه لذلك فمتى قلت لا زيد الا ... والقصر وكل منهما اى من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان قصر الموصوف

على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان

يشاركه غيره فى الصفة لان معناه ان هذا الموصوف لا يتجاوز تلك الصفة لكن تلك الصفة

يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفى الثانى يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة

ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف

صفات اخر والمراد بالصفة الصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير لا النعت النحوى الذى هو تابع يدل

على ذات ومعنى فيها اعنى الشمول فبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى

هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم فى قولنا العلم حسن وصدقه بدونها

على الرجل فى قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التى فسرناها بما دل

على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما فى نحو جاءنى رجل عالم وصدقها بدونه

فى قولنا العالم مكرم وبالعكس فى قولنا جاءنى هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية

ههنا هذا المعنى والاول انسب فما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب

الا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصود به

على الكون زيدا او اخا او ساجا فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقى

نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة

بصفات الشىء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره

على صفة ونفى ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة

المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين

مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا

بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد بالصفة الوجودية والثانى اى قصر الصفة على الموصوف

من الحقيقى كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الكون فى الدار مقصور على زيد وبحثه

نعم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجرى فى الحقيقى لما سنشير اليه

وقد يقصد به اى بالثانى المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما فى الدار

الا زيد ان من فى الدار ممن عدا زيد فى حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا

قصرا غير حقيقى لفوات المقصود فالقصر الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى تحقيقا والثانى الحقيقى

منها لقصر ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضاً بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات

والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي منها لقصر وادعاء دقيق فليتامل والاول اي

قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص

امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة

بامر دون امر آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعريف قوله دون اخرى معناه متجاوزاً عن

اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى

ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلاً

ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل

في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون آخر ان

اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف

امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتباً

وشاعراً ومنجماً وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير

ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه

تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على

قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد

المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم

قطعاً او احتمالاً وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير

الحقيقي لا الحقيقي لانهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصراً حقيقياً مع انه ليس احد على من اعتقد

ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير

الحقيقي لكن تخصيص غير الحقيقي ليس بهذا التعريف بل الغرض من هذا الكلام ان يفرع عليه

التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل

لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يتردد ايضاً بين

ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة

او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص

امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس وفي لفظ الايضاح صريح
في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم
يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا
قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر
قصر قلب فقط فان قلت اذا المصنف بالاخرى احدى الصفتين فبالاخر احد الامرين فاذا قلت

ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احدى الصفتين التي اعتقدهما المخاطب كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم
التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحدة من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي تجويز نفيها واثبات الاخرى فيه وههنا كذلك
لانه لما تساوى الامران عنده فقد جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون
هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا يجري في قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر
لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع منه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر
الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد
الشركة او من تساوى الامران عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان كلا من حيث ... واما
ويقيد به المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساوى الامران عنده وبالثاني من يعتقد العكس او
او تساوى الامران عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى
او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح ركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الى هذه التكلفات ولعله سهو وقع عن غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما

أي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان
اراد بما سبق في بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم لتلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب لتلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به
ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من
ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم قلنا لا بد
دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر و
كذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع هذان الوصفان لان هذا الاشتراط لا
يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون
الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكأنهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك

ذكرها

الامام فخر الدين ذكر ان المصنف لقيد افادة انما القصر ان في الاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجيههما الى حكم واحد
للزوم التناقض فتعين توجيه احدهما الى الحكم المذكور والاخر الى ما سواه وتعين كلمة انما للتوجيه الى المذكور

ذكرها ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثّل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم
اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم
اذا عمل وكذا اذا لم يعمل لما ان اصل العمل واما التوافق للغة العاملة وهو غلط فاحش لم
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمهم اورد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما فلما كان كل مثال لهما
صالحا مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على
قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انها
تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل لانه يلزم ان ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي

هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى ثم بينه بقوله اما فاذا قلت انما جائني زيد لم يكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره
بل تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيداً
وعمراً جائيان فان نعت ان المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول وبه الاعتبار انما اطلق ولم يقيد بنحو وحده لان السابق الى الفهم انتهى كلامه واما
كان انما مفيداً للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست
النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادتها القصر بان ان للاثبات وما
للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلاثة وجوه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنياً للفاعل وقرئ برفع الميتة و
حرم مبنياً للفاعل ايضاً وقرئ برفعها وحرم مبنياً للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة
نصب الميتة وحرم مبنياً للفاعل ما في انما كافة قطعاً اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر و
الموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلاً فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر
في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنياً
للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هاهنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى
ضمير الله فلا يجوز رفع الميتة الا على تاويل ان ما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة

لا يجعل الا ركنا

... لا يتكلف ... انما ... اي ... ما في انما ... مبنية للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون

موصولة ... الزجاج ... اختار ان تكون ما كافة ... مسند الى المبتدأ كما نقول

جعلها موصولة اسم ان والمبتدأ خبرها ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله

والقول لنحاة اي انما الاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر

الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في

قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما

فما هو الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بظهوره وانه لا ينفي كل حكم سواه و

يقال انه المراد ان الاثبات للجزء الاخير مما بعده موصوفا او لا اثباته على صفته مع نفي ما سواه

بتكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا

كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال

ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه

الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا

انا ثم استشهد على هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي

يستشهد بها ... [illegible] ... التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد

الحامي الذمار ... [illegible] ... وانما يدافع ... الذمار ما اذا حمي

لو لم يحمهم ... [illegible] ... يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان ... يختص

الدافع لا المدافع ... [illegible] ... اذ لو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه

يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه بل معناه

ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول

وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد لا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها

اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود

والمدافعة عنه وليس ... [illegible] ... المدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول

عن لفظ ... [illegible] ... المقصود فمن قبل كيف صح انفصال الفعل لفاعل الغائب الضمير

... [illegible] ... الفعل ... [illegible] ... والمسند ... لفعل

فتقوم ... الا انا ... [illegible] ... فالمسند ... الحقيقة من المستثنى منه

العام فهو غائب قد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الضمير لو اعتبر بعد علمها
صرح به بعض النحاة نحو انما قام ابوك مثل ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما
والا مناسبته عن علي بن عيسى الربعي النحوي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاءني لا عمرو لمن يتردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء
لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد بالضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد
على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنظر
الى نفس الحكم لاشتهار مسلم الثبوت قبل ذكره فيجب ان يعلم هذه مناسبة ذكرها لتوجيه
انما متضمنا معنى ما والا لا يلزم اطراده حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر
مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدأ
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان
يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم
يصلح القصر لافراد وال لم يصلح لقصر القلب في قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه
واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين وكون الوصف لاحد
الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ثبوتا كونه لاحدهما والخطأ
يجوز كل منهما على التساوي وتختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر

من الامثلة فانّ في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فالاول

النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض وزيد يعلم

النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول

فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد

وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات

من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي

الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثّل في هذا المقام

بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان

المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس عالما بالنحو الا زيد واجيب بان ترك

النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر

متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف

جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى

العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص

على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على

المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة

لا لمطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق

العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء

لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب

المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة

على ما صرح به في المفتاح وفي دلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها

من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي

في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا

قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا

نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها

بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام

فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت
ما فائدة قول بغيرها فكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلاء العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا
بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما الابعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
تصريح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي وما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في
قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في
غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه
يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلاء العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد
اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلاء العاطفة الاخرى
نحو زيد فقط لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا
زينب لا غيرها على ان يكون بدلا وبجامع النفي بلاء العاطفة الاخرى اي بما والمعقد
يقال بما انا تميمي لا قيسي وهو ابن لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان
النفي منهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه
مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد
ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن
وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من
اله الا الله وما احد الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد هو يقول
ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبه للاول بخلاف ما جاء
زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد
عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابي زيد لا

الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به
اي لم يوجد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة
اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف
لعدم الفائدة في ذلك عند لا اختصاصا نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء بعد النفي يتقدم تارة نحو ما
جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست
عليهم بمصيطر فيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والاولى ان يستدل على امتناع نحو
ما جاءني الا زيد لا يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي الوصل الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النوع الاستثناء ان يكون الحكم
الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة
وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه
لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون
موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او
يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار الى مثال الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا

لاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم

الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور

على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين

عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا

يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل

له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم

على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا

اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا

عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلم

لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد

القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين

لهذا القول ادعوا انهم الا بشر لانهم يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان

هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة

فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي

بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على

البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين

قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون

قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا

انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا

بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم

بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد

تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة في الرسل عليهم السلام كانهم

قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد

من علينا بالرسالة فهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها

بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقريرها السؤال بوجه

اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والا قيل او في بجواب لمن قبلهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقولهم ان انتم الا بشر
قصر قلب على ما قررنا الان واما قولهم ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان
المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بعينه الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل لتنزيل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك
انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان تقرر عليه اي ان تحمل من يعلم ذلك رفيقا
مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر لانه لما لم يشفق على الاخ وكانه اخطأ معتقدا انه ليس باخ لكنه غير مصر على ذلك فقد
نزل المجهول منزلة المعلوم اي من انه مما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا مصرا على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا
انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر و
العناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو
قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة باعتبار [illegible]
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا يجب
فيها على المثبت المنفي فقط وتشاركها كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة لا العاطفة ومزية
انما على العطف انه تعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي معا سواء معا

بخلاف العطف فانه يفهم منه الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد

قائما بل قاعد فيستقل الحكمين معا ابتداء ولهذا ذهب بعضهم الى عدم القصر من قبل الاخير

كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض

بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم

قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا

يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس

الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان

يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على

ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما

ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما

وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء

راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا

في الدار وما قام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا

بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني

احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر

المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول

مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في الحقيقة

الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا

او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة

تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما

وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا

عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد

عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك

ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزام قصر

هذا هذا الكلام يدل على ان المراد عندهم كون قصر الفاعل على المفعول وعكسه من قصر الصفة

كما يدل عليه قولهم ان المقصور عليه يؤخر مع ارادة الاستثناء

الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضاربية المسندة الى زيد
والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضاربية المتعلقة بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة واما جاز مع قلة لانهما في حكم
الحقيقة تامتين بذكر المتعلق في الاخر واما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع انهما بان
توخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول فيما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول ولكن مع تاخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور
عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او متقدما
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا انما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من
يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى به لا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما
بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في الثاني مقدما
ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما ابتك ذلك لم يبق الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا معمول ابتك لا العامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر
اي اتبعوك في بادي الراي وكذا يقال الامر في البيت الاول اي لا اشتهي يا بني الامر والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي ناحت النوائح ومن حيث ان الفصل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب من هذا القبيل
ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد فقيل

من ضرب فقيل عمرًا اي ضرب عمرًا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول

جميعا وذلك لان من ضرب كلمة استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت

زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا

لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضربه الا من زيد فيكون القصر

في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنع ذلك الاقتضاء قائلا

ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم

اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وفي

الجميع اي التسبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول

وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي

قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا

للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا

يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث

الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة

الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا

الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الا

وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالضمير في

الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم

فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل

الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع

الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير

عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى

ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع

حذف الفاعل فعلى هذا المذهب يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى

احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوزوا النصب لاسقاطهم المستثنى منه من اللفظ

بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ واضطرار العامل الى المستثنى

مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته

الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وما سرت الا يوم الجمعة

وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يعتبر

المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر

في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد

اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك فاذا كان

النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي

من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفا

واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم

او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما

يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس

الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وبذلك لا نقصد انه تعقب مضمون ما بعد

الا ما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا ينفك مضمونه عن مضمون عامله الا على

تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة من الجهات الا عازما على اتيانهم

من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل العزم عليه بمنزلة الواقع الحال

وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا

فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس

فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو

المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او تاخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن

لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا

في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد

الا تقدم او تاخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا

للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فال ابو الطيب اسامبالم

نزده معرفة وانما الذي ذكرنا ما اي ما ذكرنا ما الا اللذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما

اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد الا شاعر افرادا وما زيد الا قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر الا زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد الا شاعر لا منجم ولا ما شاعر الا زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء

والانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على نفس الالقاء اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني كذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بيان انحصار الامر الانشائي بان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر ثم الطلب لا الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلعل الغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لان الطلب اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فقد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى لما ذكرنا هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو

هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع لامتناع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل و
العدول عن ليت هو إبراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه و
قد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فأن تحدثني فإن النصب قرينة على
أن لو ليست على أصلها إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار أن وإنما يضمر أن في جواب الأشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل إنها أو لو تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ود
لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فأحج أي أود لو كان لي مال قال الله تعالى لو أن لنا كرة
فنكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب يعني أن الغرض من
هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما يعني أن
الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني بل أن يتولد منه أي من معنى التمني المتضمنتين
هما إياه في الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا
إلى جعله نادما على ترك الإكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا إلى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما
كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وإن لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لا ثمرة لجعلهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على إلزام هل ولو معنى
التمني وهذا مشعر بأن ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
أيضا علة لكلام المفتاح حيث قال إذا قيل هلا أكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك أكرمته متولدا
منه معنى التنديم وإنما لم يجعل تركيبهما من أول الأمر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير
توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فإن هل ولو قد يستعملان للتمني و[illegible]

بمناسبة التنديم وما يحتمل السؤال والتحضيض وإنما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك
لاحتمال أن يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج
فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والإشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي أموت الساعة وبهذا ظهر
أن الترجي ليس بطلب ومنها أي من أنواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فإن كانت
تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكيف وكم وأين وأنى ومتى وأيان فبعضها يختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار أعم
فقدمه المصنف فقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا معنى الحكم
والإسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام زيد وأزيد قائم فإنك عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو بالسلب فلكن
تطلب تعيينها أو التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند أدبس في الإناء أم
عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند إليه أفي الخابية دبسك أم
في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي لكن يطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في أعمرا عرفت
وأما في أزيد قام فلأنه لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فإنه يحتمل
لذلك على [illegible] يجوز أن يكون زيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ولكن
على هذا إنما يقبح هل زيد قام بأن هل بمعنى قد إلا أنه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنه بها
أي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق

بعد وجود الفعل فيه واذا قلت ضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام
اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك فرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل نحو أأنت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول نحو أزيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب كذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت
وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول أأنت
قلت شعرا قط أأنت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن
فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام
المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع هل ... اما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصوره بما
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما ... ايضا قبح هل
زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت
زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم الاشتغال الفعل المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون

التقديم لمجرد الاهتمام عند التخصيص ومن نظر لانه لا وجه لتقييد سوى ان الغالب في التقديم

هو الاختصاص هذا يوجب ان يقبح وجه الجنس حتى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا

قائل به دون ضربته اى لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت

زيدا ضربته بل هذا ابح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق

بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود

الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز ان تقول

اهل زيدا ضربته بل لا بد من ايلاء فعلها اياه لفظا وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك

اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير

في نحو رجل عرف واجب لان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا

النجوى الذين ظلموا ولعنا لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف يفسره

اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول

التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان

نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصيح للوجه القبيح البعيد لانه شائع حسن ومهيهنا نظر وهو

ان الانسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون فيها العلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب

انتفاء الحكم مطلقا فغايته ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكى قبح هل زيد عرف لا انه

يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل

بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة

وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم

الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية

التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد

قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت العهود بالحمى وحنت الى الالف المألوف

وعانقته ولم ترض بافتراقهما الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة

وهي اى هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب

زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل

الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة بنحو ذلك لان هل تخصص

المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو الحال
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب الواقع في
المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال فيه ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما
لا تعلمون وفي قولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع
وبهذا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك لان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة
لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء
زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل به لكنا
نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق
بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك
بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
بعروضه اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فهل تحدث لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت دل على كمال العناية بحصوله من ابقائه

على اصله كما ان هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة

على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل

على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى

للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول

ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من

البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير

غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما

هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا

هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا

هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود

وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة

رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة

ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فقيل فيطلب بها شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا

ان تشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان

من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما

حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في

الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب

الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف

مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء

هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم

الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي

يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق

فالموجودات لما كانت لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة

وأما المعدومات فلمّا لم يكن لها إلا المفهومات لم يكن لها حدود إلا بحسب الاسم لأن الحد
بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من
حدود الأشياء التي يبرهن على وجودها في أثناء التعاليم إنما هي حدود بحسب شرح الاسم
ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودًا للذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم أن الجواب لو احتمل أن يكون حدًا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين وأيّ للعارض المشخّص لذي العلم
أي يطلب به الأمر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فإنه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا أو نحو ابن فلان
وأخو فلان وما أشبه ذلك فمما يصح من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الأوصاف
في الخارج في شخص واحد وإن كانت تلك الأوصاف نظرًا إلى مفهومها كليات وقال السكاكي
يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك أي أيّ أجناس الأشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة أي أيّ أجناس الألفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم أي أيّ أجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سبق المفردون قالوا وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات ويسأل بمن
عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل أي أبشر هو أم ملك أم جني وفيه نظر إذ لا نسلم أنه
سؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب من جبرئيل أن يقال ملك بل جوابه أنه ملك يأتي بالوحي
إلى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه وأما ما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكاية عن فرعون من ربكما يا موسى أن معناه أبشر هو أم ملك أم جني ففساده يظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى فإنه قد أجاب بما يفيد
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل بأيّ عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو أيّ الفريقين
خير مقامًا أي نحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فإن الكافرين والمؤمنين وهم
أصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر والأمر الأعم المشترك
فيه هو مضمون ما أضيف إليه أيّ وهو مراده في المفتاح بقول القائل عندي ثياب فتقول
أيّ الثياب هي فتطلب منه وصفًا يميزها عما عندك [illegible]

الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيفت الى كل فجوابه كل مبين لا غير وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسئل بكم عن العدد نحو
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم عشرين ام ثلثين ام غير ذلك و
الغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية
مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجبت زيادة من لئلا
يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم
اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة ويسئل بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان
او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم الدين
وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو قوله فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال
شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو
واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار
بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد
ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى
عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف
انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه ثم الظاهر ان كلمات الاستفهام
بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام
ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ها هنا بمعنى بل التي
تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين وبهذا يتحقق ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون
من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
فهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يجبر لوقوع ماء الاستفهامية بعدها اذ

لا تستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم
تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل
في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من
اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الزند بم تعللنا ركائبنا
ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين
تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد
يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة
ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت
زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة
فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار
حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى
الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان
الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ
ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى
يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد
حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا
من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قالوا
ذلك من حلفه ومن ذم الاصنام وقد روي انهم ضربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه
احد فلما ابصروه يكسرها اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني
اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف اخواتها فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاخر
للتقرير بما يسئل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته

ويجوز ذلك في الانكار كذلك اي باب ايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها
وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت
كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما الغراب من الزند
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكرها ليكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل
على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمت ربك
فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ
وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة
فالمنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراكبا اسير اليه وكذا
غير ذلك من المتعلقات ونحو أنت ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بجعل
التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي عم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلها
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ
حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد
مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي
وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا
منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله
تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على
الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم كما ترى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو أليس
الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قول

ان الهمزة فيه للتقرير اى بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو الله

كاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد

يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان

يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت

قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من

هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار

الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله

ولانكار الفعل صورة اخرى وهى نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير

ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق

به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان المراد

انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما

او المفعول فيه نحو أفى الليل كان هذا ام فى النهار او فى السوق كان هذا ام فى المسجد الى غير

ذلك والانكار اما للتوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو أعصيت

ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام تقريع ومعنى التثبيت والانكار معنى انه كان

لا ينبغى ان يقع وعليه قوله أتوفا البيد يوضع لجبهاد ام الجوزاء تحت يدى وساد فانه

للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغى ان يكون اى يحدث

ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل نحو أتعصى ربك يعنى لا ينبغى ان يتحقق

العصيان او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او فى

المستقبل اى لا يكون نحو انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم على قبولها او

نقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل

جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله الشاعر وهل يحرز الضرغام قوتا اليوم اذا دخل النمل الطعام

لغايته وقد يكون استفهام الانكار الذى معنى النفى للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله

بمعنى اى تبعة ووبال عليهم فى الايمان وتوليتا النفاق وهذا للتنبيه والتوبيخ والانكار مع التوبيخ

والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا

والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

بلفظ الاستفهام ودفع مزعون ولهذا قال اشركان غالبا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى

وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على

حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف لانه

ابتنى شيء منها على [illegible] ذاته ومن اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي

ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف

واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف

على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو

سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس ومن نظر الى ترجح عنه نحو اكفف عن

القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل

للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما

لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين

الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن

والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم

المصنف بشيء واشار الى ما هو المظنون عنده لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته من

المقترنة باللام نحو ليضرب زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام

صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان

يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل

وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل

على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان

لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا اعتبارا

بين الباب موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على الطالب مستعليا سواء كان عاليا

في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اعني طلب الفعل استعلاء

والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة

نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة

او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر في

نظر لانّا لا نسلّم انّ الامر في قولهم صيغة الامر مثلاً بمعنى طلب الفعل استعلاءً بل الامر في قولهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يجعلون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب
بانّا سلّمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امراً دون ان يسموه اباحة مثلاً تمهّد ذلك في
الجملة وان لم يصلح دليلاً عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاءً
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلاً او تكون لطلبه لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع
دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديداً اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فهو
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخّرون له منقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو
اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز
الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوّى بينهما والتمني
نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
اي الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول للّيل ازل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهاراً كما اقاسيها ليلاً او لان نهاري يظلم في عيني
لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى
ذلك تخلصاً عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقعه فلهذا يحمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضاً هذا ولكن الالتماس في العرف مما يقال للطلب

على سبيل نوع من التضرع لا الحث الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من

الامر الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد

الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده

قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر

بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك

عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض

الى القرينة كالتكرار وعدمه مرة فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي و

هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل

وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ المحق

ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع

الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال

الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه

الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك

كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال

باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد

يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك

لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل

لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء

نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك

لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب

من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على

ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد

الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه

انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي

نحو هل اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك ... وتحقيقه

وبيان ذلك انّ هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا بدّ له من سبب حامل للطالب عليه

فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لانّ العلّة الغائية وجودها

معلول العلة الفاعلية وان كانت باعتبار ماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولذا قالوا انّ الغاية

تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اوّل الفكر آخر العمل

فلما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر

الطلب وقد دلّ عليه ذكر الشيء الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر

الشرط والسببية ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم بالسبب

الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما انّ كل كلام لا بدّ فيه من حامل للمتكلم عليه

الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته

او لغيره يعني تتوقف تلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا اتيت

الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جعل المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا

لنفسه لا لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور

لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه

الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومهما وقصد به السببية بخلاف قولنا ابن بيتك

اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنا اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل

لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلانّ الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء

بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك

واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا

نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك فيما

العرض وان عدّه النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع

كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمتولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة

بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه

يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض

النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار

النفي إثبات فلهذا صح تقديره بالشرط المثبت بعدها فإن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء
يجب أن يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل
النار أو أسلم تدخل النار بمعنى إن تكفر وإن لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فإنه يجوزه
تعويلا على القرينة ويجوز تقديره بالشرط في غيرها أي في غير هذه المواضع لقرينة نحو أم اتخذوا
من دونه أولياء فالله هو الولي أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الذي يجب أن يتولى وحده و
يعتقد أنه المولى والسيد لأن قوله أم اتخذوا إنكار لكل ولي سواه فإن قلت لا شك أنه إنكار
توبيخ بمعنى لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير
شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف
أتضرب زيدا فهو أخوك استفهام إنكار فإنه لا يحسن إلا بالواو الحالية وذلك لأنهم وإن جعلوا
استفهام الإنكار بمعنى النفي لم يقصدوا أن لا فرق بينهما أصلا لأن كل سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وأنه يصح وقوع أحدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام
كثير وسنتعرض له في بحث الإيجاز إن شاء الله تعالى ومنها أي ومن أنواع الطلب النداء وهو طلب
الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا فأيا وهيا وقد تنزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما أو ساهيا حقيقة أو بالنسبة إلى الأمر الذي ينادى له يعني أنه يبلغ من علو الشأن
بحيث أن المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وإن بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل
غير بعيد وأي والهمزة للقريب قد تستعملان في البعيد تنبيها على أنه حاضر في القلب لا يغيب
عنه أصلا كقوله أسكان نعمان الأراك تيقنوا بأنكم في ربع قلبي سكان وأما يا فقيل حقيقة
في القريب والبعيد لأنها لطلب الإقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب إما
لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله وإما للتنبيه على عظم الأمر و
علو شأن المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنه غافل غير بعيد نحو يا أيها الرسول بلغ
ما أنزل إليك وإما للحرص على الإقبال كأنه غير بعيد نحو يا موسى أقبل وإما للتنبيه على بلادته
وأنه بعيد من التنبه نحو اسمع يا أيها الرجل وإما لانحطاط شأنه وبعده عن المجلس نحو
يا هذا وقد تستعمل صيغته أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال كالإغراء في
قولك لمن أقبل يتظلم يا مظلوم فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلا وإنما الغرض إغراؤه

على نادرة

على زيادة التقليل وبث الشكوى والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل فقولنا
أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال ونقل
إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه وهو إما في معرض التفاخر نحو أنا أكرم الضيف
أيها الرجل أي مختصا من بين الرجال بإكرام الضيف والتصاغر نحو أنا المسكين أيها الرجل أي
مختصا بالمسكنة أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو أنا أيها
الرجل ونحن نقري أيها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لأن أيا وما جعل
وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيها
حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلا فكره التصريح بأداته فقوله أيها الرجل أي
مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في
تفسيره أي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام أي اسم منصوب مما عرف باللام نحو
نحن العرب أقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الأنبياء ومما يكون علما نحو بنا تميما يكشف
الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها
الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الأمرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص قال الإمام المرزوقي في قوله إنا بني نهشل لا ندعي
لأب الفرق بين أن ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين أن يرفع على الخبر هو أنه لو جعله خبرا
لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب فكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل
من المخاطب بشأنهم وإذا نصب أمن من ذلك فقال مفتخرا أنا أذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا و
كذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق ومنها التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير
كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله أيا منازل سلمى أين سلماك و
كقوله يا ناق جدي فقد أفنت أناتك بي صبري وعمري وأحلاسي وأنساعي ومنها التوجع و
التحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله أيا عين بكي
عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كأنك تدعوه وتقول تعال فأنا مشتاق إليك
وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الإنشاء إما للتفاؤل بلفظ الماضي على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية

كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا
عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما اي التفاؤل والحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول
العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء
او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا
مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر فحينئذ هذه الصورة مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل
المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتآخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بتأمل في الاعتبارات
اللائقة بالعبارات فان الانشاء ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند
اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او
فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقاته اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثلها في الخبر لا يخفى عليك اعتباره بعد الاطلاع على ما سبق والله المرشد **الباب
السابع الفصل والوصل** الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه
اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
واما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم

من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب ولا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب
الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على
الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف
المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد
كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد
كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان يقصد منه الاعطاء بعد الكتابة بلا فاصل او بمهلة وليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام
قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نوى ابي الحسين او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت
السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل
زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما
زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك

الثانية للأولى في حكم إعرابها عطفت الثانية عليها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم بعوان قولهم إنا معكم جملة في
محل النصب على أنه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في
كونه مفعول قالوا وهذا باطل لأنه ليس مقول قول المنافقين وإنما قال على إنا معكم دون
إنما مستهزئون لأنه بيان لإنا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني أي على تقدير أن لا يكون للأولى
محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به أي عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل
زيد فخرج أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة وذلك لأن ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك أن حتى ولا العاطفتين لا
تقعان في عطف الجمل وأو وأما وأم في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست في
مثل قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب في قوله مائة ألف أو يزيدون للعطف بل هو حرف
استئناف لمجرد الإضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفرد إلا
أنها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام إلى آخر أهم من الأول بلا قصد
إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون وأما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الأولى بلا فصل و
قد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد إلى أن مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فإن مدح الشيء أو ذمه إنما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون
لأن موضع التفصيل بعد الإجمال ولا تنافي أن يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيقعد عمرو وثم إن كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل تمامه
في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقبا كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح
الأرض مخضرة فإن الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا
إلى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد

الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر
من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب وتراخ
كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه
الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا
يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وفيما انتفى ذلك لا اشكال
فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر
زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما في
بل لا للاعراب قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد
الحصول غير متناهية فتمييزها بحسن عطف بعضها على بعض هو الذي يشكل في العبارات
والآي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو
واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما
مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم وهو ان يخذلهم ويخليهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا
نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية
هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به

كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك ثم اثر لبعير

بقطع لكثرة السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط

فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني

ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة

كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع

استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على انا

من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى اذا قالوا ذلك يستهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم

لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم

عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم

لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان

لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم

الجملة او يكون ذلك لكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال

الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او

شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع

بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع

وان يكون بينهما

والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من

احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية

ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع

شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم

الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة

واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق

مقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بان تكون

احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل

حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اي اقيموا

من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي

وانا القوم ومقدمهم ان تميموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله وتقديره لا الجبن

ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل التضمين للتسفينة وقيل للحزم والاول هو ما ذكرنا ولما كان ارجوا

انشاء لفظا ومعنى وقوا اولها اخبار كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا جزما جوابا للامر لان

الغرض تعليل الامر بالارشاد بالمراولة والامر في الجزم بالعكس اعنى تعليل الارشاد بالمراولة

كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة

الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه

مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب

كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها

بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا مثال لكمال الانقطاع

بين الجملتين مع قطع النظر عن ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الشاعر والجملتان ثمة

ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان

فيه مما له اعراب لهذا حمل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على

ما مر او معنى فقط اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى

انشاء معنى وانكانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله فهو

انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلافهما او لانه لا

جامع بينهما كما سيأتى بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه

زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما

النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان

بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من

المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه

اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع

الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة

الى ذلك الكتاب هذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجمة

وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه

اخر [illegible] عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى وصف الكتاب [illegible] في قوله ببلوغه

متعلق بوصف اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق
البناء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من
سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي فلما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك
الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه
اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكثرة الشيء غاية حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم
يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يقال الكمل بحسب ذلك
اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه
فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل
عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا
لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هنا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته وبدلا منها عطف
على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا

قال في شرح الفوائد الغياثية وذكر في الفصل

من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد وكغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال لانه متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب
فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته
اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل
الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية
المراد لدلالته عليه اي دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فبالالتزام ومقتضيانه فدلالته
عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد به
الكف عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على اظهار كراهة الاقامة بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه ليس
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من

التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والافكن في السر والجهر مسلماً فانه

يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسببه الفتنة في العلن وزعم صاحب

المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل

معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك التعبير عن الاقامة اظهار الكراهة لها فاظهار

كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال

انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم

عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وهذا تعسف وقوله اي وذلك لا تقيمن

عندنا وذلك حسنها في قولك اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون

لا تقيمن تاكيداً لقوله ارحل و بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال

فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة

الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول كما مر في قوله اتبعوا وقوله في

المثالين اعني الابتر وانبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية

بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الابتر فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على

تمام المراد من القصور او بياناً لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون

الجملة الثانية بياناً للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا

تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام

ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه

اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بياناً و

توضيحاً لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بياناً وتوضيحاً لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه

من باب عطف البيان للفصل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بياناً

وتوضيحاً لوسوس فليتأمل وقد تقطع الجملة التي تصلح بياناً للاولى عليها تنبيها على

استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم

وفي سورة ابرهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بياناً ليسومونكم و

تفسيراً للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه

زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بياناً وتفسيراً

وتفسير المفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع لانه يشتمل
على مانع من العطف وتقويهما خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين
لا جامع بينهما تشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فيه خارجي ربما يمكن دفعه
بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين المذكورتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوبة وفي الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون
هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما سنظهره فقطعها ههنا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه بين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لانه قال انه
تركه لظهوره وامتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول
الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المستهزئين اعني استهزاء الله تعالى بهم
وتقاولهم هذه المقالات وفيه نظر لان ... بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بل لئلا يعلم قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها
اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال الذي تضمنه الاول عليه بالفحوى
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك و
تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان
لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لاستماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشاء
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان
قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ونبني الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا بالسؤال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف
ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف
انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وقوله
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من

من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص ح عدم التاكيد ايضا
شعر بذلك و اما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في
احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد
فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
اذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لخاص لمطلق السبب وصل لما مر من ان الفاء موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي بتقدير الاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواها فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرتي مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على
الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن
ايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي
وقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو
احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة

صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم

اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي

الاستيناف المبني على صفته مما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب

للحكم كصداقة القديم في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان

الوصف علة له واما اذا عقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف

بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر

انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان

السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم

ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب

كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله نعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم

او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه

واريد ان يجاب بان سببه لك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة

باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته

فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف ليس يجري هذا في سائر صور

الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى

يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه

نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف

اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف

الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش

لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في

الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك

اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا

فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته

عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه

لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان

كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم لف بالشين الى كذبتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول وكذا الجواب المحذوف وهنا وبيانا له
او بدون ذلك اى بدون قيام شيء مقامه نحو نعم الماهدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعا
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو
وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى اما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع
وكمال الاتصال فقد توهم بعضهم انه اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فيقول ان الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا
اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما
لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق بان
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك وكان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية
فعلية او المتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكره الا مثالا واحدا لكثرته اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين

وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان

لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد

الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين

احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة

اي وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان

تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح

الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف

وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة

تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب

بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلى الله عليه وآله

وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر المخاطب على الامر

لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيانا

لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون بالله اي امنوا فلا يصح

عطف بشر عليه فالاحسن ان يعطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا او

بشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي صار مسرورا ومما اتفق

الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله

واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم فبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق

الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد

جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل بمعنى الانشاء او على

العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى

حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف

هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة

وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب

بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط

اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يتلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر

الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال

صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الاية

فكانه امر النبى بان يؤدى معنى هذا الكلام لا انه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما

نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل انه ابدا ما لشيخ ان تضرب

غلامى وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار

المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى

الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمنا

سبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما ويعطى ويمنع لتضاد الاعطاء و

المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا تناسب كما

اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى

بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك و

على الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها

اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا

متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف

زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح

لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه

كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك

ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت

زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى الجامع بين الشيئين قد نقل

المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله محلا للمناقشات انه اصلح له ونحن نشرح اولا

هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول

من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى

القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس

كادراك الشاة العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب منها الخيال

ومنها قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى
إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة عند ذكرها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ان يدرك باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها
بواسطة القوة الوهمية في المحسوسات فهي متخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة
الوهمية فهي المتفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المتفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة فالسكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال او الظرف او نحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على
المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى
سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد لا يدرك ذات الجزئي من حيث
هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا
عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص
في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات
على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات
وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من
زيد انه رجل اسمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك
زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض

منها

منهما وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا بالمعنى المبين صحح قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد صرح بذلك هو والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو ان يكون بين الشيئين بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول
الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر
آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل
واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال
للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يتم المحسوس المعقول
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل جسم من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة والذوات ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنار والحرارة فانهما محسوسان
والذوات العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في
المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف
العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة و
السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحتال في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلف
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في

عارض وهو اشراق الذي نشأ بجهتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصورهما

تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف

كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل

العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله

في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء و

لا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان

عما من شانه الايمان لا ان يقابل الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا

مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد

يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين و

هما السواد والبياض لا انهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان فان ذلك

الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان

بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احديهما في غاية الارتفاع والاخرى في

غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان

متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون

سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط

فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين

لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود

والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء

والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت

الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو

السماء والارض فانهما لا ذات لهما خارجان وانما الاول والثاني وان كانت الاولية و

الثانوية جزئين من مفهوميهما اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعيد من الثاني مع ان

العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا

وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا

يحضره احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا

بالبال

بالبال السواد الا ويخطر بها البياض وكذا السماء والارض بعنوان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في
المفكرة وان كان العقل من حيث ذاته غير مقتض لذلك فهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى
معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وبعض امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر
لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم
وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض وقال ان السواد والبياض مثلا محسوسات
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر
وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك
وتضايفهما ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني
وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام صاحب
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع

مطلقا فانه اذا قصد الى عد الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان الغرض الا حسن ... فهو جامع ملتفت اليه واما اذا
قصد الاتيان بكل الامر في الواقع وجعل يوم الجمعة ... فلا يجوز
العطف الا انه ليس بجامع من انه جامع غير ملتفت اليه هناك
كذا الحال في المسند اليه والمسند وفي كلام ... اشارة الى ما ذكرنا
حيث قال ... الا الانقطاع ... جزء ... ما ذكره

العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة
قلت ليس في هذا الكلام الا اثبات الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في
صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف
فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه يرشد الى ان الجامع شيء منه واذا اشار [illegible] الى ما
نرى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله او وهمي ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله او خيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني
العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيحتاج الى ان يجعل تصوريهما بمعنى متصوريهما حتى يكون
له وجه صحة واما ما يقال انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما
هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور
معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما
ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في
المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اريد مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لم يكن يقوم قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد ومنعه الشارح العلامة
انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد
خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب
ان يقدرا اما اسميتين واما فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري
انه كلام في غاية السقوط فما كان ينبغي ان يصدر من مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المنا

دعاية لذلك في الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صغرى نحو زيد قام

وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا

رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الجملة الفعلية

التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف ومنا اي واكرمت عمرا عنده اوفق وادوه واتما ترك سيبويه

المثال ذكر الضمير لانه عرض تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار

الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في

الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى

فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا

يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي

على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قائم

وعمرو قعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا و

يصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي

الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا

انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب هي جعل الشي عقيب الشي لمناسبة بينهما

عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب في موصل الشيء ذنابة للشي

فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير

مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي وفي الحق ان الحال التي ليست منتقلة

ثابتة وترد اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فالاشتراط في المؤكدة كونها بعد جملة

اسمية لزم ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولم يتعرض لها ثم ان اثبات الجملة الحال الغير

المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة منقولة

اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء

انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركبها مع العوامل فوجود التعلق

المعنوي بينها وبين عواملها يكون مغنيا عن تكلف معلق كالواو واستدل المصنف على ذلك

بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال والحكم في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها

لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي

الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما
في قولك زيد راكب الا انّ الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء
وقصدا او وصف له اي ولانّ الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى
المنعوت لانك تقصد في الحال انّ صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهو قيد للفعل وبيان لكيفيته ووقوعه بخلاف النعت فانّ المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل وغير مباشر ولهذا جاز ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا الا بالتأويل كما انّ من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرّح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدّر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على انّ اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت مثال ذلك مما ورد
على خلاف الاصل تشبيها بالحال على انّ مذهب صاحب المفتاح انّ قوله ولها كتاب معلوم
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
جملة على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف فهو اصل الحال ان تكون بغير واو ولكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما خولف كونها جملة لانّ مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون لقيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وانما كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها قصد بها تقييده فانك لا تقصد بالحال
اثبات الحكم ابتداء بل تثبت ولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل
التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى صالح للربط انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى

دبادة

زيادة ارتباطها لان الواو اشد في الربط لانها موضوعة له والحال لكونها فضلة تجيء بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فقصد الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع ابتداء من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتعينه للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي قد تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب حتى نص بعضهم عند
الملابسة على قلته ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا
مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدأ وخبر المبتدأ
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وهذا لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سبق من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كان
مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان تكون مما يقصد منه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا الا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان

قال فانت طلاق والطلاق البتة — اقول هذا المصراع صدر بيت من الطويل وعجزه بعده
المرء يحبو من شباك الطوامث — قوله انت طلاق مبالغة اي انت طالق والالبتة بالشدة
القطع والشباك بالكسر الحبائل والطوامث جمع طامث وهي الحائض والمراد بها النساء تشبيها
ذلك يقول هذا الشاعر لزوجته انت طالق والطلاق ختم يخلص به الرجل من شر النساء
الواقع في شباكهن والوصف بالطوامث للذم والتنفير عنهن والشاهد في قوله والطلاق البتة
حيث وقع جملة اعتراضية هذا هو المشهور في هذا البيت وقال ابن هشام في المغني انها من خصائص الرشيد

قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون
الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحروف
المقتضي لصدر الكلام لاتكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يجرّه الى نفسه فما وقع بعده
مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
بالتوجه لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها
ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وقال بعض
المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله
فتنظر الدنيا الحفاة مجرب ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام
كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والاعطف على قوله ان خلت اي ان لم تخل
الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه
الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل
ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي
دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعطها لكونك
تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او
المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون

عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع

المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع

دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه

فعلا مثبتا فان الفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما

المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون

مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال التي

يدل عليها المضارع انما هو زمان التكلم وقد تقدم ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي

واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون

الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فلا للمضارع

لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا و

بتقديره معنى فيمتنع دخول الواو عليه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء

المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول

بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت

اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فعلى حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا

ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون

اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني

اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك و

قوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل

المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع

حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان

فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان اي الفعل

مضارعا منفيا فالامران جائزان نحو دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو

كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون

النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون خبرا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين

كون المجاز الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف

على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو ففا اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن

بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب

عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون

الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول

وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة

والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف للاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة

حالا اخلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي

تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال الضدا

المعنوي عن حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير

الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان

المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم

اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال

الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا اكنت ومن ترقوا جاهل اقابع ... وعاد عن الحد ... ولكنا فقد فبنا اكنت وما ... الفضالة سوى اي لقيتم عمرو ...

الوعيد ان كان ثابتة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجعل عمر نهيته

بالوعيد وعدم مبالاته بره ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني

دخول الواو والاكتفاء بالضمير اذا كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى

اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون

الواو وهذا نحو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا

منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثله ذلك بقوله وقوله انى يكون لي

غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم

ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن

الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي

مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول نحو حصول صفة غير ثابتة

لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم

دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة لأن قد
تقرب الماضي من الحال وبعدها هنا الإشكال المذكور وهو أن المعتبر في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون الجملة العامل لا لزمان التكلم وإذا كان العامل والحال ماضيين
يجوز أن يكونا متقاربين كما إذا كانا مضارعين وأيضا لفظ قد إنما يقرب الماضي إلى الحال
المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو إذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الأمير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بأن
المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام أن حالية الماضي
إنما هي بالنظر إلى عامله ولفظة قد إنما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظة قد
لظاهر الحالية في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في شرح المختصر والجملة الحالية
عن صريح الاستقبال فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لأجل استحسان لفظي وكثيرا
ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة
قد يكسر سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا أن الشعوب
إلى الصدع أصدقه في مرية وقد مر ركب صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب
أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم
وإنهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال التجاوي من أنك إذا قلت جئت
وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا إلا أن كانت الكتابة قد انقضت ويجوز أن يكون حالا
إذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء لأنه ملتبس بها متهيئ مستديم لها فلا تنقضه
جزء منها أتى بالماضي لتلبسه بها ودوامه عليها صح أن يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله
بالحال وأما الماضي المنفي فلما جاز فيه الأمران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر الكونه
ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة منه إلى زيادة بيان فقال وأما المنفي أي وأما
جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول أما الأول أي دلالته
على المقارنة فلأن لما للاستغراق أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى حين التكلم نحو

قوله فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق ظاهر هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب يدل على استغراق النفي للزمان الماضي جميعا والمتقدم يدل على ان الاستغراق انما يستفاد
منه بحسب ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع والاكثر ههنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في رده فان قال ضرب زيد ان لم يضرب بسببه

ملزم ويد وقتنا بنفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وعبرها اي عبرنا بمثل ما ولم
لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز
انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم متصل به اي بالنفي وبا
الاصل فيه الاستمرار لدلالته عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما
يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
فان وضع الفعل لافادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى
في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب فاد استغراق النفي لجميع
اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي
نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين
فاكتفوا في الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق واستمرار الفعل
اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا
دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وما دام تحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في
النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه رجح عقيب وجود
الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل
يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا
يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من نفي
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول
صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه
فيمن يقع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأ به على ان البدء مصدر بمعنى
المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا

شئ اندادا وانتم تعلمون اى فانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت

حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجردها اى الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر اذا كان المبتدأ فى

الجملة الاسمية ضمير صاحب الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع

او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل

وتضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير المفرد فى ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما

يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره

المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى

صلة المجئ وتضمه اليه فى الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه

بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البين وجرى مجرى ان تقول

جاءنى زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا

وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله

سبيل الشئ الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى قوله

اليه مشافهة ومشافهة على يد شرنا اها فى طريقة الذى جاءه منه والمراد انه اتيت ابا

مرفوان تشتله وجدته حاضراه الجود والكرم فلا ترتيب بتقديم الخبر وقرب فى المعنى من قولك

وجدته حاضرا اى حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز فى كلامهم

ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضى على ارادة قد هذا كلامه وفيه ثلاثة

الاعجاز والذى يلوح منه ان وجوب الواو فى نحو جاءنى زيد وزيد يسرع او مسرع وجاءنى

زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه فى نحو جاءنى زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا

فى موضع اخر انك اذا قلت جاءنى زيد السيف على كتفه وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا

لا يكاد يقع فى الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءنى زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج

فى ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءنى كذلك ولكن جاءنى وهو

كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه

بالمفرد وهذا يشعر بكلام صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان

الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو واستثقالا لاجتماع حرفى عطف لان

واو الحال هى واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءنى زيد راجلا او هو فارس كلام

فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع
الحال اي متعادين يعادي بها ابليس و يعاديكم وقوله عدو منزلة المفرد وهذا انما جاء
زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين
ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد
مسرعا فانك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا
ابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى
بالواو كما يجيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب لتضمها واما الحال لا تخرجها عن كونها
جملة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الفاء في انها جاءت لربط
جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني
عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ في
ان جعل نحو على كتفه سيف حالا الاكثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعل اختيار تقديره باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوزنا التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله واني امرؤ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير
بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو وهذا الكلام وفيه نظر لانه كان الاصل في الحال الافراد فكذا
الخبر والنعت والواجب ان يذكر هنا شيء تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون
الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان
كما يدل عليه قول الشيخ انه يقدر ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد لو ادعى حصر ...

ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي لا المضارع المثبت لانه يقدر بالمفرد ومع هذا لم
يمتنع الواو ومع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل
ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
أفي الدار زيد وأفي ثم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع ويحتمل
ان يكون حالا مفردة يتقدر باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والآخران
مما يمتنع فيه الواو فلأجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى
كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن
الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كأنما بني حوالي
الاسود الحوارد من حرها اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من
مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في
اكنافي وجوانبي حال لما في كأن من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها
ترك الواو والحال الأ على الجملة الاسمية وسالما يجوز ان تكون من الاحوال المترادفة وهي
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان تكون من
الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال المتقدمة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير
ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيها صدر الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى
في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعف
تجردها عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن في الايجاز والاطناب

والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية
التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام

اريد منه وكذا المطنب مما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما

الا بترك التحقيق والتعيين بمعنى لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا

المقدار من الكلام ايجاز وبتلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام

يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق

والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اى وبل لا بالبناء على امر

يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة

اى كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعانى عند المعاملات والمحاورات وهو اى

هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم

ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد

تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه

باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف

اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره

المتكلم وليس المراد مما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف

الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة

بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه

اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى

المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فيه

يبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فظهر ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة

المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما

هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء والياء

الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى قولنا اذا قال الخبيث نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة

المتعارف وهى هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما

مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين في

الاطناب ايضا لكن لم تتعرض له لانه لا يناسب الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه

وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى والاطناب بالمعنى الاول فليتامل وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز فى

والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهم لان السكاكي قد صرح بالاطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قيل الايجاز اخص
باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد
تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما والجواب ان المراد بعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر و
هذا ضروري وعليه المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسيرهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفية الاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر والجواب ان الالفاظ قوالب
المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في
ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط فهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان لكل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه من ذلك
في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة الاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير
عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة
منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبولة من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ
مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال

النوك اى الحمق والجهالة التمتع اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم في

العقل يعني ان اصل المراد ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال

العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش

النكد يراد به العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين في عواقب

الامور فيحمل مطلقا العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية

عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف حيلة الى ان العيش في ظلال الجهل

والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو ذكر الناعم

في ظلال العقل لكان كالتكرار وبهذا على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل

وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله

لعدي بن الابرش يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى

اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التعقيب

التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه والفى لجذيمة وفي

قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة

لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لانه اما ان يكون مفسدا

للمعنى ولا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ الندى في بيت ابي الطيب

ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي

اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة

في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت ومبنى انما يصح

في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقدام في

الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن

بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه ولو توقع بالخلاص عنه

بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هبت لي صبرا ايوب

من ابني عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه

اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل

مثل ان كلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل فما يقال ان المراد بالندى بذل

النفس

النفس فليس بشيء لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ الندى ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لا عدم التحرز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله أي الحشو غير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى فأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فإن قلت قد يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو ولو وقع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت أيديهم قلت أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك ما كتبته هذا الخط كتبته بيمينك هذه وأما قوله تعالى ذلك قولهم بأفواههم فمعناه أنه قول لا يعضده برهان فما هو إلا لفظ يفوهون به بمنزلة الألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم لا معاني لها وذلك لأن القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لأنها الأصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله وقوله أي قول النابغة يخاطب أبا قابوس فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع أي موضع البعد عنك ذو سعة وتشبيهه بالليل لأنه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى أنه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهرب فضاء إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده ولأن له في جميع الآفاق مطيعا لأوامره يرد الهارب إليه فإن قيل كلا المثالين غير صحيح لأن في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون إيجازا لا مساواة وأنت خبير بأن الاعتبار المطابق ورعاية القواعد النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان إطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن أصل المراد ممنوع على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني المشتمل على الواو الحالية لا يحتاج إلى الجزاء والإيجاز ضربان إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فإن معناه كثير ولفظه يسير لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل كان ذلك داعيا له إلى أن لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فإن قلت أليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق

بالظرف قلت لما سبق ان الظرف مستقر وحذفه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى

لو ذكر لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بحسب

رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد له من متعلق بفعل او فضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص

حياة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف

ما يناظره اي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص

حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه

زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حياة احد عشر باعتبار التنوين و

اربعة عشر وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة

لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف

قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها او ما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص

اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص

حياة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحياة الحاصلة للمقتول

اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لعلمه بالاقتصاص من القاتل لانه اذا

هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود فاطراده

اي بكون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم

فان القتل الذي انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس

انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه

يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار

افضل مما يشتمل عليه لا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار

رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر

وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى

التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حياة

عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي و

باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة ويتضح ايضا بما فيه من الغرابة

وهو ان الاقتصاص قتل وتفويت للحياة وقد جعل مكانا وظرفا للحياة و[illegible]

الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين مثلا
الا في موضع واحد وبخلاوة ما اشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي
نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة مستحسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ والاختصاص بالغرض وفيه
نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل
من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرب انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور
اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وجلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا
كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك كقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه
غير الظرف او الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كما في قوله نبئت اخوالي بني
يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان
هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا كان مع ضميره علما جعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الاسماء
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها
كسالمة او غير معيبة وما يؤيد هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه
يدل على ان الملك كان لا ياخذ الا الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في ابواب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم اي اعرضوا بدليل ما بعده
وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين والدلالة لا تعطف على قوله مجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون
الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين فربما يسهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده
والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من
مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك واذا قال الشيخ المتيح اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار له

مما لم يتصل به لو ان بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف الحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت
ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اى او الحذف وقع في غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اى منه
والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد نحو بادت وباغلا
والجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او ما جملة
عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب أتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون
قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى
فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت يسمى
فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني فهو ان يكون
المحذوف جزء جملة وظاهر كلام المفتاح على العكس ومثل بها فصيحة على التقديرين والمشهور
في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اى غير
المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وقوله وانا اكثر اى والحذف وقع انا اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف ونحو بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا
ما لهن وهنا اى طربن فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعاودها وهنا فقوله ان قضيت
العجب من كثرة معاودتي وشدة طربها والحذف على وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لانه تكذ

الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر
فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود
الاظهر يدل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانها ايضا حرام وقوله منها ان يدل تسامح لان
ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين
الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن
الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله
قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه
اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له
فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف لا الحذف الشروع
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية
يدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر
عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد
وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف قران الكلام للفعل
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والرفاء هو الالتئام والاتفاق تقول رفأت
الثوب رفأه اذا اصلحته والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في
صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس

فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا
او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما
الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور تام فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور به بوجه دون وجه
تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح
كانت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى كما ان اللذة
الحاصلة عن الخلاص عن الالم ومما يؤخر ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل
من الغمام فان مجيء العذاب باتيانهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء
من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر وكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع
الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب
شرح لشيء ما للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه ومنه
الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشأن
التبيين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ
لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان ابهاما باضمار
الفاعل ولا تفسيرا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا هو اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو
ضمير الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر في النفس عند وجدانها
تاثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من
الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما

معطوف

معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل فلو اريد الاختصار
لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله
اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف والابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب
التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة
العصر على قول اكثر المفسرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون الاطناب
لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع و
تنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم
دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في
الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والانبساط عن سنة الغفلة ليكمل
تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد

يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوبيخ والتحسر كما في قوله فبأي معين
ابنت ولحفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا وبأي معين كيف واريت جوده و
قد كان منه البر والبحر مترعا ومنها التذكير لما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به
كانه علم في رأسه نار فانه قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية
لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله
اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون
الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
وقد تبين ان عيون الظبا حال حيوتها
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه
قد طالت مسايرتهم في الفلوات حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود
البيت ...
في بيت لسقط مستقيا الكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيل خال فانه لما جعل الفم
كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه
يقبل دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبل دفع ذلك ملك متكبر وكيف غيره فعلى هذا يختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها و
مثل لذلك قوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث

العشق ... وقد روى ابو عبيدة ان امرأ القيس
تزوج امرأة من طيء اسمها ام جندب فنزل بها علقمة بن
عبدة وكان ... فقال كل واحد لصاحبه انا اشعر
منك فتحاكما الى ام جندب فقالت قولا واحدا منهما

على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم

لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى

الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام

وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان

ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم

بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص

فيكون متعلقا بما قبله واحترز بهذا عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل

تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم

بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا

يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة

الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال

نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى

وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افإن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افإن

مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل

منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على

ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا

ينقسم قسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني

كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من يتسم بالتمييز فالتذييل الذي يجيء اما ان يكون لتاكيد

الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله

وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق

اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او من ضمير المخاطب في لست وهذا الحسن

من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك

لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال فاي الرجال المهذب اي المنقح الفعال

المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك

وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس

ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقٍّ عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد لك الديار وهو حال عن فاعل سقى اعني
قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد
يكون سبب الخراب للديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو
قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه
لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فدفعه على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من
عجزه فازال ذلك الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
المقدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للازم ما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو فلا محالة تم يكون تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يبالى به والذي يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف فان المصراع الثاني تكميل وذلك ان كونه
حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما بين الانبساط وطلاقة الوجه
وعدم اثارة الغضب لمهابته فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع
الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره فكيف
في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام

اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى

فلا يكون مما نحن فيه لانه لتاديته اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي

اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى في

بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة

او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه و

المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين

ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله

البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء

الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله و

تقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني

ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر

فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست

عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبمثل هذا ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى

واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث

جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى

ومثله ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض بين

قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس

بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل

من بعده وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او

اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم

المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني

ان المقدر كائن البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء

ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء

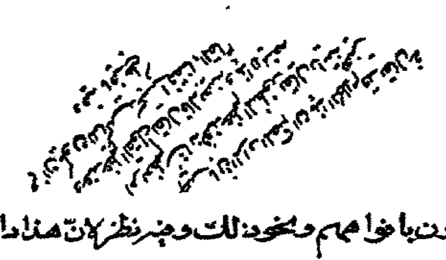
اي ومن الاعتراض الذي يقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه

اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى فانه اشارة الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى
منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي و
لوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية
بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول
ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو
وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في الياس راحة فقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير
ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز
بعضهم وقوعه يعني القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة
اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين
متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لا يتم لمجالفة الاولين
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا
يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل
اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه
ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره

قال وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل اقول
البيت من الحماسة ...

لجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيدا لا دفع التوهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اي وجوّز البعض الثابتة من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اي كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر وانما على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من لا يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين وفي اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب ولا يكون للتتمة الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك ويؤمنون به لانّ ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قوله



وآية تعنيف وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الالسنة
من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجوز للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين لان الاولى ان يجالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كونها لنكتة فيه دفع
الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عن
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام
يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمام ولو برزت في زي عذراء
ناهد الثدي المرتفعة والعذراء البكر والناهد المرأة التي ارتفع ثديها اي ارتفع وقوله اي قول
الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه
اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع
قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي ونكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لطوائف
امتنا وعجزهم يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم فالآية ايجاز
بالنسبة الى البيت فانما قال ويقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول والكلامان
يلزم منهما عموم الافعال ضمنا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله

على النبي محمد وآله ونسئله التوفيق لإتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده الفن الثاني

علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج إليه لكونه جزءاً من علم البلاغة ومحتاجا

إليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من التوابع وهو علم يعرف به إيراد المعنى

الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على

إدراكات جزئية أو نفس الأصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني

فلا يرد أن التقييد بعلم القواعد أي إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا وأراد بالمعنى

الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى

الحال واللام فيه أي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي وأراد بالطرق التراكيب

وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى أن علم البيان ملكة أو أصول يقتدر

بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح

دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق

مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني

متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان

في وضوح متعلق بالاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للاحتراز بأنه لو أورد المعنى

الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل أن يؤديه بالفاظ

مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها

لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها

أوضح دلالة وبعضها أخفى فلا حاجة إلى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد

يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر

والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية

كما سيأتي ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكر ههنا أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى

الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل

دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود

منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول الدال والثاني

المدلول والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

والنصب في الاشارات وكدلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ

احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا

عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا

فالاولى هي التي يسميها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام

والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اح اح على الوجع فان

اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية

كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون

للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام

والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في باب التقسيم مشعرا به ثم عرفوا

الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع

واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واردوا

بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام

واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية

فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما

كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ

بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان

فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى

غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى

من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال اللفظ

منفهم منه المعنى الا ترى انه يصح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة

وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فقوله الدلالة اللفظ

التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق

او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك

ويسمى الاولى لعني تمام علي ما وضع له وضعية لان للواضع انما وضع اللفظ للدلالة على

تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع فيسمى كل من الاخريين اعني الدلالة على الجزء والخارج

عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا و
يسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض
القيود اعتمادا على وضوحه فيشعر تعريفها بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
ان اطلق واريد به معنى وفهم منه فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد
المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
لا تقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون
الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء

ان اللازم كما في المجازات صادقة لدلالة التعليها مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد
وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا
يضيرك في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وايهما احدث يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين اللازم و
الملزوم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرط اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذ
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع
له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لا
المخاطب بعرف وغيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب بسبب عرف
عام لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني وجمهور لعله اشار في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان
يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره
من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء فان الايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالة المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد والا
منه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما لم

لما لم يفهم من المراد من ذلك المعنى اصلا وانما قال وان لم يكن كل واحد منها دالا دون ان
يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهو
هذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعضها
دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا
ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فلنتأمل وانما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على الوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين
اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت لو توقف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ و
قريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على
فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ مخزونا في الخيال بحيث يحضر معانيها
في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمواناة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعات اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على
الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة وهو دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث هي دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم العلم
بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وتتفاوت بالعقلية
والاجزاء المذكورة تتفاوت بالعقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيمكن ان نضع لفظا [illegible]
ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا و[illegible]

فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
والدلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم زيادة الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة [illegible]

خفاء وكذا اذا كان لشيء واحد لوازم بعضها اوضح لزوماً منه للبعض الاخر فيمكن تادية

ذلك الملزوم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة

الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله

فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقلياً

او اعتقادياً عرفياً او اصطلاحياً مثلاً لمعنى قولنا زيد جواد لوازم متعددة لوازم مختلفة الوضوح

مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب مهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك

العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبانه يجوز ان يكون المعنى

جزءاً من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه ... من دلالة

الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلاً دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان

عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس

لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولاً هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا

الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه

الذهن من الموضوع له فمعناه ثم ينتقل ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظاً بعد فهم الكل

وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما

لم يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر بالبال ولم يلتفت الى المنتسب بينهما فهذه الحال يمكن ان يغيب

عن الذهن ... ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فهذا كلام فان قلت قد

سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي بالكلام المطابق لمقتضى الحال فهو لا محالة يكون معنى

تركيبياً وما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت

تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان

لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني

الافرادية لكن لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على

معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب بعض اجزائه وذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من

ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو

داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية

ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك

اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في
الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال
في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على ان الواجب في المجازات ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد من المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة
للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه و
هو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل
مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث
التي قد دهاها صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى
عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم
المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد و
في الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه

في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له وهو ان يدل على
مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لاخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على
وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لاخر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه
صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في
الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا
ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لاخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله
تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة
التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار
وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المبتدا او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتداء
اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه
ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة
على مشاركة امر لامر اخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما

يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وطرفاه اما
حسيان قدم البحث عن الطرفين لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة في
التشبيه لان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه و
المشبه به اما مستويان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في
المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه تسامح
لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون
الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت
عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان
العطر وهو طيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة
عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز قلت لذلك لو حاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في
الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك
بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخيالي والوهمي والوجداني اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للضبط على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله

المراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم و
الذوق واللمس فدخل فيه اى بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به في قوله وكأن
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما
ينبت في الجبال لا الحقول وضاكثرة نباتها ذلك اذا تصوب اى مال الى السفل من جانب المرقا
نزل او تصعد اى مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات مخصوصة لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك اى المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اى كالمشبه به في قول امرئ القيس
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الذي
يوعدني وتحت سلوة الحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال صافية مجلوة من نسبها فاحدته ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم
تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال وذوات
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور ولانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كما في انسان له جناحان او رأسان

اولاراس

أو لادراكه وهي دائماً لا تسكن نوماً ولا يقظة وليس عملها منتظماً بل النفس هي التي تستعملها

على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة وبواسطة القوة

العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة

من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا

سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع و

اختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان أي ودخل أيضاً في العقلي ما يدرك

بالقوى الباطنة ويسمى وجدانياً كاللذة والألم الحسيين فإن المفهوم من إطلاقهما يخرج

اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم

وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك

والألم إدراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وفي كل منهما حسي وعقلي

أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة

بالحلاوة واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة

طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة إلى الحس وأما العقلي

فلا شك أن للقوة العاقلة كمالاً هو إدراكها الجزئيات اليقينية وأنها تدرك هذا الكمال

وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات

المدركة بالحواس الباطنة وكذا الألم وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان فلما كانا

عبارتين عن الإدراكين المذكورين والإدراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة بخلاف

متعلقهما المدرك بإحدى الحواس الظاهرة فليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات

المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح و

الغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه أي وجه التشبيه هو المعنى

الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقاً أو تخييلاً وإلا فزيد والأسد في قولنا زيد كالأسد

يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع أن شيئاً منها ليس وجه

التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال

الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في

نفسه خاصة كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل أن لا يوجد ذلك في أحد

الطرفين وفي كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في

قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها وهي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم

سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو

الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك

الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على

طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة

فلا يهتدي للطريق فلا يأمن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة

فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة

والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل

كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق

نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل

مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني

مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع

كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي بغضه اسوده فيما سواه

متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سوى

بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا

ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان

قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب المعنى سنن لاح بين الابتداع وكان للطيفه فيه

بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه

بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في

الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يتأدى منه لاشتراك في النحو

لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد

ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد

ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر بذلك لو قوعه في عماء وهجوم الوحشة

عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر

الصالح منه اقل واكثر فالحوان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا او

المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو

فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يحصل الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية

ما لم يصلح بالملح وبه حصل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه تراد بكثرة

النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه

التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية

او جزء منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى ومميزا لها عنها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او

جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج

عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما وهو اي الخارج صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي

هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها واما الصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات

الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين

تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم

كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او نهايات ثلث كالمثلث او اربع كالمربع الى

غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزية لذاته وبالاتصال

ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه

المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق

وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند

المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين

وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج

وجعل المقادير والحركات من الكيفيات نظرا الى ان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة

لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكان المراد بالمقادير

او صافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما

يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن

مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والا

والحق بها الفعل الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر السمع قوة

وتبثه في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات من الأصوات الضعيفة

والقوية والتي بين بين ومن الأصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج

المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف أو القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع

للقارع والمقلوع للقالع وبحسب تلك المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة

المقروع أو ملاسته وكونه أو تارات الآلات الممتدة أو في قصر المنفذ وضيقه أو شدة التواتر كأنه

المزامير الملوية تختلف حدة وثقلا أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم

اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض و

الدسومة والحلاوة والتفاهة أو بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين

بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لأنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة

طيبة ومنتنة أو من جهة الإضافة إلى محالها كرائحة المسك أو إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة أو

باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و

اليبوسة هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها تفاعل الأجسام العنصرية وينفعل بعضها

عن بعض فيتولد منها المركبات والأوليان منها فعليتان لأن الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات

وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والأخريان انفعاليتان

لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة

ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع والملاسة وهي

كيفية تحصل عن استواء وضع الأجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون

للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وإنما يكون قبول الغمز إلى

الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الأربعة من

الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم

يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل

منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه

في الجو قسرا فإنه يجد منه مدافعة هابطة ولا حركة منه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه إذا احتبسه

بيده تحت الماء قسرا فإنه يجد منه مدافعة صاعدة ولا حركة منه وما يتصل بها أي بالمذكورات

كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير

هذا الفن

هذا الفن وعقلية عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اى المختصة بذوات الانفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم والعلم قد يقع على
الادراك المفسر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت و
على ادراك الكلى وعلى ادراك ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و
مقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق
على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة
الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة او الشمس ولا فى ذات
الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال
ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصاف الشئ
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصورى وهمى محض واعلم ان
هذه التقسيمات التى لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى كان هذا ابتداء
من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فقد ذلك الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام
العرب فى خواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق اللطائف التى فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من
متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا
بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل
منهما اى من الواحد وما هو بمنزلته حسى او عقلى واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اى

وجه التشبيه إمّا واحد وغيره وهو ما بمنزلة الواحد وإمّا متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور
ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا احتراز عن المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد
اشتراكهما في كل واحد من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك
أي إما حسي وعقلي أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة
الواحد أيضا إما حسي أو عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المركب من كل واحد
من الأجزاء لم يلتفت إلى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني أن وجه التشبيه سواء كان تاما
أو متعددا أو مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه إلا حسيين ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما
عقليا لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني أن وجه التشبيه مأخوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي يوجد فيه يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس لأن المدرك بالحس لا يكون
إلا جسما أو قائما بالجسم والعقلي أعم يجوز أن يكون طرفاه عقليين وأن يكون أحدهما حسيا وإن يكون
أحدهما حسيا والآخر عقليا لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله أوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس
فإن قيل هو أي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي قطعا أما الأول فلأن كل وجه تشبيه
فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لأن الجزئي يكون نفس تصوره مانعا
من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لأن كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا
المراد بكون وجه التشبيه حسيا أن أفراده أي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد
المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل واعلم أن هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو أن التحقيق
في وجه التشبيه أن يكون هو غير عقلي لأن المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ترى في قوله
الواحد الحسي يرجع في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة ووجه ضبطها أن وجه التشبيه إما واحد
أو مركب أو متعدد وكل من الأولين إما حسي أو عقلي والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف فصارت
سبعة أقسام وكل منها فطرفاه إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فيصير
ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء أي خفاء الصوت من المسموعات ... لأن الخفاء البين مسموع وكذا في

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت

الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير او الواحد العقلي كالعراء

عن الفائدة والجرأة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقد جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة

على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مخصوصة بذوات الانفس او هي كونها صادرة عن

رويته فيمتنع الاشتراك للاسد بخلاف الجرأة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب

واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود و

العدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ

في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك وحكما من احكامه

كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل

بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والمعدوم سواء

لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها

ثم قال الامر كذلك لكنا اذا نظرنا الى الظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء وجدنه

شبيه بالعدم فانا نجيب لا ان نعمل على الظاهر فلا مضايقة غيره والرجل الشجاع با ...

طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق

بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما

المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة

تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح و

الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه معقولان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان

ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة

شرط للادراك والشبه المشترك كونهما طريقا الى الادراك فيقرب من هذا ما يقال

ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين الحياة والعلم الانتفاع بهما كان وجه التشبيه

بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار

حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يمكن ان يكون طرفاه الا حسيين لكن ينقسم

باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما

معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت

ويجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة

ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان

وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد

الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او

مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح صرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من

المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه

الواحد بهذا المعنى اعني ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا

يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان تقصد الى عدة

وتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا

كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما

امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة او

اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر (فالمركب الحسي)

فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن

الاسلت (وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية) بضم الميم وتخفيف اللام عنب

ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت (حين نورا) اي تفتح نوره كذا في اسرار

البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها (من الهيئة) بيان لما في قوله كما (الحاصلة

من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على

الكيفية) اي حال كونها على الكيفية (المخصوصة) منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية

المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية

مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا

الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في

القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا او العنقود

اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل

من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة ففيه

نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها ولما قلنا ان الطرفين مفردان

لان المشبه

لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا
وانه لا ينفصل التركيب فيها اي والمركب الحقيقي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار
كأن مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي
يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف منه احدى التائين ومن جعله ماضيا لم
يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما اطلع
عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كالحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب
كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف
منه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب
ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم صلة المصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل والسيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال
لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انك لا تريد ان
تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما يتبين على ذلك
قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو
كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب ثم لم يقتصر على ان اراد لمعان السيوف في
اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب هذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس
الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي
فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور
تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه
الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها
فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس
عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به من معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في

قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم المضروب وليس المراد ان المثال بمعنى المصدر

على ما يسبق الى الوهم كما في المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر

في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اعلام

حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه

كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه

باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه التشبيه الذي يجيء في الهيئات التي تقع

عليها الحركة اي يكون وجه التشبيه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة

وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن

بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار

البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها

الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف

والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في

قول ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة

مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى

الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو ولم يقل بدا له لانه ندم

والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من

الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية

لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من

الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في

الثاني لا بد من اختلاط الحركات الكثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه

الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا

وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في

قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا

اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين

اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات

قال حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي

التعانق ثم يمنعها الخجل اقول ان القيان من الكلام في حفت اي صارت محفوفة والسرو شجر معروف والقيان بالكسر الجواري واحدها قينة وتلحفت حال من القيان او صفة ان جعلنا اللام للجنس

الجسم ففيه كانت الحركات الى جهة واحدة فرشا انه بعترة وبعده وكلما كان التفاوت في

الجهات التي تحركت اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة الحركات اكثر ومن لطيف ذلك

قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل

فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون

كما في قوله اي قول الشاعر الذي هو ابو الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليته

جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الا

والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون

لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك

صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول

الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من

نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض

لسببه هو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب في التفصيل

بطل في تشبيهه بالمتمطي ثم ضرب لتشاول يقع في نفس الاتي للمصلوب لكونه من الحركات

والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه

في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين

وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل

ان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها

وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما

اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة البرق للقوم

اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين و

ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق فحق الاساس ابرقت فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها

اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه التشبيه من مجرد قوله كما ابرقت

قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه بالحالة

المذكورة في الابيات السابقة وهي الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي

بواسطة اتصال بعض ببعض باعتبار ان يكون وجه التشبيه في المفهوم المشترك بين اتصال ابتداء مطمع

بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم

يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالثاني قوله باتصال البيت هي التي تدخل في المشبه به لان هذا

مشترك بين الطرفين والمشبه به مفهوم الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الثاني قوله التشبيه المركب العقلي

فليتامل فان مثل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها

واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بانه يجمع

بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا

متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لاخر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر

الا الجمع بين الصفتين من غير قصد الى ترتيب احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم

يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا

زيد يكدر ثم يصفو لافادته الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف قد نقله

عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة

بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق

المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال

الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون

لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة

لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب

ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث سواء كان حسيا او عقليا او مختلفا فالمتعدد الحسي

كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر و

اخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب و

المتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان

اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان قد ينتزع الشبه

اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق

المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد

لكون كل منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة

يقال

فيقال على الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم اى تحريرا واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح او التهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ في علم
البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد فسل لتغيظ الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اى في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شئ مع
لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان
هو اسد والبخيل هو حاتم ولعدنا التصريح بوجه الشبه لم يتهيأ لنا ان نقول في التضاد وفي
مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في
المشبه هو ضد الجراءة والجود هو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الكاذب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان
هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته
اى اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو عين المبتدأ والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب
التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت كانك
قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كنحو وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة ومما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو
الكاف اى في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكولد الاسد قوله او تقديرا نحو قوله تعالى او كصيب

الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب
فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها
من مرجع وحذف مثل مثل لقيام القرينة مع عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه
به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف
لما ذكر في الكشاف والايضاح ايضا من الايلاء المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا ان المراد الكاف المشبه
به مفرد مقدر فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان
قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله الاية
من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار الله وقت قول عيسى
من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم ابتك خفوق النجم اي زمان
خفوق فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله مقدر بلى الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ان ما ابتم مقامه عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله فان صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصاري الى الله والمراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصارا فوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع في التشبيه كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم
بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين و
الشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية لا يكون نظير القوله او كصيب بان التشبيه
لكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الكلام التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب المشبه محذوف
مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ
المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه بين تشبيه كون المؤمنين انصار
الله على ان اللام للعهد بين اي داخل بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا وتبعا من قوله
عن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح لفظ ان المشبه كون المؤمنين انصار الله و

المشبه به

المشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون عيسى
على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم
ان حواري الرجل صفيه وخالصته والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه
به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء
يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فليعتبر هيهنا ايضا
مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون
اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا
لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان الحال المكيفية المنتزعة سواء ولي
حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف
ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومما هو
بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم
يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل
الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فقوله ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فاما جل لاحتاج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل
الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على
تقدير ذوي لا تزاله على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد
نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف

المصنف فالمشبه به اولى بالكاف لكونه بعيدا ونحو فهذه سمى مهوابيا وقد يذكر فعل ينبئ
عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية
لما فى علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد
التشبيه ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه
بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن
التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر
كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه
اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبين الناس مشابهة بل صار
اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع فى
الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه
ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك احد منهم فلا استبعاد فى
ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك
ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال
المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم لون المشبه به
دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه
فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى
شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى
نفس السامع وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك
تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم

مشبه بالمعقولات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد منه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم
بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على مقاصد عزمه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يصادف منه الاريحية ما يصادف من قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي الاتمية والاشهرية وليس الامر كذلك لان بيان امكانه يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويان
في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل
هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه داخلا في السلامة عن الزيادة و
النقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس
الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية والاشهرية لصحة
تشبيه وجه الحبشي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس باتم منه في وجهه
ولا هي اشهر منه بالسواد ولان المشبه المشترك بين وجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة
في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
ابدع به وهذه الاغراض اعرف وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال حق المشبه
به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه
به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس به التقرير الا بلغ او في

معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقل الامتناع وقوع
المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته تركا للممتنع
لشاهد اياه او للوجه الآخر اى نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور
المشبه اى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف باستطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلم
منه ان يكون عدم صحة [illegible] المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فتعليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع
وجه التشبيه لانه انما يكون لو زيادة التقرير نعم لا يبعد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة لحصول الغرض واما
في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بوجه التشبيه
المقصد الذي توجه اليه التشبيه عن الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال
يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في
وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه
او تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه
اى عد المشبه طريفا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب بوانه اى
انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اى قول ابي العتاهية
يصف البنفسج ولازوردية تزهو [illegible] قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة
اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان
يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف

كبريت ان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر

من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة

عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر ندرة ادراك شبهها البنات غض من ورق

وافادان ركبته من لهب نار في جسم لتستولي عليه الكبريت ومبنى الطباع على ان الشئ اذا ظهر

من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود

الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه

وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء

انه زائد كقوله اى قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس

فوق الدرهم ثم يقال الغرة الشئ لاعزه اكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح

فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين

يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالا

صغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع

المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في

الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض

اظهار المطلوب هذا اى الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به

انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذى يعود الغرض

منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بان الزائد في وجه

الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد منه الحاق الناقص في وجه

الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من

غير قصد الى كون احدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان

ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها

ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اى قول ابي اسحق الصابي

تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر

اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر

قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان الطلب لتعيين

لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه

ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه

اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير

قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك

اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه لا بد في ذلك من

يلزم امتناع ترجيح احد المتساويين فينبغي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا

قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر

مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان

لكنهما لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبيء في الاغلب

عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام فيما كان التشبيه

في الغرض منه واما التقسيمات فاربعة تقسيمه باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه

الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكرها الان بعينه على الترتيب السابق

واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام

لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل

من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل

على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة

والفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت ليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت

لا لانه لا دخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا

يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل

من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو

التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون

بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير

ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل

فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل

وبالعكس اي المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله

كان

قوله واقتصر على الجمع كذا بالواو
في اسرار البلاغة عطف على قوله
لم يقصد وجواب الشرط قوله فان العكس يستقيم
... ذلك قوله ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم الغرض
من الاغراض كما اذا كان الكلام مسوقا
لبيان حاله كما اذا نعت
فرسك فقلت
بدت
غرة كالصبح او
كصبح النجم تنفست او كالغرة
الفرس جوابه

كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل
من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما
يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان
تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن التشبيه الذي
يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم
السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل
المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية فانه لصح ان يجعل هذا التشبيه من التشبيهات المركبة التي لا
يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان
جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا
واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد والبرق
وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما
تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النشاة
الجبلية بجادات مشقوق الشفة والحوافر ناشئة على رواسي شجرات اغصانها والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قوله هو كالراقم على الماء انما هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنشاة الجبلية هو المجموع المركب من الامور
المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه النشاة الجبلية من تشبيه
المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

صَدْغُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِي ‌ وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَدْمُعِي كَاللَّآلِي اقول هذا البيان من الجنث والصدغ بالضم ما بين طرف الحاجب والاذن وشعر المتدلى عليه والمراد ههنا وثغره الاسنان قوله صفاء مبالغة وصفه بالصفاء حتى كانه احاطه من جميع جهاته احاطة الظرف بالمظروف

بالمراة في كمتا لاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كالمرتج من تشبيه المركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه كان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه نشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما لا بد من الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اى قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيت اي بلغت قصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يجعل الناس صوره الله صورة حسنة فتصور ترياها را مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واخضر خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد لا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف وغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرؤ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان الجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر مسك والوجوه دنا نير واطراف الاكف عنم وهو شجر احمر لين اغصانها وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

قال بات نديما حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح
كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح

اقول هذا البيت للبحتري من قصيدة ... الاغيد الناعم والمجدول من الجدل ... والوشاح بالضم والكسر ... يرصع بالجواهر وتشده المراة بين عاتقيها ... قوله منضد اي منظم مؤلف والبرد محركة حب الغمام

افاح وعن طلح وعن ختب شبه تمثيل أشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لأن المشبه أعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا إلا أن لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على أنه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما إن شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف بنانه هديت لبنان ثنتني الأمس بها ترتقل وتحي بروح الجنان كبرد الشباب برد الشراب وظل الأمان ونيل الأماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان وروح القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين أي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الأول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد أشار إلى الأول بقوله إما تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وتشبيه الكلب بالمبدوء المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كما أبرقت قوما عطاشا البيت إلى غير ذلك وقيده أي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور يخص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما أشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في أسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من أمور وإذا لم يكن التشبيه عقليا يقال إنه تضمن التشبيه ولا يقال إنه تمثيل وضرب مثل فإن كان عقليا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه وأن يقال ضرب لاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم وإما غير تمثيل وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه أو يكون ولكن وصفا حقيقيا نحو الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه أي فهم الوجه من غير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا

بد وكذا الا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون

فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منهم كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة

الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ويقابله وسطا

ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم

ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس وكلا دتهم زياد العبسى وذلك

لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم

ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر هذا قول من وصف

المهلب الحجاج لما سئل عنهم وايضا منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول وايضا اما

كذا واما كذا اشعارا بان هذا من تقسيم المجمل لا من تقسيم مطلق التشبيه وهذا عطف

على قوله منه ظاهر ومنه خفى اى من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف

الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما

لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه

اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولنا هم

كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة معلومة الطرفين

مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا

طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما

كقوله اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل ستصبح العيس بى والليل عند فتى كثير ذكر

العيس بكسر العين الابل البيض التى يخالط بياضها شقرة والليل معطوف

الرضى به ساعة الغضب صدفت عنه اى اعرضت ولم يصدف مواهبه عنى وعاوده

ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك ريقه يقال فعله فى ريق شبابه وريق اى

اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح

بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت

عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى

الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الاحسان

ووصل مواهبه الى طالب وغيره وطلبه كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال جامع للامرين واما

مفضل

مفصّل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي

وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له

اشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم

اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه

لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين

العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون

الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع واذا لزم الجواب بان يكون من

التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا

مع ان تسامحهم هذا يبين ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك

لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم

ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي لصحة قولهم وجه

الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور الحسية قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفي

فساده بين لانه لا يجعلهم وجه الشبه في مثل هذا التسامح هو الحلاوة لا يتبع على جعلهم وجه

الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا

فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال

ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا

انما هو من قبيل التسامح في تسميته ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه

في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية لا الامور الجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار

هو لوجه الشبه في مثل هذا حسيا فلتبادل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه

وهو انه اما قريب مبتذل وهو اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به

من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدأ الامر

بيد واي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي

يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا

ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث

انه جسم نامي حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر فهذا كان

يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان

مجاوزة النظر الدقيق والوصف بحقيقته الا

العلم فله معان كثيرة والمناسب هنا

ما ذكره الجوهري انه كذا

اي زاد في مبالغته

او مسح شبت

العام اعرف من الخاص فيجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فانه انما
يتصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن
النظر ولم يتعمق وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها في المرة
الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على اجماليا اي ولكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه يسهل حضوره اكثر مع ما لا يناسبه كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيل ما حيث اعتبر المقدار و
الشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور
المشبه في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر
على الحس كصورة القمر غير منخسف سهل حضوره مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا
كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما
لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي
انما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر
على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه
امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب
عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور
يكون لامرين اما كثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي
للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي
او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت او مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال
او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

كما مرّ اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ربما لا تتكرر على الحس لانه ربما يقضي
الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا
لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه لكونه مشتركا والجامع بينهما انما
وان يحضر الطرفان ولا تم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على
الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في
الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او
امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس
حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او يعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناها ان معك وصفين
او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان لك في
الجملة حاجة الى ان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان
تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
الثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه
الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الديك فانك لا تقتصر على اصل الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان
هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما
كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله
تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه
البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته ولكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة
ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة

اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ وتعق بعدم الظهور في بادى

الراى ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعانى على البعض فان المعانى الشريفة

قلما ينفك بعضها عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل احلى من الفكر

اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفا المردود المعقد

في التعقيد هو الخفا الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور

الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال

كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه

الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله

على زيادة دقة وخفاء ولم يلق كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى عنه مضمر

وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم يقابله ولم يعارضه

في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك

فقاسته بما فيها وقوله اى كقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن للثاقبات

افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه

التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل

عليه صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هى بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض

وهذه قبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين

والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد

وهو ما حذفت اداته مثل وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى ومن المؤكد ما اضيف

المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على

لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر

الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجه كلا لونيهما متناسب

من قبيل لجين الماء ذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها يمينا وشمالا

خصوصا وقت الاصيل لانه زمان طيب الهواء وفات كما اشتهر قال الابيوردى لنا البر سحارا فيه هواجر كانها

والشمس تنفض اصال هكذا يجب ان يعتقد انه مثل الجبين المذكور في البيت سبق الى

بعض الافهام ما لفاقدة البصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى

الورق

الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وانت الاصيل هو الشجر الذي اصل عرقه

ودهب هو ورق الذي اصفر بيد الخريف سقط منه على وجه الماء فتكون من بين الوجهين

ابرد من الثلج او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من ارسال

المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما تقدم الامثلة السابقة المذكورة

فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اى افادة الغرض كان

يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اى في وجه الشبه

في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى في وجه الشبه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما

يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه

كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه

به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما

مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة الاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف

مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان في الشجاعة

واختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد قد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها

او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة

وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر

اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب

انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف

المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه

اى الغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة

عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في

عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث

الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين

فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف

وجعل المشبه محمولاً على المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني
اسد يرمي ولقيت في الحمام اسداً وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في نحو الاقدام زيد حيث
يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة بقرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً
كقولك لقيت في الحمام اسداً اي رجلاً شجاعاً ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكوراً او مقدراً وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبراً عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعاً لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقاً بان
يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسداً فان الاتيان بالمشبه به
ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعاً على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنوناً في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت صورتا
هذين الامرين فناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والآخر
استعارة هذا حاصل كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضاً اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسداً ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسداً ولا باثبات معناه
له كما في زيد اسد على الخلاف الذي مر بين ولا يسمى تشبيها ايضاً لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة به على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل وخلافاً للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضاً لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن
دخول اداة التشبيه عليه فلا تطلقها عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
او هو شمس النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الاداة

وذلك

وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو هو كالبدر فلان بدر يسكن

يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر و

الصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير

صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد

يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من

اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت

فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك

من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر

الذي هو اقوى الجنس خضابا ليده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري و

بدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه

حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما

اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في

جنس البدر واحدة له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة

فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت

فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي

تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد

استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول كان وحسبت عليهما لامتناع

ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول

مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيد اسدا والنكرة فيما نحن فيه

غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وحققت

سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم

جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص

بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه

هذا محصول الكلام ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا

استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة**

والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود

الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل

العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير

ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة

كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة والتعرض

للاصل مناسب قد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد

والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما

في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل

من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققته اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في

مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث

على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف

او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى

الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث

اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب

دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى

عنه بما تقدم **والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة

له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق

بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال

فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في

ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا

قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما

وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت

موضوعة بالتاويل لكن المفهوم عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل

واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح

من المخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن
ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى
الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل
على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد ولئن سلمنا
ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا فان ذلك لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي
ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين
لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دليل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع
مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها
ويحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير
مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك
فقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه

هذا الاطلاق يرد عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بتعيين

سهو ظاهر لأن كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون

معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من

الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماه موضوع فالمجاز ايضا

كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان

اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور

ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير

قرينة لانا نقول معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له او من غير قرينة

لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني

يستلزم اختصاص قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة

فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على

ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين

وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع

له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا

يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله

تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من الجانب في هذا المقام فاوقع لبعض

مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة

اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في

الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرها فساده توهم ان السكاكي اراد بالدلالة

بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يصح لاحد ان يجعل كلام غيره يحمله على معنى فاثر

عنه والجواب انه لم يتنبه ان المصنف بصدد تقرير الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ان السكاكي

ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم ان قلت فالى هذا الحال قول من قال للذي يدعي في العلم

فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى

دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو

الوضع والمخصص ضعيف لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ

الالفاظ على معانيها وحق ذلك البعض
وتوجيه الجواب انه لم يكن الدلالة
المعنى مستندة الى ذات اللفظ وما
كدلالة على الالفاظ

ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد
لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة الاثر على المؤثر لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل
كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ المختص بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله
من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل وجون تصادق المتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان
الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تاول لهذا القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف من ان الحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء
مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر
الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات
تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيه من
الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على
هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في
اسرار البلاغة ونعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم انما
اعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية الحمرة باحمر وصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية

في غيره منها المصادر الاول ولا يلزم في صحة غير المسمى صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة
ويصح لو جماعة العرب لاصطلاح شخصها وتجه على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكره

لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي لو صنف لصحة اطلاقه

ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعندنا والحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة

ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك

وترجيحه على تسميتهما بغيرها من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود

ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن

جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب

على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل في

الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة

مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب هو متعلق بقوله وضعت ليدخل

فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع

في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح

الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان

المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة ليعتبر نوعها الان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة

ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس

على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة

في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون

كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا او قد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي

للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي

الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة

على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما

غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار تجدد انه دب

على الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا تكون مجازا هذا من حيث اللغة

واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ومراعاة معنى الدبيب انما هي لجهة المناسبة في التسمية

بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب

بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى يحقق منه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه ذلك

المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء. وكل منهما اي من الحقيقة و

المجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي

والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع

اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع

واما المجاز فلان الاصطلاح الذي يقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له

في ذلك الاصطلاح للغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او

خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع

المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء

يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء

يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون

حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في

الاول مجاز في الثاني وما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من

المعرفة اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة

بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما

شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم

اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فتكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق ويكون

المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والى هذا اشار بقوله

فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه

بمنزلة اللباس الذي طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير

المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر منها

وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر

النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي

فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف نفسك لتبك في البلد والقدرة اي وكاليد

في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد بها يكون الافعال الدالة على القدرة

من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك اما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافؤ
دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه وهم مع كثرتهم في وجوب
الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف
بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه من
ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحتمل من القبول
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي
يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملا لها وذكر للمرسل عدة امثلة واراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس
عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي
من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة
ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع
النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف
قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق وهي اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية
واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال فمنه اي فمن المجاز المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه
على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة
وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة
لان ما عداها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية
الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق و
الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او

ذهب بعض المحققين الى انه
يجب في المجاز باعتبار السببية
ان يكون المعنى الحقيقي سببا
للمعنى المجازي بعينه ...

وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الاثم سبب للذلة والعياذ به قال في نهاية

اي الذلة المسببة عن الاثم او باسم ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه

في الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى اي قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ

او تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او

تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء

باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في

الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي

ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الآخرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت

قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع

العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما

في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به

بلا محالة فالاسد مثلا انما يستعمل للشجاع لا للابخر وغيره على الخصوص ولا شك في انتقال

الذهن من الاسد الى الشجاع واما غيره فيظهر بما اذكر كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان

اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع

له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة

كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من

الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يربط باللفظ معنى

لازم للمعنى الحقيقي هنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم

من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى ومنه الى الروم او خارجي

بحسب العادة او بحسب الواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض [illegible]

خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما

للآخر او مجاورتهما او بكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا اشترط في

اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما

بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه

انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين

الشيئين على انه فلا صالح لان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير
قصد الى تشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وهذا القيد تميز عن التخييلية و
المكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال
ان اللفظ في التشبيه نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في
تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح
اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي رجل
شجاع قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار لحيما له لبد
اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع لا
فههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله
فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة
هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية
وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس فالحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان
يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث منه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط على ما وقع في بعض الشروح من انه تشبيه
من قبيل لجين الماء وقال المصنف في الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما
عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لان

اذا كان

اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء
بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد واوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى
التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ان لو كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد معناه زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية
وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت به اسدا اي شجاعا كالاسد اما اذا
ترك المشبه بالكلية لكن وجد بوجه التشبيه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح من
برج البدر بعدا بدو دمها ترتجها الكتان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا
واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه التشبيه يقتضي ان يكون
تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من فضو مثل برج البدر في البعد بينهما
تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا هو جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما
يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان
الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من

من أنّ قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل وقوله
ما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبّه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لأنّ المشبّه فيه ليس بمذكور ولا مقدّر
ويمكن التفصّي عن هذا الإشكال بأنّ الاستعارة يجب أن تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلاقة
أن يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسداً
أن يقال رأيت رجلاً شجاعاً وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح أن يراد بالبحر
الموصوفين المؤمن والكافر لأنّ قوله تعالى ومن كلٍّ تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبو عن أنّ المقصد التشبيه لا الاستعارة وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنّه قد شارك
العذب في منافع والكافر خالٍ عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة أو أشد قسوة
وإنّ من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أنّ الآيتين من قبيل الاستعارة
وأنّ صاحب الكشاف قد جعلهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتأمّل لفظ الكشاف

ودليل أنّها أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبّه به لا للمشبّه ولا للأعم منهما
اختلفوا في أنّ الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنّه مجاز لغوي بمعنى أنها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك أنّ الاستعارة كأسد مثلاً
في قولنا رأيت أسداً يرمي موضوعة للمشبّه به أعني السبع المخصوص لا للمشبّه أعني الرجل
الشجاع ولا للأعم من المشبّه به والمشبّه كالشجاع مثلاً ليكون إطلاقه على كل منهما حقيقة
كإطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعاً بالنقل عن أئمة اللغة فيكون استعماله في المشبّه
استعمالاً في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أعني المشبّه به فيكون مجازاً
لغوياً وهذا الكلام صريح في أنّه إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا رأيت زيداً فقلت رأيت إنساناً أو رأيت رجلاً فلفظ
إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا إذا قال قائل
أكرمت زيداً وأطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازاً وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الإنسان حيوان ناطق فليتأمل فإنّ هذا بحث يشتبه على كثير من المحصّلين حتى توهموا
أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص ويعتذرون أيضاً بأنه دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في
جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا [illegible]
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة الشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه
به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول
ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا لك عجبا ومن عجب شمس اي [illegible]
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي
عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدثار ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص و
تحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهياكل الصورة

والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة

وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف

فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف

ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع

ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين

وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه

به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة

تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني

اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الكلام

ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه

به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى

الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على

ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة

تفارق الدعوى الباطلة البناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب

القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب

بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره

السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل

يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل

يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه و

الصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار

لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه

في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته

الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن

العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في

معنى البخل وقس في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه

موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع سواء

المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو وكامل

تشبيه فقلت رايت عمرا فظاهر انه استعارة وكون

علاقته المشابهة منبهة ... قبل القوم انما نعرضه بالجنس

في بيان الاستعارة بانه لا ان اكثر الاستعارات في

الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا اعلى ...

في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان

كان متعارفا او غيره فهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود وللفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون
استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز فلا بد له من
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران
او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا
نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى
حسن موقعه قوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة يروى بالجر على اضمار رب وبالرفع
على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفاء
اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران
خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم
بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار
للآخر ثم لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه
ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل فهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع و
باعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في ومن كان ميتا
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه
الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف
على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع
في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك

استعارة الموجود لمن عدم او فقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه

وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن

اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم

الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم

الميت لكن لا لاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة

للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك فكان الادراك

اقدم واشد اختصاصا به فكان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في

جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى

من اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز

لا يستعار اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى

قابل للشدة والضعف فكل من كان في ذلك المعنى منه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى

والعبارة عنه وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية

لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل

في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل

التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه

نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر له

للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت

تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء واما الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد

اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا فقسمان لانه اي الجامع

اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل

ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت

قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها اصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل

والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله ورجل اعتزل الناس

وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله

حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو

والطيران

والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في
الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت
اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طار
مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا
كان لو اجتنب لا اطلاق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك لا ان كونه
خالف السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فعند نبت بكلامهم في
الجملة ونبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير مفيدة وجعل الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف فالمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا
بخلاف ليث للشجاع اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة
يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه التشبيه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة و
الضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي
كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق

الثوب للسرج الذي هو موضع حلق الذيع بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشتداد في الاول

واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه

المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة

لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا

الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت ما كلام الشيخ

ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له

واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد

والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار

انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع

وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي وخاصية وهي

الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن

عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف

مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوس اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج يعني

علك الشكيم الى انصرافي اي لاكه والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد انه

نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان

في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موضعه من ركبتي

المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب وغيره لوقوع

العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه

شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى

جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت

الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل

الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي

يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الحدب جمع الحدباء وهي الشوهاء

والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع

ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى يقول لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت

عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة

السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار

سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين و

سلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند

الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من

الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطؤ في

سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها

في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق

الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في

طوله عند تمطيه ثم بالغ بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب

ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة

بالكناية كما سبق للشمال وللاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه والجامع

ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار

له عقلي وبالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما

عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف

بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين

فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى

من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس

جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال

للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع

حسي يدرك بالبصر وجماعته السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس فالمستعار منه هو النار

والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى لكنه في الشيب والقرينة الاشتعال

الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية رجح للسكاكي ان يمثل بهذه الآية

كلام فيها مواضع من الاستعارة المصرحة والمكنية منها بخلاف المصنف فان كلامه صريح في المصرحة وزعم المصنف

ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية

والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة

تصريحية لكن الجامع منهما عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها

حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل

من ترتب امر على آخر حصولا او عقيب حصوله دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب

ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل

والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل

كما يكشط عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور

المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له

ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم

مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا

الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار

تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول ابي ذؤيب وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اي زائل

ظلمة الليل فانهم من مقام عن يكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد

يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من

الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال

الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانهما صرحا بانها موضوعة لما

يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة

في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط

بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما

ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج

قال وعيّرها الواشون اني احبها
وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت
الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في
الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تحقيقه ان ذلك لا شك ان الشيء انما يكون ابترا اذا اشتمل على نوع استغراب
واستجاب بحيث يفتقر الى نوع امتداد بعد ذلك بما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا
عقيبه والضوء النهار قليلا فتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهو عقلية وقد
اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولا شك في المحققين استعدادات ان الجامع في احدهما
حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر ولان الاستعارة مبناها على التشبيه
يتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والا
عطف على قوله اما حسيتين اي وان لم يكن الطرفين حسيتين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه
اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول وغير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المطوي في هذا التشبيه
هو الموت والرقاد لا بحجة القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو
ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى فلا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر
البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى
اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان

احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار

منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة

لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة

بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب

كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على

الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان

والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اثبات الضرب

المعدى بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي

هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي و

المستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ

المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة

لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية

كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني

اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان

لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما

كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه لان التشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه

او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة

الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة

غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما

الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم

وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها

تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا للبشر وهم

ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا

بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة

فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية و
ان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي للموضع الذي
ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اي ل
قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فلا بد ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان
والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر لفظ الدال
على نفس الذات ففي جميعها يعتبر التشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر (وح يكون الاستعارة)
وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما يتعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح
على ما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يجعل دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت لا شك ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين
المعنى المجازي والحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة لكن ترجيح التمثيل على هذا الاعتبار
مستحسن ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة والحزن اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ

من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم

الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم

ثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه

يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان

التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية

في نفس المجرور ولا تناقض في التصريح بتشبيه العداوة مثلا في العلة الغائية ولم يصرح بلفظ المشبه

عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على

مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة

الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة و

الحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب

العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما

مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه قد

يكون التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو مذهب السكاكي

اذا قيل في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان يكون التشبيه في

متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة

الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان

النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل

والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية

يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات

طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد

الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون

المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود

الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو

فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل و

المفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك

يقول

بقول الشاعر تغرّى لى الباح دباض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فيه صحيح

الجوهر داعوفى الاجفان متعلق بسرى لا بتغرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى

استعارة لانا نسرى فى الحقيقة لسير الليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة

واحدة واما قال ما دعر بينهما على كذا الجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو

نبدا اذا ضربه ضرب اشد بدا واما القرينة فى الحروف غير منضبطة والاستعارة باعتبار الخارج عنها

الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشئ يلائم المستعار له والمستعار منه

او قرنت بما يلائم المستعار له او المستعار منه الاول مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اى

تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندى اسد المراد بالصفة المعنوية لا النعت

النحوى على ما مر فى بحث القصر والثانى مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير

غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى

قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك آخذا فيه غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق

الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت فاب اموالهم ابدعا للسائلين

قوله فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها الله لترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك

بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة استعارة ابلغ لا لاصابة

الكسوة واما لم يقل طعم الجوع للتروان لا يلائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان

ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند

الجوع من الضرر وانتفاع اللون وتاثر الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون

تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بهاية تلك الامر الحادث الذى استعير له اللباس كانه قيل

ملباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد

كما يقال ذاق فلان البؤس والضرر واذاقه العذاب الذى يلوح من كلام القوم فى هذه الابيات

فى لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف

من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو

انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا

فى الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا بل استعارة تخييلية

والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما
يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام في قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان و
الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات صفة يمتنع ثبوتها للمستعار ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
تفسير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه هو
اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استعمل تسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله ولهذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على
الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع أن تليها أي أن تلي الشمس أي تصل إليها ولن تستطيع

الشمس أن تليك لتنزل وتلك وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمجاز أو

هذا جواب الشرط أعني قوله وإن المجاز أي فبناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة أولى

بالجواز لأنه قد طوي فيها ذكر الأصل أعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه

به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما

أي في المعنى الذي شبه بمعناه الأصلي أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه

التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في

التشبيه إشارة إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه إحدى الصورتين

المنتزعتين من متعدد بالأخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق

على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في أمر

إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه

أنه متوقف في البيعة أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد

على أيهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد

الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك

الصورة ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع عن عدة أمور كما ترى وهذا أي

المجاز المركب يسمى التمثيل لأن وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لأنه قد ذكر

المشبه به وأريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل

مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل

أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة

وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها

التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للإخبار بالإثبات فإذا

استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فإن كانت

العلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت

فإن المركب موضوع للإخبار والغرض منه إظهار التحزن والتحسر فخص المجاز المركب في الاستعارة

وتعريفه بما ذكره بعيد ولعل الصواب ومتى فشا استعماله أي استعمال المجاز المركب والتمثيل

كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولان معنى الاصل سمّي مثلا ولهذا

اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغيّر الامثال لان الاستعارة

يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه

فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق

المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون

عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا او تانيثا او افرادا او تثنية وجمعا بل انما ينظر

مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيّعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيّعت اللبن بكسر

التاء لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيّعت اللبن على لفظ

المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه

للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيها نوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد

نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد

المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة

بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان

ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه

السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف لما كان عنده امرين معنويين غير داخلين

في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما للاقسام وتكميلا للمعاني التي يطلق

هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه

فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار

ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة

بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر من غير ان

يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه

واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة وتسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية

لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه

يجعل امرا من جنس المشبه به ثم دل الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا
يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول
بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة تعوذ اي اعلق ان الموت مختلبه في شيء لبيد هيئته بطلت
عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم
بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
حكي ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد و
انشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجاب الحسن عليه السلام على
الفور بقوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيالها النفوس
بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت
لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في
التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية
انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها
اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة ترشيحا في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي
وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق
احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها تخييلية
البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن في قوله عليه السلام
اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة
لغوية وكانه استنبطها منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف
هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا يرمي لكنا
لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة
لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما ذكر
على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما
له الاظفار وهو السبع هذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على ضربين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى شيء محقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا
لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ
اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذا صحبت شيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا صحبت الشمال وهي في قوة تاثيرها في الغداة شبيهة
بالمالك المتصرف في الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاه من المستعار نفسه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثلا ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء ومن شانه
ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا الاخلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد انما المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه مع قدرته عليه فهو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة

عن النفس في تقدير ۲ صحبت وزمامها الغرة
وان كان ظاهرا نقل الشارح عن الشيخ
يشير برجوعها الى الغداة وكذا يشير نقل
بعض الشارحين رحمه الله يفتح عنه وهو قوله
وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال
في تصريفها الغداة على طبيعتها شبه الانسان
قد اخذه الشيء بيده يقلبه كيف شاء

لصحّ ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرّي افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة

بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سمّاها

السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة

بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبيّن انه ترك ما كان

يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغيّ واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي الات ما كان يرتكبه

وكذا الضمير في معاودته فشبّه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة

قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب

المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا متحرز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبّه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك

الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة

تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة اي مال

الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب

مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي

النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ

في اتباع الغيّ الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة

اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا

اريد بها اسباب اتباع الغيّ ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها

والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرّف السكاكي الحقيقة اللغوية

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير

تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها

مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز

عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له

فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة

لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد

المشبه به متبهين متعارف وغير متعارف فخرج بقولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لا تزال وانما ذكرت هذا القيد ليخرج به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميتها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء
دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليخرج به عن الاستعارة وليس بصحيح
لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت
له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو
ليس باصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فان وجه ان يتعلق بقوله
ليخرج به عن الاستعارة وبه تكون نا الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او
العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد
استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في
غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في
ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في
غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لا تزال وقوله بالتحقيق احتراز عن ان لا
تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون
لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء

مجازا

مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل هذا
يصح الاحتراز عنه فلا بد هيهنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك
ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه تفسير
قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فقوله بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة
فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق الهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد واذا اريد ذلك فقوله ليحترز به عن كذا وكذا مبني على التجوز
والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا
بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء
المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي
المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لان لفظ الاسد مطلقا او الا لا يستقيم الادعاء
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن فيما وضع له في هذا الاصطلاح
ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل انه مختص باخراج الاستعارة فاهمال
هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن
بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا الا به بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا
القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال
ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع به التخاطب

اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة

له بالوضع الذي منه وقع التخاطب لا نعني بقيد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق

الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فمعنى هنا

ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف

نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها

موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال

مثل هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول ولا الاصل هو ذكر القيد

ما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة

في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس

من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة

عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز ترك قيد في تعريف الحقيقة دون المجاز فلينا تامل واعترض ايضا

بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب انه يخرج

بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له

ومما غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه

قرينة قاطعة على انه يريد بالفرس معنا الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم

السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن

المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه

وتريد به الطرف الاخر المذكور اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما

تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه

به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية

لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد كنى به بلفظ الاسد كما

كنى باسم الحيوان المفترس والمنية قد يوذن مع الاظفار في معرض السبع سمها والنه كذلك

كما هو شان المعاد به فان المستعير يذكر مع المعاد به في معرض المستعار منه لا بنفسه فان لا ابان عدم

ما يخص الاخر به بالتشبيه المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه

ويسمى المشبه به مستعارا ويسمى المشبه المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه

بالكناية هو السبع المزهل والمستعار هو لفظ السبع المستعار للمنية وكلام صاحب المفتاح في

التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك ودفع

الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة

الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه

به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر

الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق

والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا

او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي

التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل

مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد

لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم

عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي

مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا

مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وكما يقال

على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت

له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى

معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن

للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان

في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه

اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف

المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح

العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز

المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع

بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم

الأصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي

والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه

نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث

ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه يرد عليه عدم تحقيقه مثل قولنا اراك

تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته

بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم

الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها باي

شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التمثيل المضاف الى الرجل المقترن بتلك

اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط

ان كان صادرا ممن هو غاية في الجماعة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى

مستعمل في معناه الأصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي اعني صورة

تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا

ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا

عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار

في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم

في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع

للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي للمنية صورة

مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني الصورة التي هي مثل صورة

الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار

المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى

المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية

الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم ونحو ازمة الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه

لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد

له مثال في الكلام واما قولنا في تمام لا تنتفي بناء الملام فانتقض زعم السكاكي انه استعارة تخييلية

تمه حاشيه — هذا خلاصة كلامه في شرح المفتاح وقد يقال قول السكاكي وقد عرفت استقبحت ... [illegible] ... الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها الا قوله فلا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ... [illegible] ... الاستعارة [illegible]

غير ثابتة للمكنى عنها وذلك انه توهم للملائم شيئا شبيها بالاناء فيستعمل اللفظ فيه لكنه يستبعد

وزعم المصنف انه لا دليل له عليه لجواز ان يكون قد شبه الملائم بظرف شراب مكروه فيكون استعارة

بالكناية ثم اضاف الاناء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملائم بالاناء المكروه فاضاف المشبه

الى المشبه به كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا لكنه

لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه

اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها

دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه

الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي

في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا

وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تسمى متخيلة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني

الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره

للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال او جعل

الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ليكون اطلاق

عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات

اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد

القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن

شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا [illegible]

معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه

تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى في جعل الشيء للشيء من غير

توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية

النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز

اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام

المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية

انه استعير للمنية ما يلزمها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي

ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا

فتسمية الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف

على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وبمقتضى ما ذكره

السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية

اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه

به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت

لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح

والتجارة فكما اعتبرنا هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فلنعتبر ههنا ايضا معنى وهميا شبيها بالتجارة

والخسر شبيها بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان

التعبير عن المشبه في التخييلية باسم ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية

وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء

ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص

به للمشبه عن ان التعبير عن المشبه في التخييلية بصريح الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في

ان التعبير عن المشبه هو المعنى الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به قد خفي هذا على بعضهم فتوهم

ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه

ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المستعار عنه الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه

بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في

الترشيح فاستبداده في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة

ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد و

الاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف

مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية

بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح

لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت

اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا متلاطما امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي و

البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها يحتاج الى الصورة المتوهمة لتصح اضافتها

الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة لانه داخل فيها قلنا فرق بين المقيد والمجموع

والمشبه به

والمشبه به هو الموصوف في الصفة فخارج عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى باشتراك

الاستعارة فانه تزيد وينقص عن المكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون

الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية

انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة

الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به

اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه

لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه

فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية

هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف

الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي لتفسيره الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة

نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس عن تشبيه المنية بالسبع

وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها

والاولى دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض

اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا

غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه لا اعترافا بحقيقته التي هي التصريح باسم

ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما ندعي هناك

الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء

الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع

مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السباع في التشبيه لحمل افراده

قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين

كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية

للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في

غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا

اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق

الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت

نظيره قول الحماسي حتى تكون استعارة بل هو حقيقة قلنا اتفق الجمهور ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية

هيهنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما

قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا

تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمنية هو السبع وهذا مما لا يمكن انكاره

وذلك لانا نقول المنية هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف فلان الادعائي انما

هو عين المنية الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة

فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا

نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له

بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية

موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث

انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما

امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني

عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس

مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد

بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان

المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه لانه صرح في

ما هو بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك

من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فلو

الاشكال فلو جاز ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف او يذكر المنية استعارة بالكناية حالكونها

عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه في

المشبه به ادعاء فتوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار

السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة

المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها

اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل

المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم

نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الأمثلة ففي قوله
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل إليه قرينة وكذا في قوله ولأصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع
استعارة بالكناية عن الظروف والأمكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الأقسام ورد ما اختاره
السكاكي بأنه إن قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بأن يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لأنها أي التخييلية مجاز عنده أي عند السكاكي لأنه جعلها
من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وإرادة المشبه
إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة
وإذا لم تكن التبعية تخييلية لم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني
عنها في مثل نطقت الحال وأشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق وإلا أي وإن لم يقدر
التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت الحال
مثلا استعارة لأن المجاز المرسل ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من رد التبعية إلى المكني عنها مغنيا عما ذكره
غيره أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له أن يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه أن يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية وما يقال
إن مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل إنما تكون كذلك إذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الأمرين ممنوع فمما لا ينبغي أن تلتفت إليه
وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطقت إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة

التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح
لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف
فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت
الحال هذا الكلام ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير
ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد
صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في
اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال واما محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل و
الهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد
صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار بجعل نقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في
الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على
التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا
في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف بناء على ما مر من ان التخييلية
عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب

التشبيه

التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا
اي وبان لا يشم كل من الحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو
رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله طلبنا التي في تشبيه صدعيك بالمسك فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير معقبة
بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة
نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال
الغز في كلامه اذا عمي مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني تصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا
لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت
ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها
راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير
الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا
توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب
على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة وهي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان
التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل
ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
فتصير تحقيقية والغازا او تكليفا بما لا يطاق كالتشابه بين اللذين يتصل بهما ذكره
انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين
الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسالة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا
وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها

كما في الحقيقة في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية
يجب حسن المكني عنها لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه
لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها أما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكني عنها قال إن حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استهجن ما ما الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في
المكني عنها فصل اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف
به أيضا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الإعراب حيث ذكر أنه في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لأنه قد
نقل عن محله الأصلي إلى المضاف وأما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح
بأن الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في هذا الباب هو المجاز بالمعنى الأول لكنه قد حاول التنبيه
على الثاني اقتداء بالسلف واحتذاء بصنيع التسامح عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها الظاهر أن إضافة الحكم إلى
الإعراب للبيان ويشعر به لفظ المفتاح أي تغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة
لفظ فالأول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء أي جاء
أمر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية وإن كان
الله قادرا على إنطاق الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر إن الحكم بالحذف ههنا لأمر يرجع إلى
غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن أهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك فالحكم
الأصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الأولى إلى الرفع وفي الثانية إلى النصب بسبب حذف
المضاف وليس مثله شيء فالحكم الأصلي لمثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب
زيادة الكاف وذلك لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله
والأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما أنه نفي للشيء
بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لأخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والك

الاخ لا انه لا اخ له بل لاخ به من اخ هو له فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه وهو

ان يكون له اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخا هو له فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره

صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته

فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه

فقد نفوه عنه كما يقولون قد بلغت اترابه يريدون انه بلغ وبلوغه فحينئذ

لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها

وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه

مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود

لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعملوا هذا فيمن له مثل

ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما

في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم يذكره شاملا له لكن الشهرة

في ذلك على السلف من نظر لا ترى انه اراد تعد هذا المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في

ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي

المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه تركا في التعريف الذي نقله

السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني و واحدة

الاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في

تعريف السكاكي ايضا واما تسميتهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال

المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا دليل انفرد به والله اعلم **الكناية** في

اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح

تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم

مع جواز ارادة اللازم ايضا فالمفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي

اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة

ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان

يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع

ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد

المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس

لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز

لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة

الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم

وههنا بحث هو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى

جائزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك

فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما

تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن

له نجاد قط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر

من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة

اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني

المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان بالتصريح

وعدم التصريح وهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه

وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع

عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المص

ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما

قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز

ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له

وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز

بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم

لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم

للنبات الى النبت من الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم

ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم

ملازمة

ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وفيما نحن فيه لا يجوز
ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه
لانه لما بنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نسلم ذلك فان الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت
واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار
كونه عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى
ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فتضم
الى لازم اخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد او التي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من حي مستوى القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب هاهنا باعتبار الرجوع
وسهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم

والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى
المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول
القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وطويل النجاد
بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير
الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له
والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى انه على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه وكانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم نحو زيد احمر ... اسود ... فانه يصح
منه الاضافة وكذا تقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم نعت
انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على شائبة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير لها انما هو
لجريانها لفظيا وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد ليس ينتقل منه الى مرادفه من ذلك الامر الى المقصود لكن لا في بادي
النظر وهذا ممتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه
الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلهية لانه ينتقل منه
الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى الحكم
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى الحكم بواسطة فمقصود
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية

ان لم يكن

ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها عائد الى الكثرة الى قوله
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع
ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة
من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهو معنى
قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اى كمال الرجولية
والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصها به بان يقول
انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول ومنصوب معطوف
على مفعول ان يقول اى ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا
المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصلت السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار الاضافة والاسناد الى الموصوف او ضميره
الاترى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى الضمير فى قولنا طويل نجاده
مسند الى ضمير فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان
ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصها به الى الكناية بان جعلها اى تلك
الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا التوجيه لانه قد يكون قباب فى الدنيا لكثيرين فافاد
اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول
زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه

والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البردين والثوبين الى ضمير
الموصوف كاضافة النجاد اليه لكن لك ان تقول ان نسبة الطول الى النجاد تصريح باثبات الطول
للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون
غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب
الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر
لمن يعتقد حلها مع انه قد يكنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه
جئته يقال نظرت اليه عن عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت
الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل
تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد به جانبا آخر ومثله المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل
به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية

(ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة
التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ويقال لما
والمناسب لغيرهما اي التعريض والكناية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرهما ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرهما ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله
وما ان يكن المجد الذي حل في ال طلحة ثم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد
يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب وتريد المخاطب
ان اردتهما اي المخاطب والانسان الذي معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب حتى يكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية و
ههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل ان
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوع له وليس بمجاز لانه لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع
له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى ولا يصح من
غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف هو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل

المتفق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم
الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في ساير انواع المجاز واتفقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و
انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من نوع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات
لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول
افاد تاكيد الاثبات لتلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على
كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه
الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها
قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس
بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في
كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك هذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد هذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر
لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي
وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا نعرف

حال المعنى



حال المعنى في نفسه بأن يكون عنده بمعنى أعز ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكون عنده بكثرة الرماد هكذا
لا يتغير معنى مساواة الاسد بأن يدل عليه بأن يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن
كثيرا ما يغالط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة
والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غيره
ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة من تبيين
في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين
اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة و
عشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء
كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وفعلين نحو يحيي ويميت وحرفين

نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي

لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها

وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس

وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع وهو القسمة

يقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول

فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم

والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين

فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس

لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن

الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره

الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير

الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي

براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى

ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى

الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس

خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن

الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى

عن البيان فلا يقبل الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر

العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى

لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان

الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان

احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم

نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين

الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه

قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالاحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى
ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تركب من الطباق وقد تركب مما هو ملحق بالطباق لان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين ضده

[illegible] بالاربعة [illegible] الرابع لان [illegible]
[illegible]
قال المصنف [illegible]
[illegible]

ضده اي ضد ذلك الامر كما بين الابيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون
البيت الاول من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنها اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق ايضا والايتلاف والتلفيق
ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي من الحدب مع عطف
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بريت القلم بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي
الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم
احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع
والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في
البيت الثاني من حسن الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة
ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو

والشمس

والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض ولا ساق له كالبقول و
الشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يتوهم ايهام التناسب كما هو
في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب النقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بذال يوم
الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق
تجل عن الرهط الا ما في غادة لها من عقيلة مما لكها رهط والنون هو المعروف من حروف
المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم ورد اسم
من دابته اصيبت بشره وكذلك الاسم فاعل من دلا الركاب اذا وقف تبوقا واراد
بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الجبينة
عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعراب لبادية الاطلال فيضرب
بينها اذ لا احراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجبينة سمان ذوات سنمة ففي ذكر
الحروف النون والراء والذال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة واما ما نسبه
بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان
يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف
سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارف فيها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم
ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش
والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع
له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احلو وامرر وضر وانفع ولن و
اخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمعاند
نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى
القلم بمعنى اي افسد حال المفسد وانتدب اي اجب المعالي واجتهد فيها يقال ندبه لامر فانتدب
اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني
داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتضادة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب
الرقيب في الطريق من رصده ترقبه والراصد الذي يرصد الطريق يقال الذي يرصد القوم الذين
يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وسمى بعضهم التسهيم يقال برد مسهم

فيحظوظ مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو الحرف الذي
البيت والفقرة اذا عرف الروي فالظرف متعلق بيدل اي انما يجب في هذا القسم الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات والفقر ويجب تكراره في كل
منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى.
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه
يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او
فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس
الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته اي وقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومن اقتراح الكلام لا ارتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ
الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله
مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا
بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة

و وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا العطف

وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه

المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك

قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان

صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا

آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا

صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة

الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول

من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس

الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع

بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنها اي من المعنوي المزاوجة

وهو ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير يصلح كما في قولهم حيل بين العير

والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في

ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج

بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى

علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما

لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما ومن تتبع

الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا كما سبق الى الوهم من ان معناها ان

تجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى

وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا

جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنها اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم

في الكلام جزء على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم

حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت وظاهرها

عبارة المصنف يصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشيه في الفعل سريع

ابن اليتيم بالظلم والجهر ولئن لقيتك لأبكينك ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها أن
يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام وهو الذي أضيف إليه العادات وبين السادات
معنى ووقع بينهما أنه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات
ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بأن قدم الحي وأخر الميت ثم عكس فقدم الميت وأخر
الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين
نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس
فأخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت طوت
بأحداث الفنون وتبليها دثار شبابي والجنون فنون غير تقاطيب الفنون وحطها تبين
لي أن الفنون جنون ومنها أي من المعنوي الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي
بنقضه وإبطاله لنكتة كقوله أي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الأرواح
والديم دل الكلام السابق على أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد إليه
نقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار لنكتة وهو إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش
كأنه أخبر أولا بما لم يتحقق ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم ومثله فقف لقد الزهرة بل الأهل ومنها أي من
المعنوي التورية ويسمى الإيهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فإنه أراد باستوى معناه البعيد هو استولى ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى
به عن البعيد المراد إما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فإنه أراد معناها البعيد أعني القدرة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب أعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده
كقوله لقاضي ابن الفضل عياض بعدا باردا كأن الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي
والحمل يعني أن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي
أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزالة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى

القريب

العذيب لانه ليس بعيدا عن الرشا حيث ذكر الخزامى وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون من التورية

ترشيحا للتورية كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد

بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله

تعالى الرحمن على العرش استوى انه تخييل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف

الملك جعلوه كناية عن الملك لما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود

يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط

والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله

والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي

الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من ان يتمحل لمفرداته حقيقة

او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء

واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك

تفسير منهم على الجملة وقصدهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال

واهل التشبيه والا فمحال ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين

للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد

بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه

الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي

بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد

بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا

والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور

في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار

الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل

او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي

يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل

ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني

للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله على الترتيب فان قلت ما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر للاخر من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله
اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك لان يجعله قول الفريقين فانه قد
لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق بواحد وبمتعلق
باخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان
السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل
الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال
ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا للتاديب والاكرام والتخفيف
النشر فعلت كذا وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر

بمراعاة

بمراعاة العدة ولتكبروا الله على ما علمكم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي

ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى

تبيينه الا النقاد المهرة من علماء البيان هذا كلامه وفيه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات

امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية

القضاء وهو مما لم يذكره في تفصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير مطابق لما ذكره

من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات لا

لانه مستقل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة و

كيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة ما افطر كما قال ومن الترخيص ما هو

ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر

ليصومها في ايام اخر فهذا دال بتواضحه على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة

احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر

بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر

بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الفطر

في المرخص له وفيه نظر لانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا يناسب

فان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص

بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد

قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية

علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا

ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي داعية وباعثة على الفساد ومنه

اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط

ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين وهي عشرة الاف درهم ونوال

الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين

وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر

ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر

فيها ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فيه كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على

أي ظلم يراد به الضمير راجع إلى المستثنى منه المقدر أعني العام أي لا يقيم أحد على ظلم يراد به إلا هذان الظلم بذلك
الأحد إلا الأذلان لأن هذا استثناء مفرغ وقد أسند إليه الفعل أعني لا يقيم في الظاهر وإن كان
في الحقيقة مسندا إلى العام المحذوف وهو عير الحي أعني الحمار الوحشي أو الأهلي وهو لمناسبة سببا
والوتد هذا أي عير الحي على الخسف أي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا أي الوتد يشج
أي يدق ويشق رأسه فلا يرثي أي لا يرق ولا يرحم له أحد ذكر العير أولا والوتد ثانيا ثم أضاف إلى الأول
الربط مع الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين فإن قلت هذا وذا متساويان في الإشارة إلى القريب
وكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد فلا يتحقق التعيين حتى يكون البيت من قبيل اللف
والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القريب فيه أقل وأن المتصل به تنبيها
فيكون إشارة إلى العير الحي ولو سلم فلو جعلت هذه إشارة إلى العير الحي وذا إلى الوتد أو بالعكس يحصل
التعيين غاية ما في الباب أن التعيين يحتمل وجهين ومثل هذا النشر في اللف والنشر فليتأمل ومنه أي ومن
المعنوي الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله أي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بأن إدخال الوجه فيه من جهة الضوء وإدخال القلب من جهة الحرارة والاحتراق ومنه أي ومن المعنوي الجمع
مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو بالعكس أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالأول
كقوله أي الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب حتى أقام الممدوح وهو سيف الدولة وتضمين أقام
معنى التسليط عدا أما يعني فقال على أرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد
الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد
النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أعني قاد المقانب أي العساكر يعني أقام حول
هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح
إجمالا لأنه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا أي لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا أو
لأن في التعبير بلفظ ما تنبيها على الإهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وأرضهم لك مصطاف
ومرتبع وقال قد جمع أرضهم لك مصطاف ومرتبع في كونها للممدوح ثم قسم في هذا البيت المذكور
فما رأيناه من نسخ ديوان أبي الطيب فما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف في قوله معتذر بعد قوله

للنبي ما نكبوا بابا كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا

ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية

اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها

البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات

الاخلاق كما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء

ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنهم اي ومن المعنوي الجمع مع

التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تعريفها هذه الامور الثلاثة

كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله

لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن

له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون

فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو الاعذار الباطلة فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له

النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم

فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض

اي سموات الاخرة وارضها او هذا عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول

العرب ما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما

الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير

مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء

ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا

يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار

وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل فهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم

مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه انما عندنا فمنا ان فساق

المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفيه

ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلد فيها او

المؤمنين الفاسقين الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدء معين كما ينتقض باعتبار

الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق الشقاء عليهم باعتبار فسقهم لسعادة الايمان

التوحيد وان شقوا بسبب الخاص فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة

في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله

فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى اخره وقد يطلق التقسيم

على امرين اخرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله

اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة

وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة

اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا

ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله

يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما

فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى

وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى فاعل

ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم

يجبر انا خبر الذكور وعرفهم لان التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين

لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان

تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنها اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من

امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة

فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف

بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها

ان تكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم

لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان

صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه

نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة

وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا

لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا وفيه

ضعف

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في نفس
حصول لي من حصول صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع
نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت فرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها
وقيل يراد بها فرس قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو أي تسرع بي إلى صارخ الوغى
أي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند أهله المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله
تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار
تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم الجملة صفة
وذوى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن أو يموت منصوب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت
كريم يعني بالكريم نفسه كأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه لهذا قيل والموت عنده
مجاز قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك إذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره أو يموت
مني كريم فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا ميزة عليه بهذا يسقط ما قيل إنه أراد أن في البيت نظرا لأنه من باب
الالتفات من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالأثمد
والتصحيح في قوله أقول لها إذ جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف جواد
فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف
البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي
هذا على بعضهم لقلة فهمه فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء وإنما
هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه إن كان الخطاب
لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا

اخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول الطيب يا جبل لم تنتد تتهدد

فلا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا مثله

في فقد الخيل والمال ومثل قول الاعشى وتخ فرمه ان لو كب مرتحل ...

ايها الرجل ومنها اي من المحسنات المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة

الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت

انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور

عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدل على ان النابغة على حسان في

قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة

اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون

يسلن او يفضن ونحو ذلك بل المذهب الصحيح ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة وفيه

اشارة الى تقسيم المبالغة مطلقا او تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وفي

مل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا

او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او

الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق

والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له

بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الولاء بين الصيدين

يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش

بالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على لم ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى

ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة

وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

اي نرسل تجاهه لا نميل عنه الى جانب آخر هو ارسال الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا

ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع

ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه

الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق فانه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا

ممتنع عقلاً وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو

لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط يكاد ذكيا وافراسا وابلا

فزاد فكاد ان يشجوا لرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب

عقدت سنابكها عليها عثيرا الضمير ان للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا

اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي

العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل تجمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار

ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكن تخييل حسن وقد اجتمعا

اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني

يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن جفاني اي

فخيل الى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان جفاني قد شدت باهدابها الى

الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها وانغلاقها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة

لكن تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر

بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي و

هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة

للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض

باطل لان المراد فسادهما بخروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل

بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القران وكان المراد بكونه

برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه وتعدد الالهة

ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي

قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر

النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعلى المطالب والحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت

عني خيانة لمبلغك الواشي اغش واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم

وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب

مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب

ملوك أي في ذلك الجانب ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك أي كصنيعك في

حكمانا في أموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل أنت في قوم أراك اصطنعتهم وأحسنت إليهم

فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لا تلوم

قوما مدحوك وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن أحسن إلي

وهذه الحجة على صورة القياس الاستثنائي ويمكن رده إلى صورة قياس اقتراني

بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا لكن اللازم

باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده

وهو أهون عليه أي الإعادة أهون عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان

فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية عن الخليل فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر آفل والرب ليس بآفل

فالقمر ليس برب ومنه أي من المعنوي حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار

لطيف غير حقيقي أي بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما أبدي في نفس الأمر

لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع إذ لو كان لم يكن من محسنات الكلام لعدم التصرف

فيه كما تقول قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من أن هذا الوصف غير

مفيد لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون

الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق

للواقع وهو أربعة أضرب لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها

والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عن

علة كقوله أي قول أبي الطيب لم تحك نائلك السحاب أي لم تشابه عطاءك السحاب وإنما حمت به أي

صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها أي المصبوب من السحاب وهو المطر الرحضاء أي عرق الحمى

فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة

بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة إذ لو كانت علتها

المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله أي قول أبي الطيب

ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب فإن قتل الأعداء أي قتل الملوك أعداءهم

يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم

قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت

الذباب

الذباب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
الذباب غيرها فاذا غدا للحرب صحبته الذباب ان تنالوا من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه
ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط
ويتضمن ايضا قصور اعدائه عنه فانه امن منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم واما الثانية
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه فمن حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي
وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه
اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله مثل البيت للمصنف قد وجد بيتا فارسيا
هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي
شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة
ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو
من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون
هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت ومن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ خطأ بينا
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو اذ المراد بل الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو
في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على
انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح
اي ليدل عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة
قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد
يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فان جعلت نية خدمته

المدح علة للانطاق كان من الضرب الاول اذ ليس للانطاق دليل على كون النبر خلقه

للمدح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى عن تخلف لان الظاهر من قوله ان يجد لو صف

علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف للعلم به والحق يرى حسن التعليل ما بني على

الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك

ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في

تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها

وهو هامع يعني سافت ريح الصبا المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل

فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي

عليها ومنه اي من هذا البيت يشير الى قول محمد ومبيضة طلال عليهما الامد دسا فلا علم ولا نحرى

لنبأ البلى مخايما وجدا بعد لاحبة مثل ما اجد قال بعض النقاد منهم هذا البيت نعم قد

اراد بحبيب نفسه لا ادري ما هذا التفسير قلت جاء التفسير به قصد بطلان ما يتطلع العصبة

وهو قوله الا ان تصدى مجر غزاف بلاقع عبت شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من

الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا الضمير في تحتها للديار البلاقع

وكان نفس ابي تمام هو الحبيب لكن فقد ثم السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع

وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع

والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه داخل كقوله اي قول الكميت من قصيدة

يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام

شبه جنون يحدث للانسان عن عض الكلب الكلب وهو كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك

شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب فلا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انهم ارباب العقول الراجحة

وملوك واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففيه

فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي

تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو في هذا النظم تسمية على الاعم الاغلب لانه قد يكون ذلك في غير المدح

والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن

لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسده

تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها من قراع الكتائب اي من
مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذات فلول
اي ان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف
من العيب. هذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو
هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح
ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات
شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء لما يكون ذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا
كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع ويظن ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من المذموم ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته وتوهمت
عنده فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح
ما فيه من نوع من الخلابة والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة
مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
والاصل في الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فيما
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع
لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول

هو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها

حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفوت فيه التاكيد من الوجه الاول

اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا اي ولكون

التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من وجهين

واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو

فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء منقطعا من اصله

ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء

عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا

الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي

تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما

وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك ان تجعل الكلام

متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصد

ذلك كان الواجب تاخير ذكر الرجل فمنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء

مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات

ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم

اذا عابه وكرهه ومثله قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان

الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك

الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما

في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا

سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا ولا في استثناء ان مثل قوله عليه السلام بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل

استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه

اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة

ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من يحسن

اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا

انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر في باب المدح

الضمير الاخراجي للاستثناء المفرغ نحو لا يحسن من الاجهل والاستثناء لا يفيد مبالغة الاستثناء نحو ما ملكت

فوق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي

الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا

ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى

الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ينبئ

عن علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا

واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل ما كان لاهل

الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان

يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعولا ثانيا ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول

وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال

قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها

ودع امرنا ان المهم المقدم ادمج شكوى الزمان في التهنئة فضمنها لان التهنئة مصرح بها

فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح

وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني

اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي

لاجفاني في ذلك الليل كاني اعدها على الدهر ذنوبه قوله معنى آخر اراد به الجنس ليعم من ان يكون واحدا

كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم

عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع

حلمه عنده وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار

تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا

لكن لما كان مريدا للوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على ان يجد من يصلح ان

يودع حلمه ويعيره اياه فان الوديعة تستعاد ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين

وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت

[اقول هذا البيت لبشار بن برد]

عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا ويحتمل العكس فيكون

كما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين
قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه
اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك
للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة
وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور
هو من ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وههنا بحث
ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة في
المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر فانه تحقق ان مع ابتسامتها تجاهل ليفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في
الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي التحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد
الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر فيا
ليلاي اي بضميرها والتصريح باسمها الظاهر تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والربوع
والمنازل اذا لاستفهام منها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله حكاية عن
الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وآله وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في
قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك
الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير ان تتعرض لثبوته
له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا لنفيه عن ذلك الغير نحو
يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى

عن ذا الأعز الأذل فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون

ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين

ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله أي حال كون خلاف مراده مما يحتمله

ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل أي يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك

اللفظ كقوله قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي فلفظ ثقلت وقع في

كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي

والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وأبرمت قال حبل ودادي أي طولت الإقامة

والإتيان وأبرمت أي أمللت فأبرم أيضا الحكم والتطول التفضل والإنعام فقوله أبرمت أيضا

من هذا القبيل وأما قول الشاعر وإخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للأعادي وخلتهم

سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن

عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول

على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه وهو حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه أي من المعنوي

الاطراد وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف

في السبك حتى يكون الاطراد لأن تلك الأسماء تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه

كقوله إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم

أي هدم ملكهم ويقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم أي إن تبجحوا

بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة

ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم

هذا تمام الكلام في القسم المعنوي وأما اللفظي من الوجوه المحسنة المذكورة فمنه الجناس

بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو أسد

وسبع أو في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ووجوه التشابه

في اللفظ كثيرة بحيث يفضلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه أن يتفقا أي اللفظان

في أنواع الحروف فكل من الألف والباء والتاء إلى الآخر نوع آخر من أنواع الحروف وبهذا يخرج نحو

يفرح ويمرح وفي أعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد

بفتح أحدهما وضم الآخر فإن هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار الحركات والسكنات نحو

ضرب في قتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على
بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وجعل الحسن في هذا القسم على التام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما
متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء
قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
اما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من
الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل
اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى لاستيفاء كل من الاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم
الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو
انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون
التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس الذي احدهما مركب والآخر مفرد في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول
ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقوله
العلاء مطايا مطايا وجدتك منازل منازل ... فطا فعل ماض
مطايا منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح
كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول
الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه الميم من مطعم والصاد
عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط
فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين
والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من بعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فاما متشابه او مفروق

يدل على الايضاح هي عبارة الكتاب شائع هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف

واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في

ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها هذا

لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة و

العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة

وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان

اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد و

الترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة

كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظا البُرد بالضم والبَرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس

اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف كون الاختلاف في الهيئة

فقط قولهم الجاهل اما مُفرِط او مُفرِّط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا

يقتضي ان يكون مُفرِط ومفرّط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة

واحدة كحرف واحد عدا حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد نبه في كيفيته والى هذا اشار بقوله

والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا الى ان الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط و

الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف

غير الاول وغير قولهم البدعة شَرَك الشِّرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة

شَرَك الشِّرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني

ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف

احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان

احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما

في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل

والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول

ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة موصوف محذوف

اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه و

بالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه

حفظوا وحماة وقواض من قضا عليكم وقواضب قضب قطعوا اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا

باسياف قواض للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران لسيوف حاكمة بالقتل قاطعة

وربما يسمى هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل

ان يرد عليك اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى

حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة

بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر من هذا القسم الا ما يكون

الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين

الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف

لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد

بينهما التشابه فخرجا من التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب في فرق ولفظي ضرب وسلب

ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا

وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس

او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى

ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم

يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز

الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا

يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق و

بما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم

تقارب الفاء والميم الشفوتين نظرا او في الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها

اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن

قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو

ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب

سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه

لانه حتف اي هلاك فيه للاحباب فتح وفيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا

وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والاخر

فاخره

فآخره يسمى تجنيس القلب مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار
الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولهذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك
من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواض قواضب كقولك حسامك للاولياء وللاعداء فتح و
حتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد
حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف المهملة انفصالا كقولهم في مسعود متى يعود
وفي المستنصر بترجمة المسك بضم بحجته وقيل لفاضل استنصح ثقة ابتر بتصحيف فقال التقية
بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك في الارض مع ارضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين واراد بهما اللفظان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة
فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشه والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث

ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق

نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين

او الملحقين بهما فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع

الثانى واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو قوله فى علمه

حلم عن صديقه وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر

اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فلم يعتبر عنده اربعة وهو ان يقع

اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير

فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة فى ثلثة

باعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة

من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر

بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا

اما ما يكون اللفظان مكررين فيه فما يكون احد اللفظين فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع

الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر فى

حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية

من عرار هو وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع

مفعول اقول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اجادكم فيقرأ باثر

غصتنا واراد مثل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك فقلت تمتع من شميم عرار

نجد فانا نعدم اذا امسينا الخروج من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر فى اخر المصراع الاول

مثل قوله اى قول ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب هى الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما

مولعا فما زلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر فى صدر المصراع

الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله الما على الدار التى لو

وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه

والنصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة

التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها نافع على

انه مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى تفاعل الدار التى
مقدم عليه والجملة فى محل الرفع على انه خبر ان

لو وجدتها

لو وجدتها ما هولة فاكان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماء بها
بها لا تفرج ساعة فان قلبها ينقبض ويشتغل بليل وجد واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي تركاني من
ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف فصحن
بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيه الخمر والا
الشرب المخصوص بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين وتسمى
فاتحة الكتاب القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة
بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق او لانها
مثنى مفعل من الثني وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
او ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصلهما في ضرب اللقاح فهما راجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه لم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول
ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب اي الماء العذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني
ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو
المصراع الاول لا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر و
يضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله

الثغر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها

فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فتغير والغرض تجنيس الاشتقاق

واما الامثلة الثلاثة الاواخر اعني مثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول فقول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى

فسحقا له من لاح فالاول ماض من اللوح والآخر اسم فاعل من اللحاء ومثال ما وقع الملحق الآخر

في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني فالاول من عنى يعني

والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان

الثريا مكانه ثراه فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من

اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة

من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين

من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر ومنه يبحث

لان القافية هو لفظ في اواخر الابيات اما الكلمة برأسها او الحروف الاخيرة منها او غير ذلك على تفصيل

المذاهب فلا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي

بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقرة

التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد

المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي وحاصله يعني كما ان

القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر

وكما ان التقفية هي توافقها فكذلك التسجيع بمعنى المصدر ههنا توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر

مطرف ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان

الوقار والاطوار مختلفان وزنا والا وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين

من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين

من القرينة الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع

بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في

الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان

لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين

لا اكثره

لا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك ان يكون ما في احدى القرينتين او

اكثره مما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب

موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولك حصل الناطق

والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو

انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ

واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى غير

والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها

ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه

ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر و

عفاء الرسم قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود و

ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه الاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم

وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة

اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين

كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول

طولا لا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا

ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني

تسع والقرآن غير ذلك ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان بمنزلة واحدة ثم تأتي

الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين

في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين او جعلت الثالثة منها

خمس لفظات وستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان

السمع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء

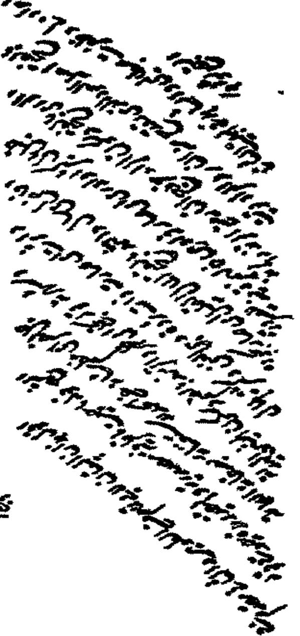
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع

السامع وابينها هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير

ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من

القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا

الا ان الاولى ثمانية عشر والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من التسجيع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف
بالغرض من تزاوج الفواصل اذ رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيتك بالغدايا
والعشايا اى بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اى امرأني واخذه ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح
مع ان مثله محكا بالمخالفة للغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
او لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول
ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى
به زندي اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه
مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف لفساد المعنى بتعدد الضمير المذكور في
البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع
على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التي هي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اى يجعل
كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا انه المفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري
لما اشتددت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت به طوائح الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث هو قوله
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا



بعد هذا

بعد هذا الدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي الثاني أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني

فإذا جاء مرتبطا به كقوله أيضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول

فحومل الثالث أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي

من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابع أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني

ويسمى التصريع الناقص كقول أبي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

الخامس أن تكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لأن

اللفظة إما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الأبرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت

لا يؤوب وهذا أنزل درجة وإما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول أبي تمام فتى كان شربا للعفاة

ومرتعا فأصبح للهندية البيض مرتعا السادس أن يكون المصراع الأول معلقا على صفة إن

ذكرها في الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح

وما الإصباح منك بأمثل لأن الأول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابع أن يكون

التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس أقلني قد ندمت

من الذنوب وبالإقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى

أن السابع خارج عما نحن فيه ومنه أي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين أي

الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة

وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لأن الأول

على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله

هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية

أنه يجب في الموازنة أن لا تتساوى الفاصلتان في التقفية فيكون بينها وبين السجع تباين و

يحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية فيكون بينها

وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة

بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله

وقارا وقد خلقكم أطوارا وأما ما ذكره ابن الأثير في المثل السائر من أن الموازنة هي تساوي

فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحروف أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس

كل موازنة سجعا فمبني على أنه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة

تساويهما في الحرف الأخير كشد ومد وثوب ونحو ذلك فإن كان أي ثم إذا تساوى الفاصلتان أو القرينتان

دون التقفية فإن كان ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الألفاظ من القرينة الأخرى في

الوزن سواء كان مثله في التقفية أو لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة

بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بأن الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة

مما يختص بالشعر ورد لها أمثلة من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على أنها تجري في النثر والنظم

جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه أن المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق إلى الوهم

من قوله وهو تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم

وقوله أي قول أبي تمام مها الوحش أي بقر الوحش إلا أن هاتا أوانس أي هذه النساء أوانس

بك وتحدث في مها الوحش نوافرها قنا الخط إلا أن تلك ذوابل والنساء نواظر لا ذوابل

الظاهر أن الأكثر في البيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى لا جميعه

لعدم تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري

فأحجم لما لم يجد فيك مطمعا وأقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه أي ومن اللفظي القلب وهو أن يكون

الكلام بحيث لو عكسته وبدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام

وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر أما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا

للآخر كقوله أرانا الإله هلالا أنارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله

أي قول القاضي الأرجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم وأما في النثر فأشار

إليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لأن

المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه أي ومن اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضا وهو

بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما أي من القافيتين فإن قيل كان عليه أن يقول

يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لأنه يجب في التشريع أن يكون الشعر مستقيما على كل قافية

ومعنى لأنه فهم من بناء الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد

فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب أن لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل

كقوله أي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطبة المرأة الدنية الخسيسة إنها شرك الردى أي حبالة

الهلاك وقرارة الأكدار أي مقر الكدورات دار متى ما أضحكت في يومها أبكت غدا بعدا لها من دار

غاراتها لا تنقضي وأسيرها لا يفتدى بجلائل الأخطار وهكذا سائر الأبيات فهذه الأبيات كلها من الكامل

الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية

عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويرد

عليه ايضا ان الحركة التي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب

الدنيا هي من حركة الكاف من شركك الى الآخر ومجموع قوله كالشرك والقافية الثانية من قوله

الدال من الاكدار الى الآخر ولفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال

هنا بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب

الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي

فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء

البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام

والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى

عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او ميمية او نونية مثلا سمي به لانه يجمع بين

الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على

البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده

فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف

الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات

ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف وحركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما

في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وفي فقرتين او اكثر

والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى

حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم

في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم معناه

يجيء قبل حرف الروي من قافية البيت وقبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به

في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان مسجعتين لما احتيج الى الاتيان بذلك الشيء

التسجيع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال ان كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية لتوافق

قوله قبل حرف الروي او ما في معناها يجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى الروي من الفاصلة

واما السجع فلا تفهم واما الشامل فلانهم نزلوا منزلة حرف الروي فقد جوزوا قبلها في الفاصلتين باطلاه

وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك كذا

نظر الشاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تضجر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر

وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت

قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب

منيتي أيادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخالط بمنة وان عظمت في الانفس شكرت لله

نعمة واشكر الى وقد يقال شكرت فلانا ويه وشكرت نعمته فكأنه اراد لعمرو ونحن في المجاز اوجعل

ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

بها النعل كناية عن نزول الشر وحلول المكروه ذلك لان النعل بها يقدم بمعنى لا يظهر الشكاية اذا

نزل به البلاء وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الاعرابي اذا

افتقر المراد لم ير فقره وان ايسر المرا ايسر صاحبه راى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني

كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها

باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالقذى الملازم له حتى تلافاه باصلاحه فعرفنا الروي هو التاء

وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع

في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم

ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني

كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل

ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال

فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري

وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما اختار في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين

التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهذا

هل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه

اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الحروف الروي

يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار

انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد لظاهر لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما

يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم

من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه واكثرهم ان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني حرف القافية

او الفاصلة

او الفاصلة والالفاظ المناسبة بقوله في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك

في غير الفاصلتين ايضا وصفنا ان مثل هذا الاعتبار الذي يبتني لزوم ما يلزم قد يجيء في كلمات

الفقرة والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات

ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك لان المعاني

اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحصل للفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ

متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر

قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب ينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف

بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كأنه

غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر

لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين

وهو قسمان الاول ما يجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم

كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى التحسين في الخط دون

اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل

وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجنتني تجني

بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقوله او ظوا وادر لذا ان زرت زاد

ودود ودا وعذد او ودد او ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها

منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعوده

يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة

مثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض

حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او

الفقرة بمعنى ثم تعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان

ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع اسماء مفردة

على سياق واحد مثل ما يجيء في نسق الصفات وهو تعقيب صفة بصفات مثل البحر وامثالها لعدم الفائدة

مثاله في القرآن المجيد هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن

في ذكرها لكونها داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الانضاح وهو ان ترى في كلامك

ء لا التهنات بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في
باب الاطناب فقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف
المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يتحقق مع الايجاز وقد يتحقق مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثاني فلا باس بذكر الاشتمال على فائدة مع عدم دخولها فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر
هذه الاشياء وعقد لها خاتمة ومفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث لا
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة على ما توهمه بعضهم **خاتمة في السرقات**
الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات ويشترك فيه الفصيح
والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل
به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض
كالاتفاق في الغرض العام فانه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس
وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم
يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول
او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان خاصي
في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ

والسرقة

والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه واما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب
والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه
حقوقه منوّنا المملة ولم توجب عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان
كان يعقل اى وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وباخاك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب
حد السيف ادبر كويحصة السيف حال مؤثر تقطيع السيف مؤثر نائرة او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اى بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد
لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر عنه اثر السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم ويلحقه عار وامتناع انفه
لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى
فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها
هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى
لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة فى داليته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب ما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار
التى كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ
ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف
من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الاول فان كان اخذ اللفظ كله مع
تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لانه اما

اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس تحقيرهم ... لا ان الخائف يرقب العقاب بتركه لم
يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه
عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد
الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وقد يحكى عن بشار انه لما سمع بيت سلم قال
فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في
كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في
ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة
الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد
استشهد في بعض غزواته فيها هيهات لا ياتي الزمان بمثله اي بعدما ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده
او بعد نيله اي بعد لانه ما قبله وهو قوله اعني بانضر نيله ذا يده من حيث ينتصر الفتى ويتيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصيرا لان الغرض في هذا النحو في
المثل ان يقال انه يعجزها انه لا يكون فاذا جعل سببه مثل بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوده
المثل ولم يمنعه من حيث هو بل حيث بخل الزمان ان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا
به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع
ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون لم يصب محزه اذ المعنى على ...
والمراد لقد كان فان قلت هيهنا مضافا محذوفا والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا
بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت لبخيل بالشيء هو بذله
للغير والزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض
عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه فانه باق بعد
في تصرفه فلان يسمح بهلاكه وان يبخل ففي الشاعر بذلك الحاصل ان ايجاده واعدامه ممكنا بيد الزمان
منها بايجاده لكنه لا يسمح باعدامه فقط لكونه سببا لصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون

مصراع أبي تمام لجود سخا لا استغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر له قرينة تدل عليه على أن هذا

المعنى مما لم يرتض به أحد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني أي تعلم الزمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم

إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي أبداه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تأويل

فاسد غرض بعيد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدم وإنما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي

فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع

أبي تمام لأن معناه بخل الزمان بهلاكه أو بإيجاده أو بإيصاله إلى الشاعر كما أن معنى مصراع أبي تمام بخل

بمثل المرثي ولو اشترط في الأخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق إلى بعض

الأوهام لما كان مأخوذا منه على واحد من التفاسير لأن أبا تمام قد علق البخل بمثل صريحا ولهذا قال

الإمام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه أن المصراع الثاني من قول أبي تمام هيهات البيت

فإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فأبعد أي فالثاني أبعد من الذم والفضل للأول كقول أبي تمام

لو حار مرتاد المنية لم يجد ❊ إلا الفراق على النفوس دليلا أي لو ذهب الطالب ضالة المرتاد إلى المنية

القابضة للنفوس أو تحير في الطريق إلى إهلاكها ولم يمكنها التوصل إليها لم يكن لها دليل عليها إلا

الفراق وقول أبي الطيب لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ❊ لها المنايا إلى أرواحنا سبلا الضمير

في لها للمنايا وهو حال من سبلا وعدلا ترجع لها وهو فعل وجد أضيف إلى المنايا وروي المنايا

وقد أخذ المعنى مع بعض اللفظ لأن المراد الفراق والوجدان وبدل النفوس الأرواح وكذا قول [illegible]

لم يبكوا الحديث فإنكم لما أثرتم موضعي هو ذلك الدر الذي أودعتم في مسمعي [illegible]

من مبتغي وقال جار الله في مرثية أستاذه وقائلة ما هذه الدرر التي ❊ تساقطها عيناك سمطين

سمطين فقلت هي الدرر التي قد حشا بها ❊ أبو مضر أذني تساقط من عيني وقوله فهو أبعد من

الذم إنما هو على تقدير أن لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية وإلا فهو

مذموم جدا كقول أبي تمام مقيم الظن عندك والأماني ❊ وإن قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في

الآفاق إلا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول أبي الطيب إني عنك بعد غد لغاد ❊ وقلبي عن فنائك غير

غاد محبك حيثما اتجهت ركابي ❊ وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الأول

من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة شرع في القسم الثاني منه فقال وإن أخذ المعنى وحده فقال وإن أخذ

المعنى وحده وهو عطف على قوله وإن أخذ اللفظ بتمامه أخذ المعنى وحده إلماما من ألم إذا قصد و

أصله من ألم بالمنزل إذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فإن اللفظ للمعنى بمنزلة

المجلد فكانه كشط من المعنى جلداً لكنه جلداً الخ وهو ثلاثة اقسام كذلك اى مثل ما سمى اغارة ومسخاً
لان الثانى اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ
من الاول كقول ابى تمام هو الضمير للشان الصنع اى الاحسان او هو مبتدأ خبره الجملة الشرطية او قوله
ان يعجل فخير وان يرث اى يبطؤ فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
اى تاخر عطائك عنى اسرع السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تاخر عطائك
عنى يدل على كثرته كالسحاب فما اسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشى
فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب له المثل بالسحاب وثانيها اى ثانى الاقسام
وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تألق اى لمع فى الندى اى النادى بالمجلس [illegible]
كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول
ابى الطيب كأن السنهم فى النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا الخرصان هنا
وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها
كأن السنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت لا تسترق النفاذ كالسنتهم
فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى بلفظى تألق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم
من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون
الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ولم يك اكثر الفتيان مالا [illegible] وما كان اكثرهم
سواما السائمة والسوام الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا فى الاساس فلان رحب
الباع والذراع ورحبهما اى سخى وقول اشجع بمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم فى الغنى الضمير
فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
اى احسانه اوسع من معروفهم وكقول الاخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها الا
عليك فانه مذموم وقول ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت
الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو
العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم و
النساء فى الضعف سواء وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب ومن

في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذلك انما هو كتعبير ابي الطيب عنه

بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه منهم خضاب ويجوز في

تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مدحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان

الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغيّر لفظه وصرفه عن نوعه

من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وقافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى

الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان

الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف

وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى

والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول

جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم

وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم وهو الناس

وهذا يشملهم وغيرهم وحكي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وكرمه

في زمان غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قولا

لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل

بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون

معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك

فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال

اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز

المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض وعلى تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها للعطف

فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون لان الملامة فيه

من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص

والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام

ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت

قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم

غاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة

من الجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنها اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه

ما يحسنه كقول الافوه فترى الطير على آثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان ستمار

اقيم مقام اسم الفاعل او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا

لوثوقها واعتمادها ان ستمار مخففة من المثقلة ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول

ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل

من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها

ستطعم لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان

قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور الواصلة في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو فسار

فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه

رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لان كلا من

الافوه اي بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين

وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار

على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا

يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول

ابي تمام ظللت الهام بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا

نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهي في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو

تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على

آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش

وبها اي وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه

لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع

الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى انها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك

الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون

معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطير على

آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة

الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز

الابتداع

الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ
من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة و
ادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع
الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله
انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر
هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد
الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال
الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير
الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني
سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف لانه ليس لقاطع ثم ضرب بسيفه لو عنق فنبا
فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى
به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب
صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف
ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر
ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني
فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة
لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد
سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة
الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في

ان يحكي منها اخذ شيء من الاخر واما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران
او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون
فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى وقال النبي عم
كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او
هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر
جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد
الحرب يوم حنين اخذ النبي عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اي قبحت بالفتح من القبح نقيض الحسن وقول الحريري قبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل بعده
قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال لي ان رقيبي سيء
الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك
الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه
بكذا اي جعله محفوفا محاطا بعوارض وجهك جنة لا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب
الجنة من تحمل مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله
اي قول ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير
ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران واد لا ماء فيه ولا نبات
وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم في صبيح اتى الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤه والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
اصحابه قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه
مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا

احتياج



احتياج الى التنبيه لهذا بتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر جلها كان احسن اليشملا

ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لشدة دقته في استعمال التغيير

اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق

صدرك وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق

وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل

وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد

الانصاري ومما اشتهر انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه

مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم

في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله

اي الحريري يحكي ما قال الغلام الذي عرض ليبيع على انه ساانشد يوم بيعي

اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان

نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وتمامه ولا مبتر بن ابي الصلت بتمامه ليوم كريهة وسداد

ثغر اللام للوقت اي لكرههم من اسماء الحرب سداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل

والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب زمان سد الثغور

ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الى واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطئة واما

بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس

اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم

ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدونه نحو ما كما مرانها والثاني ان

لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى

والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسنا ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد

من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل

بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة ولا توجد في شعر الشاعر

الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي

قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتها وثغرها تذكرت ما بين

العذيب وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق

انتصب مجرى على انه مفعول به لتذكرت وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر او المجرى فقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فهذا الشاعر ابن نباتة ضمنه العذيب وبارق معنييهما البعيدين اذ جعل العذيب تصغير
العذب يعني به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وبمجر عوالينا وتذكرها
تمايل القد وجريان الدمع على التشبيه بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب التورية
والتشبيه فلا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول
بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع
الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود قوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط فخفضوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره ومثل هذا وصف بانه رشيد
واراد به الغوي على طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه ايداعا كانه الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول
هو بالنسبة الى شعره قليل ويسمى رفوا كانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان
ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريقة الاقتباس
هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير
القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر جاء الى ما باله مفتخرا العقد قول علي عليه السلام وما لابن
آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا تغير
كثيرا لا يتحمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن والحديث وحينئذ لا
يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع

ما لبس يحييك واعلى بنيته عقد قوله عليه السلام الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما امور مشتبهات

وقوله انما الدنيا تعجبك لله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم

وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت

نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات

فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده ويرجع منه على مقتضى توهمه حل قول ابي

الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم وعادى محبيه

لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من

الوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم

يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان فالحق ...

من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد

ذكرناه في باب التشبيه وهو هيهنا خطاء محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى

بين التلميح والتمليح وفسرها بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مشهورا واخذ مذهبا

لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر

ذلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان

يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم

فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي

وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة

وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب

يوشع الضمير في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء اذا

دوم عليه نضا اذهب وازال الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة

الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما رآه واستغراب اشار الى

قصة يوشع بن النون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه

روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم

ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح

الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنار

تلتظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكرب

اللام للابتداء وعمرو مبتداء خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على

الرمضاء وتلتظى حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اى المستغيث بعمرو عند كربته

الضمير للموصول اى الذى يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو

جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس وهى اخت الهبيلة وهى ام جساس جارة

لها من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر

بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها

فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه

فقال جساس ايتها الحرة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع

غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم

وقف عليه فقال كليب يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الشر بين

تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول

عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دونه خرط القتادة والخرط

القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب لما سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان و

الخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصة فى

الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كانى ساورتنى

ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبى

فما لها من ضيعة يغوا ولادها اشار الى المثل اغوى من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه

اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى ما فى الجوارح احب الى من البازى فقال النميرى وخاصة

اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير انا البازى المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا

واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ماذا

لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شىء شيوخ محارب وما

خلتها كانت تريش ولا تبرى ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر

اصلحك الله اضلوا النابحين رمعا وكانوا في طليل زاد قول القائل لكل مهل لحى من اللوم يرقع

ولابن يزيد يرقع وجيلد فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي

للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الانق

الاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه

حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن

سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ

متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان

يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاوم واصح

معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة

عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات و

ملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا

حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان

في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك

من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى

رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فصار الدخول كاسم الجمع

مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف

وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له مثل

ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول وكحسن هذا

بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وكحسن الابتداء

في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس من

خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم

وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله اي ابي الطيب فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي

الغزل قوله ايضا ابفيك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يتجنب

في المديح ما يتطير به اي يتشاءم كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي

العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي

غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال الاعمى بتبدع بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي

القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتدا

ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود

والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتدا مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل

براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته في

التهنئة بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وكقوله في المرثية

اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي

احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في

فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في

حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب

وكقول ابي العلاء يمن عرض له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بالعلى والامام سليم وكقول

ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم

ومنه ما يشار في ابتداء الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف الحمد لله

الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها

اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به

اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون

في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف

للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما

اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى

اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان

التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال

الى الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان

على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل

الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم كقوله اي قول ابي تمام

في عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فيها ونقص

والشرح

والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلاً ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى

وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهماً انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من

ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين

القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطوال

الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى

قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان

السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا

فقلت كلا ولكن مطلع الجود وتنبيه ولكن مطلع الجود وحسن التخلص مما وقع في بيت واحد كقول

ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به

الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي

الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين هم الذين ادركوا

الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي

ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب

العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضاً قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان

كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية

لو رأى الله ان في الشيب خيراً جاورته الابرار في الخلد شيباً جمع اشيب وهو حال من الابرار

ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقاً من ابي سعيد

غريباً ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد

الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على

رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام

الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء

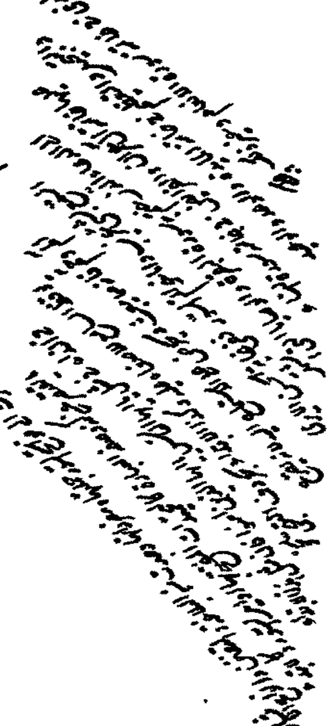
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصداً الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم

بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان

فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده

فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد

الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا
وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن
من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب
عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ
الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث
المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة
او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه
السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد
الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة فيما
سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك
الجميل فاهل له اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر وشكور اما عاذر فلما صدر عنك من الابرام وشكور
لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي المعري بقيت بقاء الدهر يا
كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته وفيه حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة
واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية
الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم
التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف



الاعلى

الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ومما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال
والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا اختتام بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان ان لكل مقام مقالا
يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع
توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر
حوادث اوهنت الطبع ملالا والخواطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وقيضنا
الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر
سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله تعالى عن الآفات وكان الافتتاح
يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق تمت

وانطبعت هذه النسخة الشريفة بسعي واهتمام خير الحاج حاج محمد تقي حفظه الله عن
البلية في بلدة دار السلطنة العباد ابن محمد رضى محمد علي الخوئي غفر الله له ولوالديه
والتمس فانها ان ينسى كل بنيها وبانيها ومباشرها ومتعاطيها
من دعاء الخير وطلب المغفرة في عصر السلطان العادل ناصر الدين
شاه غازي اعز الله جنوده ولنصره وافنى له في شهر
شعبان من شهور سنة ١٢٧٣ من الهجرة
النبوية

تمت حاشية الجلبي بعانها مع بعض سائر الحواشي من السيد الشريف والحواشي
ابي القاسم سمرقندي وغيرها بيد
العبد الاثم الجاني محمد بن ابي القاسم الطبابتكاني في سنة ١٢٧٣